

جامعة مولود معمري- تيزي وزو-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

**التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة
الهجرة السرية في المتوسط**

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

لوهاب حدريش

من إعداد الطلبة:

تسعديت لعقل

لعيد بلهول

أعضاء اللجنة المناقشة

مهدي فتاك:.....رئيسا

لوهاب حدريش.....مشرف و مقرا

يمينة عطية.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2020-2016

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة السرية

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للهجرة السرية

المطلب الأول: تعريف الهجرة السرية

المطلب الثاني: الهجرة و المفاهيم ذات الصلة

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهجرة السرية

المطلب الأول: الجانب الاجتماعي

المطلب الثاني: الجانب السيكولوجي

المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي

الفصل الثاني: أسباب الهجرة السرية و تداعياتها على الضفة الشمالية و الضفة الجنوبية

المبحث الأول: أسباب و دوافع الهجرة السرية في المتوسط

المطلب الأول: الأسباب الداخلية

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

المبحث الثاني: تداعيات الهجرة السرية على الضفة الشمالية و على الضفة الجنوبية

المطلب الأول: تداعيات الهجرة السرية على الدول الأوروبية

المطلب الثاني: تداعيات الهجرة السرية على الجزائر

الفصل الثالث: السياسات الجزائرية الأوروبية في مواجهة الهجرة السرية في المتوسط

المبحث الثاني: السياسات الجزائرية في مواجهة الهجرة السرية في المتوسط

المطلب الأول: الاستراتيجية القانونية

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية

المطلب الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية و الاجتماعية

المبحث الثاني: السياسات الأوروبية في مواجهة الهجرة السرية في المتوسط

المطلب الأول: الاستراتيجية التنظيمية

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية

المبحث الثالث: فشل السياسات الجزائرية الأوروبية في مواجهة الهجرة السرية في المتوسط

المطلب الأول: ضرورة التعاون الأوروبي الجزائري في مواجهة الهجرة السرية في المتوسط

المطلب الثاني: نقل إشكالية الهجرة غير الشرعية و المسؤولية إلى بلدان المصدر و العبور

المطلب الثاني: رهانات الهجرة غير الشرعية في العلاقات الجزائرية الأوروبية

الفصل الرابع: آليات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية

المبحث الأول: مسارات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية

المطلب الأول: المسارات الأوروبية ومتوسطة

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية

المبحث الثاني : فحص آليات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية

المطلب الأول: محافضة تهريب المهاجرين

المطلب الثاني : التعاون في إعادة المهاجرين

المطلب الثالث: دعم الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية

المبحث الثالث: مآلات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية

المطلب الأول: تغليب المقاربة الأمنية على المقاربة التنموية المطلب الثاني: تأثير السياسة الأوروبية على الهجرة السرية الجزائرية

المطلب الثالث :إنسنة الهجرة السرية في علاقات التعاون الجزائري الأوروبي

الخاتمة

مقدمة:

ظلت ظاهرة الهجرة على امتداد التاريخ الإنساني، تستجيب لتطلعات الأفراد في مناطق مختلفة من العالم؛ نحو تطوير حياتهم وتغيير ظروفهم لحياة أفضل. هذا وقد تراجعت حدة الهجرة مع توجّه الدول إلى فرض التأشيرات ومراقبة الحدود، حيث بدأ الحديث عن هجرة "شرعية" وأخرى "غير شرعية" خلافاً للمواثيق الدولية الداعمة لحرية التنقل واللجوء.

ورغم التحولات التي شهدتها العالم في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين وما تلا ذلك من انفتاح اقتصادي وتحرير للتجارة، والحد من التعريفات الجمركية، وفتح المجال أمام تداول المعلومات والخدمات بفعل العولمة، فإن هذه التحولات استثنت حرية تنقل الأشخاص.

ويلاحظ أن الهجرة تحوّلت في عصرنا الحالي إلى معضلة، سواء بالنسبة للدول المصدرة أو الدول المستقبلة، وذلك من منطلق تداعياتها وانعكاساتها المختلفة على الطرفين، حيث عرفت ظاهرة الهجرة السرية في منطقة المتوسط تطوراً غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفعل الأزمات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شاهدها الكثير من دول منطقة المتوسط .

حيث تعتبر قضية الهجرة السرية في دول شمال إفريقيا أكثر رواجاً وانتشاراً بغض النظر عن باقي أماكن العالم بأسره؛ وذلك نتيجة ارتفاع نسبة الفقر والجريمة في الأحياء التي يقيم فيها المهاجرون بعد أن فقدوا الأمل في بلوغ أوروبا وقرّروا البقاء في دول العبور، الأمر الذي فاقم من المشكلات الاجتماعية في تلك الأحياء، مما يجعل دول العبور هذه بحاجة إلى مساعدة أوروبية، وبالتالي فقد احتلت مساحة كبيرة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية في الآونة الأخيرة. خصوصاً بعد أن باتت قضية الهجرة السرية مشكلة تؤرّق الدول

المستقبله لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا.

غير أنّ هذا الاهتمام الكبير من قبل حكومات دول الاتحاد الأوروبي، وكذا الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف الهجرة السرية إلى شواطئ أوروبا بآليات أقلّ ما توصف أنها أمنية؛ إذ تتجاهل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرصة عمل وتحقيق حلمهم بحياة أفضل، فركزت معظم المشروعات المشتركة بين الحكومات الأوروبية وحكومات دول شمال إفريقيا على منع هؤلاء الشباب من التسلل بالقوة سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز أو دعم الاتفاقيات الأمنية المشتركة التي تتيح تسليم المهاجرين إلى حكومات بلدانهم أو عن طريق الدعم المادي لحكومات شمال إفريقيا لتشديد الحراسة على الحدود وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم.

والجزائر شأنها شأن أغلبية الدول المعنية بالقضية المطروحة، حيث سارعت إلى تنفيذ هذه الإجراءات الأمنية على حدودها فور إعلان انضمامها إلى دول الجوار لمكافحة التهريب والتخريب، وخاصة على مستوى الموانئ والمطارات والحدود البريّة مع جيرانها في دول الساحل مثلاً فهي تعدّ بوابة هامة وضرورية للاتصال والتبادل مع الخارج؛ ولأنّها تمثل مجالات مفتوحة محلياً وخارجياً مع دول الجوار القريب والبعيد، ونلمس ذلك جلياً من خلال المعاهدات التي صادقت عليها الجزائر في المحافل الدولية.

فالهجرة السرية تمثل تهديد وتحدي لدول الضفة الشمالية و الجنوبية لمنطقة المتوسط ليس من السهل التعامل معها، لذلك ارتأينا أن نطرح الإشكالية التالية: ما هي آليات التنسيق والتعاون الجزائري الأوروبي لاحتواء والتعامل مع الهجرة السرية في منطقة المتوسط؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي أسباب الهجرة السرية في منطقة المتوسط؟
- ✓ فيما تتمثل تداعيات الهجرة السرية على الضفة الشمالية و الضفة الجنوبية للمتوسط؟
- ✓ ما هي الآليات المشتركة للتعاون بين الجزائر و الدول الأوروبية لمواجهة الهجرة السرية في منطقة المتوسط؟.

الفرضيات:

- ✓ الهجرة السرية ظاهرة سلبية ترتبط أساسا بمشاكل اقتصادية و اجتماعية وسياسية.
- ✓ للهجرة السرية انعكاسات سلبية على المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحضارية وفي الأخير على توجه العلاقات الأوروبية الجزائرية.
- ✓ تعد التنمية ودعم التعاون وتطويره أحد أهم الآليات والحلول الفعالة لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

مبررات اختيار الموضوع:

- أ- المبررات الذاتية : الميل والرغبة الشخصية كانت سببا في اختيارنا لهذا الموضوع، حيث نرغب في الإحاطة بالجوانب الغامضة لهذا الموضوع، خاصة وأن هذه الظاهرة شهدت في السنوات الأخيرة تفاقما حاداً، نتج عنه عدد كبير من الوفيات غرقا في البحر.
- ب- المبررات الموضوعية : يعتبر موضوع الهجرة السرية موضوع الساعة، فقد استحوذ على حيز هام من الاهتمام السياسي والأمني، وحيزا هام أيضا من الاهتمام الإعلامي ومنه فهو قضية تمس المجتمع الجزائري جديرة بالدراسة والاهتمام.

أهمية الموضوع:

تكتسي ظاهرة الهجرة السرية أهمية بالغة على المستوى العلمي والعملية، وذلك نظرا إلى الآثار الكبيرة التي تخلفها على مختلف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء على الدول التي تنزف من طاقاتها البشرية خاصة فئة الشباب، مما يفقدها مقوم أساسي من مقومات اليد العاملة والطاقة الإنتاجية لإحداث التنمية، أو بالنسبة للدول المستقبلية لها وما يترتب عنها من مخاطر أمنية واجتماعية واقتصادية، ومخاطر يتعرض لها المهاجرون ، ففي غالب الأحيان يموتون غرقا في البحر.

الدراسات السابقة :

✓ كتاب بعنوان " :الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة "لكتبه محمد غربي وآخرون، والذي صدر سنة 2014 في طبعته الأولى، فقد تناول هذا الكتاب الذي يتجاوز عدد صفحاته 450 صفحة، هذه الظاهرة بشكل أكثر دقة وعلمية خاصة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية، وكذا المخاطر وآليات المكافحة وأهم سياسات التعاون المتبناة في إطار الشراكة الأوروبية ومتوسطة، رغم أننا في هذه الدراسة ركزنا على جزء من هذا الإطار الجغرافي وهو العلاقات الأورو مغربية.

✓ كتاب بعنوان " :الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي "5+5" لكاتبته ونيسة الحمروني الورفلي، والذي صدر سنة 2016 عن دار الفكر الجامعي بالإسكندرية، والذي ركز على أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها على علاقات التعاون الإقليمي، وكذا سياسات التعاون بين مجموعة "5+5".

ورغم أن الهجرة السرية تطرح أكثر من إشكال وتمس جوانب عديدة كعلم الاجتماع والاقتصاد و حقوق الإنسان وغيرها، إلا أن مشكلة المصادر والمراجع

النظرية منها والتطبيقية التي تتناولها بالدراسة قليلة جدا و خاصة باللغة العربية .وتبقى فقط التغطية الإعلامية واسعة في هذا المجال، إضافة إلى المادة العلمية المنشورة في الأنترنت. وبالنسبة للمنهج المتبع، فإن معالجة الموضوع والإلمام بكافة جوانبه وبكل العناصر المتعلقة بالإشكالية تستدعي التركيز على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي وبشكل أقل المنهج التاريخي، مع تقسيم البحث إلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الهجرة السرية حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للهجرة السرية اذ تطرقنا في **المطلب الأول** إلى تعريف الهجرة السرية وفي **المطلب الثاني** إلى الهجرة والمفاهيم ذات الصلة ثم تحديد المداخل النظرية المفسرة لهذه الظاهرة في **المبحث الثاني** و ذلك من خلال التطرق في **المطلب الأول** إلى الجانب الاجتماعي و **المطلب الثاني** التفسير السيكولوجي للظاهرة و **المطلب الثالث** التفسير الاقتصادي.

الفصل الثاني: أسباب الهجرة السرية و تداعياتها على الضفة الشمالية و الضفة الجنوبية للمتوسط و ذلك من خلال التطرق خاصة إلى الانعكاسات السياسية والأمنية والاقتصادية حيث ركز **المبحث الأول** على أسباب و دوافع الهجرة السرية في المتوسط إذ ذكرنا في **المطلب الأول** الأسباب الداخلية وفي **المطلب الثاني** الأسباب الخارجية و **المبحث الثاني** تناول تداعيات الهجرة السرية سواء على الضفة الشمالية أي الدول الأوروبية في **المطلب الأول** و على الضفة الجنوبية و الجزائر خاصة في **المطلب الثاني**.

الفصل الثالث: فقد تناول السياسات الجزائرية الأوروبية في مواجهة ظاهرة الهجرة السرية في المتوسط، المبحث الأول: السياسات الجزائرية في مواجهة الهجرة السرية ويتناول المطلب الأول:الاستراتيجيات القانونية و المطلب الثاني الاستراتيجيات الأمنية وفي المطلب الثالث الاستراتيجيات الاقتصادية و الاجتماعية المبحث الثاني: السياسات

الأوروبية في مواجهة الهجرة السرية و يتضمن **المطلب الأول**: الاستراتيجيات التنظيمية و **المطلب الثاني**: الاستراتيجيات الأمنية. أما **المبحث الثالث** تطرقنا إلى فشل السياسات الجزائرية الأوروبية في مواجهة ظاهرة الهجرة السرية في المتوسط حيث تطرقنا إلى ضرورة التعاون الأوروبي الجزائري في مجال الهجرة السرية في **المطلب الأول** و إلى نقل إشكالية الهجرة غير الشرعية و المسؤولية إلى بلدان المصدر و العبور في **المطلب الثاني** و إلى رهانات الهجرة غير الشرعية في العلاقات الجزائرية الأوروبية .

الفصل الرابع: آليات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية حيث تطرقنا في **المبحث الأول** إلى مسارات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية و ذلك من خلال عرض المسارات الاورومغاربية في **المطلب الأول** و المسارات الاورومتوسطية في **المطلب الثاني** و سياسة الجوار الأوروبية. أما **المبحث الثاني** تناول فحص آليات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية و ذلك بالتركيز على محافضة تهريب المهاجرين في **المطلب الأول** و التعاون في إعادة المهاجرين في **المطلب الثاني** و دعم الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية في **المطلب الثالث**. و في الأخير تطرقنا إلى مآلات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية في **المبحث الثالث** حيث تطرقنا فيه إلى تغليب المقاربة الأمنية على المقاربة التنموية في **المطلب الأول** و إلى تأثير السياسة الأوروبية على الهجرة السرية الجزائرية في **المطلب الثاني** و إلى انسنة الهجرة السرية في علاقات التعاون الجزائري الأوروبي في **المطلب الثالث**.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للهجرة السرية.

يكتسي الإطار المفاهيمي والنظري أهمية بالغة بالنسبة لمختلف البحوث والدراسات لأنه يعطي بعداً علمياً ومنهجياً للموضوع المراد دراسته، ولكي تكون لدينا رؤياً واضحة وشاملة حول هذا المفهوم ارتأينا أن يكون هذا الفصل بمثابة لتوضيح الأبعاد المفاهيمية لموضوع الهجرة غير السرية.

وعليه، فإننا نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يتعلق أولها بمفهوم الهجرة السرية بحيث سنتطرق فيه إلى تعريف الهجرة بصفة عامة، ثم الهجرة السرية بصفة خاصة باعتبارها محور دراستنا، مع الإشارة إلى أنواعها وعلاقتها بمفاهيم أخرى حيث تم التركيز على الجريمة والإرهاب، أما المبحث الثاني فهو يتناول بعض الأطر التحليلية والنظرية التي فسرت هذه الظاهرة في بعدها الاجتماعي والسيكولوجي والاقتصادي، أما الجزء الأخير من هذا الفصل فهو يجمع بين الإطار المفاهيمي والنظري لهذه الظاهرة إذ سنلقي الضوء على تطور مفهوم الهجرة السرية كما تناولته مختلف نظريات العلاقات الدولية وكيف أصبح مفهوم الهجرة السرية يندرج ضمن مفاهيم الأمن الجديدة التي تترصد بالدول.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة السرية.

المطلب الأول: تعريف الهجرة السرية

أولاً: تعريف الهجرة:

تُعرف الهجرة بأنها انتقال السُكّان جغرافياً من مكان إلى آخر، حيث إن الهجرة تشمل جميع الحركات السكانية بغض النظر عن المسافة المقطوعة وعن العوامل الدافعة لها كما يُقصد بالهجرة تغيير محل الإقامة بشكل دائم، مما يعمل على التأثير على توزيع السُكّان، ويؤثر على الخصائص الاقتصادية و الديموغرافية، حيث

تلعب الهجرة دوراً في تغيير حجم السكّان لدى الدولة الجاذبة للسكان، على عكس تناقص عدد السكّان في البلاد التي تتم منها الهجرة الخارجية.

أ- الدلالة اللغوية للهجرة:

جاء في المعجم الوجيز إن كلمة الهجرة مشتقة من الفعل الثلاثي (هَجَرَ) التي تعني تباعد ويقال : هَجَرَ الشخص الشيء أي تركه وأعرض عنه و (هَاجَرَ) الشخص ترك وطنه، أما كلمة (هَجَرَ) فلان نقله من موطن إلى موطن آخر، و(المُهَاجِرُ) موضع المهاجرة، أما كلمة (الهجرة) فتعني انتقال الناس من موطن إلى آخر¹.

أما كلمة الهجرة في مختار الصحاح لأبي بكر الرازي فقد جاءت علي المعاني الآتية :

- الهجر ضد الوصل .
- الهجرة والمهاجر من أرض إلى أرض أي ترك الأولي بالثانية.
- التهاجر التقاطع .
- الهَجرة (بفتح الهاء) تعني الهزيان .
- الكلام المهجور يعني الكلام الباطل.

جاء في القاموس المحيط إن الهجرة اسم من الفعل هجر يهجر وهجراناً ويقال هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد يتضح من خلال المعاجم العربية السابقة و إن كلمة الهجرة اشتقت من الفعل الثلاثي (هجر) بمعنى تباعد كما تمثل عملية الاشتقاق اللغوي العنصر الأساسي لتحديد

1- الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ط3 ، ج4 ، دمشق :دار الفكر، 1970 ، ص 48.

المعني الحقيقي لكلمة الهجرة وتدخل في هذه العملية عمليات الإعراب وموقع وتشكيلة الكلمة².

حملت كلمة الهجرة أو هاجر (Migrate) في اللغة الانجليزية ثلاثة معاني مختلفة وهي :

- الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.
- الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى آخر .
- ينتقل أو يتحول (To Transfer)

ثانياً: الدلالة الاصطلاحية:

يتضح أنه من الصعب إيجاد مفهوم دقيق للهجرة ؛ ترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وبشكل عام ينظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان هذا بشكل فردي أو جماعي لأسباب قد تكون سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، وعليه يمكن التمييز بين المفاهيم الآتية :

✓ الهجرة:

تعرف الهجرة بأنها عملية انتقال أو تغير دائم أو شبه دائم في مكان إقامة الفرد أو الجماعة من مجتمع أو منطقة اعتادوا على الإقامة فيها (تعرف بمنطقة أو مجتمع المنشأ) إلى مجتمع أو منطقة أخرى (تعرف بمنطقة أو مجتمع المقصد) إذا كانت كل من منطقتي المنشأ والمقصد داخل حدود دولة واحدة فتعرف الهجرة بالهجرة الداخلية. أما إذا كانت منطقتي المنشأ والمقصد في دولتين مختلفتين فتعرف الهجرة بالهجرة الخارجية وللحجرة الداخلية أنواع عديدة من أبرزها:

2- بوعافية لبندة: الهجرة غير الشرعية و مكافحتها، مذكرة لنيل شهادة الماستير في فرع القانون الدولي و حقوق الانسان، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2012-2013، ص 7.

- الهجرة من الريف إلى الحضر.
- الهجرة نحو المناطق الزراعية .
- الهجرة من مزرعة إلى مزرعة أو من الريف إلى الريف.
- الهجرة من منطقة إدارية إلى منطقة إدارية أخرى .
- الهجرة الموسمية و الهجرة العائدة و هي العودة إلى الريف لمن سبق لهم الهجرة منه.

✓ الهجرة الشرعية:

يشير مصطلح الهجرة الشرعية إلى الحركة السكانية التي يتم فيها انتقال الفرد أو الجماعة من الموطن الأصلي إلى وطن جديد يختاره لأسباب عديدة وبطرق مشروعة، فالهجرة الشرعية هي " تلك التي تنصرف إلى الفئة التي تقوم باحترام الالتزامات و الشروط الموضوعة من قبل الدول المتواجدين فيها و الخاصة بدخول وإقامة الأجانب"، حيث يتضح أن الهجرة الشرعية تمثل الاتجاه المعاكس للهجرة غير الشرعية على امتداد التاريخ البشري حيث شكلت الهجرة تعبيراً على رغبة الفرد والجماعات للتغلب على الظروف الصعبة والهروب من الفقر وبدء حياة جديدة قد توفر لهم الحق في العيش الكريم من جانب آخر أدى التطور السريع لوسائل الإعلام والاتصال و المعلومات إلى زيادة عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى توفر لكل فرد درجة من التقدم والرفاهية كانعكاس أول للعولمة الليبرالية في كثير من البلدان.

عرفت ظاهرة الهجرة الشرعية تغيرات مهمة في أشكالها مثل: (هجرة الرجال، النساء، الشباب، العمال، المعلمين، الأطباء... الخ) وأساليب تحقيقها (التحرك المباشر، التوافق أو التحايل على القانون، واللجوء السياسي، طلب المنح والتأشيرات... الخ) ألزم ذلك اتساع أسواق العمالة وتميز المجتمعات بالطابع العالمي واتساع الهوة بين دول الجنوب والشمال، فالهجرة حسب العديد من المهتمين والباحثين، ظاهرة تاريخية

تلعب دوراً مهماً في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، مما يسمح بالتلاحق الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة يحدد الباحثين عدد من الشروط و المتطلبات الأساسية التي تتميز بها الهجرة الشرعية والمتمثلة في ما يلي:

- يجب أن تستند على أطر قانونية والأسس التي تحددها الدول.
 - أن تكون الهجرة عبر المنافذ والطرق التي تحددها الدولة.
 - أن تكون الهجرة بعلم مسبق للسلطات داخل الدولة و أن لا يهاجر الفرد متخفياً.
 - أن تكون الهجرة بواسطة وثائق ومستندات حقيقية غير مزورة.
 - أن لا تتخطى فترة الإقامة المدة الزمنية المحدد أو تتجاوز الغرض الأساسي الذي من أجله تمت الهجرة.
- ✓ الهجرة غير الشرعية أو السرية:

هنالك كثير من المصطلحات التي تستخدم للإشارة إلى الهجرة غير الشرعية مثل: الهجرة السرية ، الهجرة غير القانونية ، الهجرة غير النظامية ، حيث تُعرف بأنها «هجرة مواطنين أجانب إلى بلاد في ظروف يكونون فيها غير مستوفين للشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد»، لذا تصبح الهجرة غير الشرعية تدل على خروج الفرد أو مجموعة من الأفراد من دولهم بطريقة غير مشروعة سواءً كانت عبر منافذ غير مخصص لذلك أو عن طريق منافذ مشروعة عبر وثائق مزورة.

تُعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية بأنها هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية أو بوثائق مزورة أو عن طريق شبكات الإجرام المنظمة أو من خلال الدخول بطريقة قانونية بموافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انتهاء الفترة المحددة أو تغيير غرض الزيارة دون موافقة السلطات. يعتبر هذا التعريف من أكثر التعريفات قبولاً في كثير من الدراسات كما يتميز بأنه تعريف شامل لجميع طرق الهجرة غير الشرعية ويتضح من هذا التعريف والتعريف السابق بأن الهجرة غير

الشرعية أو السرية تتمثل في ثلاثة أشخاص يمكن أن تطلق عليهم صفة الهجرة غير الشرعية وهم :

أولاً : الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال.

ثانياً: الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويبقون بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

ثالثاً : الأشخاص الذين يقومون بتغيير موقفهم القانوني الأساسي.

✓ المهاجر غير الشرعي:

يُعرّف المهاجر غير الشرعي بأنه «ذلك الأجنبي الذي يدخل بلداً غير بلده، بغير إذن من حكومتها، أو يبقى فيها بعد انتهاء تأشيرة دخوله أو رحيل فرد أو مجموعات من الأفراد خارج البلد بصورة غير قانونية خارج نطاق ما يسمح به القانون الدولي بحثاً عن سبل حياة كريمة ومستقبل أفضل، حيث ينتهك المهاجر القوانين والتشريعات التي تسمح له بالتنقل ويخالف النظم الدولية المتعارف عليها بطلب تصريح دخول أو فيزا لتتبع الإقامة أو تصريح العمل»³.

المطلب الثاني: الهجرة و المفاهيم ذات الصلة:

أولاً : اللجوء.

استمدت كلمة اللجوء أصولها من مصدر الفعل لجأ، يقال: لجأ إلى الشيء والمكان يلجأ لجأ ولجوءاً وملجأ، بمعنى لاذ به واعتصم، قال ابن فارس: "اللام والجيم والهمزة: كلمة واحدة، وهي اللجأ والملجأ: المكان يلتجئ إليه، يقال: لجأت والتجأت" يقال : ألجأت أمري إلى الله، أي أسندت، ولجأت إلى فلان وعنه والتجأت و تلجأت إذا استندت إليه، و اعتضدت به، أو عدلت عنه إلى غيره، وألجأه إلى الشيء: اضطره إليه، وألجأه: عصمه، و التلجئة : الإكراه، والملجأ و اللجأ - محركة- المعقل والملاذ.

3- محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول: الوثائق العالمية، القاهرة، دار الشروق، 2003، ص 29 .

يقصد باللاجئ هو الأجنبي الذي يجد نفسه في بلد آخر غير البلد الذي هو مواطن فيه ، نتيجة تعرضه للاضطهاد بسبب القومية ، أو تابع لتجمع ما ، أو بسبب الاعتناق الديني أو السياسي سواء كان الاضطهاد من قبل حكومة أو من قبل جهة أخرى4.

يعتبر الشخص لاجئ أيضاً إذا لم يكن له بلد ويجد نفسه في بلد آخر غير البلد الذي سكن فيه بسبب ما تعرضه له من اضطهاد مع رفض العودة إليه ، فاللجوء حسب اتفاقية الأمم المتحدة التي وقعت عليها أكثر من 130 دولة والتي تسمى اتفاقية جنيف هو " الشخص الذي لديه مبررات أن يكون خائفاً بسبب الاضطهاد الذي يتعرض له في بلده للأسباب التالية:

- القومية ، كردي ، سرياني ، آشوري ، كلداني ، تركماني.
 - تابع تجمع ما .
 - ذو اتجاه سياسي أو يحمل أيديولوجية معينة.
 - اعتناقه دين أو مذهب ، شيعي ، سني ، كاثوليكي ، قبطي ، برتستانتي
- الأشخاص الذين بحاجة إلى حماية هم الأشخاص الذين تركوا بلدانهم للأسباب التالية: أولاً: عقوبة الإعدام أو التعرض للتعذيب.

ثانياً: بحاجة إلى حماية بسبب الحرب أو نكبة بيئية تسود البلد.

ثالثاً: بسبب إنساني خاص كالإصابة بمرض خطير لم يحصل على علاج له في بلده. الشروط التي تنطبق على اللاجئ تتمثل في افتقار اللاجئ إلى حماية بلده الأصلي أو أنه لا يتمتع بتلك الحماية وتطبق على:

- الأفراد الذين لهم موطن .

- الأفراد الذين لا مواطنة لهم .

4- غالبية بن زيوش، الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص16 .

يرى بعض الباحثين ضرورة توافر أربعة شروط في الشخص حتى يمكن اعتباره لاجئاً من وجهة نظر القانون الدولي وهي:

أولاً: إن يوجد الشخص خارج إقليم دولته الأصلية، أو خارج إقليم دولته المعتادة، إذا كان من الأشخاص عديمي الجنسية، وهو شرط النزوح.

ثانياً: إن يكون الشخص غير قادر على التمتع بحماية دولته الأصلية، سواءً لاستحالة ذلك بسبب حرب أهلية أو دولية، أو لرفض الدولة تقديم الحماية لهذا الشخص، أو لأنه غير راغب في التمتع بهذه الحماية؛ لخوفه من الاضطهاد، أو تعرضه لمثل ذلك الاضطهاد.

ثالثاً: إن يكون الخوف من الاضطهاد قائماً على أسباب معقولة تبرره.

رابعاً: يتعين ألا يقوم في مواجهة اللاجئ أحد الأسباب التي تدعو إلى إخراجه من أعداد اللاجئين، وهي التي ذكرتها المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووصفتها بأنها أسباب خطيرة تدعو لاعتبار الشخص قد ارتكب جريمة ضد السلام، أو جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو كان قد ارتكب جريمة غير سياسية خطيرة خارج دولة الملجأ، وقبل قبوله فيها بوصفه لاجئاً أو كان قد سبقت إدانته بسبب أعمال منافية لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

يتضح أن الفقه القانوني يميز بين اصطلاحين للاجئين:

أولاً : الذين لا وطن لهم و الذين يفتقرون إلى حماية.

ثانياً: اللاجئين الذين لا يتمتعون بحماية بلدهم الأصلي.

✓ اللجوء السياسي:

عرف معهد القانون الدولي اللجوء السياسي بأنه الحماية التي تمنحها دولة فوق أراضيها أو فوق أي مكان تابع لسلطتها، لفرد طلب منها هذه الحماية فحق اللجوء حماية قانونية تمنحها الدولة لشخص أجنبي في مواجهة أعمال دولة أخرى ، وهو ما

يعني وروده على خلاف الأصل العام في العلاقة بين الدولة ومواطنيها ؛ ولهذا فإنه لا يمنح إلا لضرورة تقتضيه ويتحدد نطاقه بمداها، ويبدو من خلال متابعة التطور التاريخي لهذه المفهوم إنه مفهوم قديم قد تعرفت عليه البشرية منذ تاريخ بعيد إلا إنه شهد تطوراً وانتشار كبير وأصبح من أهم الظواهر المعاصرة مما حدى بالقانونيين والاتفاقيات تناوله ومحاولة ضبطه ، حيث تمثل الجوانب السياسية من أكثر الجوانب التي تحتاج إلي تقنين فقد جاءت في بنود اتفاقية عام 1951 م التي تبنتها الدول المستقلة في ذلك الوقت و المتعلقة بوضع اللاجئين تعريف اللاجئ بأنه شخص " يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأى سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد.

يعد الجانب السياسي أحد أبعاد مفهوم اللجوء و وصف اللاجئ على الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد أو الآراء السياسية، ولم تتضمن الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية مثلاً، أو نتيجة عدوان خارجي، أو احتلال، أو سيطرة أجنبية، ولذلك وسعت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لشؤون اللاجئين لعام 1969 تعريف اللاجئ " ليشمل الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة دولتهم الأصلية بسبب عدوان خارجي، أو احتلال أجنبي، أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولة الأصل كله أو في جزء منه.

فاللاجئ السياسي هو: الشخص الذي تمكن من الهرب من العنف والاضطهاد والفرار من الظلم والعدوان، ولجأ إلى مكان آمن، أو إلى من يستطيع أن يحميه ويدافع عنه فاللاجئ أجنبي موجود على إقليم دولة، لكنه أجنبي غير عادي، فهو أجنبي قاصر؛ لأنه لا يتمتع بحماية أو مساعدة أية حكومة، وغياب الحماية الوطنية ينتج من رفض السلطات لهؤلاء الأفراد، أو لرفض الأفراد أنفسهم لذلك السلطات، ومن ثم

يستفيد اللاجئين بصورة عامة واللاجئون السياسيون بصفة خاصة من قواعد الحماية المقررة لهم في الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى تمتعهم بمجموعة من الحقوق التي قررتها الوثائق الدولية، بحيث تضمن لهم المعاملة الإنسانية، وحمايتهم من الاضطهاد الذي فروا منه.

إن حق اللجوء السياسي هو قديم تاريخياً فقد كان سنة الأنبياء مع أقوامهم وأممهم، وممن يرى ذلك محمد الزحيلي حيث عرّف اللجوء السياسي بأنه: "حق الانتقال إلى بلد لا يحمل جنسيتها، وذلك لأهداف سياسية ينادي بها، أو يضطهد من أجلها، يري كثير من العلماء المسلمين بأن هذا المفهوم قد ورد في القرآن الكريم وهو أحد الظواهر التي تحدث عنها الإسلام⁵.

ثانياً: النزوح .

جاءت كلمة النزوح في المعاجم العربية من الفعل نزح أي بَعُد ويقال : نزح فلان أي ابتعد والبلد النازح هي البلد البعيدة يعرف النزوح بأنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع الفرد إلى النزوح و مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر ، اللاجئ غير النازح مع تساويهما وتشابههما في السياق والدوافع ويبدو أن الفرق الجوهرى هو أن النازح لا يعبر الحدود الدولية⁶.

ثالثاً: تهريب البشر.

يعني التهريب تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليس مواطناً لها ، أي ليس حاملاً لجنسيتها أو لا يعد من المقيمين الدائمين من أجل الحصول

5- خديجة بركة: السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية و استراتيجية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة، 2013-2014، ص ص 34-33.

6- عبد الرزاق طلال جاسم السارة وعباس السارة وعباس حكمت فرمان الدركزلي: جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبة عليها، "مجلة العلوم القانونية والسياسية"، العراق، ديالى، العدد الأول، 2012، ص 7.

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى تقوم به عصابات منظمة مقابل كسب مادي 7 ، أما الهجرة غير الشرعية فهي فعل المغادرة من إقليم الدولة الأصل إلى دولة الاستقبال دون إتباع الإجراءات القانونية وعادة ما يكون ذلك بمساعدة عصابات تهريب المهاجرين

يتضح من خلال استعراض المفاهيم السابقة ؛ أن الهجرة مفهوم متعدد الأبعاد متداخل المفاهيم فهو يشير إلى ظاهرة مجتمعية مركبة ومتعددة الأبعاد ، فهي ليست نتاج لعوامل محلية وإقليمية فقط وإنما هي أيضا نتاج لأبعاد عالمية ، حيث لعبت العولمة دوراً مباشراً في هذه الظاهرة حيث تفاعل العالمي مع الإقليمي والمحلي بشكل مباشر ليشكل ويحدد ملامح الظاهرة بوضعها الحالي.

نتج عن ذلك تفاقم ظاهرة الهجرة غير المنتظمة وتأثر بها المجتمع تأثيراً يستحق الدراسة والمعالجة ووضع الآليات المناسبة للمواجهة ، فهي بما تحتويه من هجرة للمهارات والكفاءات التي تمثل أحد أهم مقومات التنمية على المدى القصير والبعيد ، فالشباب هم صانعي التنمية والتنمية أعدت من أجلهم .

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهجرة السرية.

مع تعدد ظاهرة الهجرة وتعدد أنواعها خاصة فيما يتعلق بالهجرة السرية، أصبح الحديث عن نظرية تفسيرية مطلبا أكاديميا ملحا ومهما، مع العلم أنه تم إدراك إشكالية وصعوبة إرساء نظري مفسر لظاهرة ديناميكية الهجرة السرية.

إن خصوصية الظواهر الاجتماعية وتميزها يمنع القيام بنظريات ثابتة وشاملة على نظريات العلوم الطبيعية وفي هذا الصدد يقول "روني دوشاك في الوم.أ في كتابه" سوسيولوجيا الهجرات" ، إذا كنا نقصد بكلمة نظرية بناء مفهوم مستقبلي يمكننا أن ندرج فيه كل حركة هجرية يمكن ملاحظتها وأن نضبط في نفس الوقت كل محددات ودوافع ومراحل هذه الحركة والتنبؤ بنتائجها فمن الواضح أن نظرية مثل هذه

7- بو عافية ليندة، مرجع سبق ذكره ص 10.

غير موجودة بعد في هذا الفرع من السوسيولوجيا أي سوسيولوجيا الهجرات،" فروني دوشاك "حاول إبراز مدى صعوبة تطبيق نظرية شاملة في مجال له خصوصيات تتغير بفعل عامل الزمان والمكان، بحيث يقول "كارل منهايم" لكل حقيقة اجتماعية وظيفة مكانية وزمنية".

و لتفسير ظاهرة الهجرة السرية هناك عدة اتجاهات وتوضح متابعة النظريات المفسرة للهجرة غلبة تخصص المنظرين والمفسرين على اتجاههم التفسيري فالاقتصادي يقدم تفسيراً اقتصادياً، والاجتماعي يقدم تفسيراً اجتماعياً... إلخ وبالتالي هناك عدة نماذج وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص، وخصوصاً الهجرة السرية باعتبارها ظاهرة انتشرت حديثاً، وفي دراستنا هذه لا يسعنا إلا أن نقوم بمعالجة تفصيلية لكل النظريات المفسرة للهجرة السرية ولهذا سنكتفي بالإشارة إلى التفسيرات التالية :

المطلب الأول : التفسير الاجتماعي.

يعتبر التفسير الاجتماعي للهجرة تفسيراً غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في تفسير الهجرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهو لا يركز أيضاً على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى المهاجر ون على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الطرق السائدة في كلا المجتمعين تلقي بآثارها على الهجرة والمهاجرين وتحدد قرار الهجرة واتجاهها ، هذا وبالضبط ما ركزت عليه سوسيولوجيا الهجرات وعموماً فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة، وهنا نجد عدة نماذج تحليلية منها :

أ- النظرية البنائية الوظيفية.

تركز البنائية الوظيفية في تفسيرها للهجرة السرية على وظيفة النسق الاجتماعي، إذ ترى أن جميع أجزاء أو عناصر النسق الاجتماعي تلعب أدواراً إيجابية من أجل صيانة النسق والمحافظة على توازنه، فعلماء الاجتماع الوظيفيون فهموا النظم

الاجتماعية بوصفها مماثلة للكائنات العضوية على أساس أن تلك البنيات الاجتماعية تشبع وتحقق المتطلبات الضرورية لبقاء المجتمع واستمراره، فالأفراد في التصور الوظيفي يستجيبون لمتطلبات مجتمعاتهم ويجدون مكانهم في إطار النظام الاجتماعي، وهم خاضعون إلى حد كبير للضغوط التي تفرضها مجتمعاتهم وبالتالي أي خلل وظيفي في أنظمة النسق الاجتماعي بالإضافة إلى الضغوط التي يمارسها النظام الاجتماعي على أفرادها خلق لنا عدة مشاكل وظواهر منها ظاهرة الهجرة السرية، حيث ينظر هذا الاتجاه إلى الهجرة السرية على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع، حيث أن الهجرة السرية مرتبطة بالبناء الاجتماعي والصراع الثقافي، ونظام التدرج الاجتماعي والعوامل الاقتصادية والسياسية... الخ⁸.

تعتبر الهجرة السرية من منطلق الوظيفية سلوك يخالف القواعد والأنماط السلوكية المتعارف عليها في المجتمع فضلا على أنه يعتبر تعدي صارخ على قواعد الضبط الاجتماعي فيضفي إلى تمزيق العلاقات والأبنية الاجتماعية المختلفة، وفي تسريب أفراد المجتمع المعايير والقيم التي يربطها المجتمع وذلك بسبب تصدع البناء الاجتماعي أو نظام المجتمع، وتساعد بعض المشكلات الاجتماعية وخصوصا عندما تفشل الجماعة في القيام بوظائفها أو أن الأدوار ليست في حالة اتساق وتجانس مع تطورات التنظيم الاجتماعي ما يؤدي بالفرد إلى البحث عن بيئة ومحيط لإثبات ذاته والاستقرار حتى وإن كان ذلك بطرق غير شرعية.

فاللامعيارية الموجودة في المجتمع أدت بالأفراد إلى فقد أهداف يحاولون الوصول إليها وتحقيقها في مجتمعاتهم أو انعدام قابليتهم للتنبؤ بالمستقبل وخوفهم منه لأنه بقي مستقبلا محمولا في أذهانهم، كما أن غياب التضامن من طرف أفراد المجتمع

8 -مبارك بوعشة، " الفساد، أشكاله، آثاره وطرق معالجته"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 01 ، منشورات جامعة سكيكدة، سبتمبر 2007 ، ص28

وعدم اهتمام القادة بحاجات الأفراد، كله أدى بالعديد وخصوصا الشباب إلى التفكير في حلول أخرى أن يجد ما يطمح إليه وبالتالي وجدوا الهجرة السرية سبيلهم في ذلك.

ويعتبر "دوركاييم" الظواهر الاجتماعية لها من السلطة ما يجعلها قاهرة وملزمة للأفراد، وبالتالي الهجرة السرية كرد فعل يعكسونه في تصرفاتهم وهناك قوة جماعية تدفع بالأفراد إلى سلك طريق الهجرة غير الشرعية. فالموقف البنائي الوظيفي يجعل من الهجرة غير الشرعية فعل اجتماعي لا يفعله الفرد انطلاقا من اختياراته وأفكاره بل هو فعل امتثالي لا يسع الفاعل إلا القيام به، ومنه فالضغوط البيئية وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية واختلال التوازن بين الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة يعرض المجتمع إلى حالات من الاضطراب فيضعف التماسك الاجتماعي مما يؤدي إلى ظهور إنزلاقات⁹.

وبالتالي فالهجرة السرية حسب هذا التصور هي إفراز اجتماعي ناتج عن مظاهر التحول وما أفرزه من خلخلة للبنى التقليدية وانتشار الفردانية بالنظر إلى تغير نمط الأسرة وتراجع التضامن في المجتمعات فهي إذن نتاج متغيرات سوسيولوجية متسارعة على مستوى البناء الاجتماعي ووظائفه أثرت على الأفراد وخصوصا الشباب.

ب- الجانب الثقافي:

يقول أنصار هذا المدخل أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولية إلى حد كبير عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، رغم أن التفاصيل المضبوطة عن مصدر الهجرة وسرعتها أو بطئها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة أو بادية على السطح فإن النسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ونظامه وعموما فإن ما هو دائم وثابت هو أن انتقال الناس وتحركهم وهجرهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث

9 - مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره ، ص29

لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية، ونفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها في نظرنا محركات الهجرة، ويقسمها البعض إلى الظاهرات الفيزيكية للمنطقة، عمل النظام الاقتصادي، التأثير الثقافي، تأثير الكوارث، القرارات السياسية.

ج - نظرية التنظيم الاجتماعي:

يقدم نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة نجد " منجالم Mengalam " ويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة ونعني بها النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية دورها الرئيسي هو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير، وفي نفس الوقت تعطى أعضاؤه طرقاً ليتخلصوا من حرمانهم وأن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرْد، وكذا فالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء العملية، ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر هي: مجتمع المنطقة الأصلية، ومجتمع منطقة الجذب، ثم المهاجرين أنفسهم، وهذه العناصر تكون كلا متساندا متساندا ديناميكيا.

المطلب الثاني: التفسير السيكولوجي

سنتناول في هذا الإطار التحليلي تفسيراً لظاهرة الهجرة غير الشرعية بالتطرق لنظرية " أبراهام هارولد ماسلو " في تفسير الهجرة السرية " و ذلك لتحديد الحاجات وتدرجها.

إن الفكرة العامة لنظرية الحاجات التي طرحها " أبراهام هارولد ماسلو " هي أن البنية السيكولوجية للأفراد قائمة على مجموعة من الحاجات الأساسية المرتبة بشكل هرمي، يؤدي إشباع المستوى القاعدي الأول منها إلى الانتقال إلى المستوى الأعلى منها وهكذا، وقد تكونت قائمة الحاجات لماسلو من العناصر التالية: الحاجات

الفيزيولوجية، حاجات السلامة والأمن، حاجات الانتماء والحب، حاجات تقدير الذات وحاجات تحقيق الذات. إذا بدأنا بالفرع الأول من الحاجات الفيزيولوجية، فهي تشير إلى الحاجات الأساسية التي يتوقف عليها البقاء الفيزيولوجي، والهجرة السرية وفق هذا المستوى حسب ماسلو، الدافع وراءها هو الفقر الحاد في الحاجات الفيزيولوجية الناجمة عن الحروب والنزاعات، وعندما تشتد مثل هذه الحاجات يصبح الفرد مركز بشكل مفرط على إشباع هذه الحاجات دون الانتباه إلى المخاطر المرافقة لها ، ويرتبط بهذا المستوى من الحاجات نوع آخر وهو حاجات السلامة والأمن والتي تتضمن الحاجة للاستقرار والقانون والتحرر من الخوف والقوى المهددة، لكن في بعض الأحيان تعترض الأفراد عقبات مقوضة لفرصهم في البحث عن الأمن، لكن تفهم وتفسر بناء على فهم بإدراك الأفراد لها، فعلى الرغم من الآثار الجانبية للخوف التي ترافق عملية البحث عن الأمن إلا أن هناك أمل قوي لتحقيق الأمن الدائم والاستقرار الطويل، وهذا الشعور هو الدافع وراء سلوك الهجرة السرية التي يغامر فيها الأفراد بحياتهم من أجل تأمين فرص العيش والحياة الكريمة والانتقال إلى مجتمعات أخرى تكون أكثر أمنا في نظرهم.

كما تعتبر الروابط الاجتماعية والقروية والمحيطية من العوائق التي تبطئ وتشل حركة المهاجرين وهذا ما سماه " ماسلو " بالمستوى الثالث من الحاجات وهو حاجات الانتماء والحب فهو يرى انها تلعب دورا هاما في حياتنا وإذا نظرنا إلى روابط الانتماء التي من المفترض أن تعيق ظاهرة الهجرة السرية، قد تفتت لدى هذه الفئة تحت ضغط الفقر الحاد في الحاجات السابقة فهنا تصبح هذه الحاجات دافعا للهجرة السرية وليس عائقا لها .

أما عن المستوى الرابع من ترتيب " ماسلو " للحاجات وهو " حاجات تقدير الذات " والذي يشمل احترام الذات وتلقي الاحترام من الآخرين فإن إشباع حاجات تقدير الذات يولد مشاعر واتجاهات الثقة في النفس وإحباط هذه الحاجات يؤدي إلى

مشاعر واتجاهات النقص وهذا مرتبط بالهجرة السرية عند الأفراد وبالتالي يحفز الفرد نحو المغامرة وعدم الاهتمام باحتمالات الضرر التي يمكن أن تلحق به، وهذا بدوره يتعلق بالمستوى الأخير من ترتيب "ماسلو" للحاجات وهو حاجات تحقيق الذات وهي رغبة الشخص في أن يمتلك كل شيء، ولكن بالنظر للواقع نجد أنه في غالب الأحيان هناك فرص معدومة لتحقيق هذه الحاجات، وهذا ما ينعكس في شكل احباطات نفسية التي يمكن أن تتحول إلى دوافع قوية نحو الهجرة غير الشرعية إلى المناطق التي يعتقد أنها فرص تحقيق مثل هذه الحاجات¹⁰.

المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي.

ينظر أنصار التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، فالبعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال والعوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال وهذا ما حاولت إبرازه مجموعة من النماذج التحليلية والنظريات والتي من بينها:

أ - التحليل النيوماركسي الحدي:

في إطار الدراسة الاقتصادية لظاهرة الهجرة فإن التحليل النيوماركسي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتحقيق المنفعة بأقل الأثمان يرى أن الهجرة تعد استثمارا قادرا على إحداث فائض صافي ايجابي عن طريق الفرق بين المتحصل عليه في البلد الأصلي والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد مضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل. فحسب هذا التحليل فإن الفوارق في الأجور هي التي تدفع المهاجرين إلى الانتقال من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة.

10- عامر مصباح، "الهجرة غير الشرعية إطار نظري للتحليل"، مجلة فكر ومجتمع، العدد 05، طالسيف كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 6.

ب - نظرية الهجرة الدولية:

La théorie endogène من جهة أخرى يرى أصحاب نظرية الهجرة الدولية خاصة ما تعرف أن هجرة العمال ذوي الكفاءات لها تأثير ايجابي على اقتصاديات المجتمعات فكلما استقطب بلد رأس مال بشري أي معارف وخبرات الأفراد المتنوعة كلما كان تطوره سريعاً، حيث أن هجرة اليد العاملة المؤهلة يمكن أن تساهم في عملية تطور المجتمعات من خلال أنها:

- تسمح بتنويع التخصصات في الدول التي تتوجه إليها.
- الانتقال الدولي للمعرفة والخبرات.
- تسمح بالتكيف مع تطور احتياجاتها الاقتصادية¹¹.

ج - النظرية البنيوية:

يرجع أصحاب النظرية البنيوية الهجرة إلى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة، حيث البنيوي، يرى أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط Johan "Galtung جون قالتون" ، وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط، وتنشأ بين أمم المركز وأمم المحيط علاقات امبريالية بنيوية حيث تعمل أمم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط واستغلالها والهيمنة عليها وهذه الهيمنة موجودة داخل الأمم أيضاً، وفي هذا الصدد أشار "قالتون" في مفهوم العنف البنيوي، حيث يشير هذا المفهوم إلى العنف غير المادي الذي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات وذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الاثنية العنصرية أو الطبقية القومية، أما على المستوى الدولي، فالعنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط، واللاتماثل بينهما يجسد من خلال:

11- ستيفن كاستلز، مارك ميللر، عصر الهجرة، ترجمة: منى الدروبي، المركز القومي للترجمة، ط1 ، القاهرة، 2013، ص76 .

- ✓ تحديد إنتاجية دول المحيط كما وكيفا بما يخدم دول المركز.
- ✓ بناء مؤسسات سياسية حسب طلب المركز الدولي حيث الشروط التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على قروض أو مساعدات تفرض أبنية سياسية معينة وطبيعة حكم معين) الحكم الراشد (مما يخلق تناقض بين البنية السياسية والبنية المجتمعية لدول المحيط.
- ✓ زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط.
- ✓ تصدير المعايير والقيم من المركز إلى المحيط.

وبذلك فإن العنف البنيوي الذي تتعرض له شعوب دول المحيط والذي يؤدي للاعدالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والهيمنة التي تفرض على دول المحيط بشكل يؤدي لزيادة الهوة بين الطرفين، تؤدي لزيادة حركة هجرة شعوب المحيط نحو المركز بحيث يعمل هذا الأخير على استثمار الموارد البشرية لدول المحيط لتعزيز نموه الاقتصادي وتقدمه التقني المتسرع¹².

د - نظرية التبعية:

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطية متخلفة تربطها علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، وتعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، ويعتبر " سمير أمين " في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز حيث استطاع " ساسكيا ساسن Saskia Sassan " عام 1981 و " A.portes بورتس " عام 1988 تطبيق نظرية التبعية لتفسير الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية منها، تبعا

12- محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، ب.د.ط(،) ب.د.ن(،) ص8 .

للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، فكثافة الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر.

كما تؤكد نظرية النظام العالمي التي تناولتها "ساسكيا ساس World theory system" أن الهجرة بكل أنواعها هي نتاج للنظام الرأسمالي وأن نماذج الهجرة المقدمة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز ومحيط، يتسبب التطور الصناعي في الدول الأولى في إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول الثانية، مما يشجع على الهجرة¹³.

وبعد التطرق إلى هذه الأطر النظرية التي حاولت تفسير ظاهرة الهجرة السرية فإنه يمكن القول أنه ليس ثمة اتفاق على نظرية أو اتجاه واحد في تفسير هذه الظاهرة، فكل اتجاه كما رأينا قد حاول تفسيرها وفق وجهة نظر معينة، فالتفسير الاجتماعي يضع مختلف العوامل الاجتماعية في مقدمة تحليله للظاهرة وذلك على اختلاف النماذج التحليلية المنطوية تحته كالنظرية البنائية الوظيفية التي تقول بأن الخلل الوظيفي الذي قد يمس بالنسق الاجتماعي هو الذي يؤدي للهجرة السرية التي تعتبر سلوك يخالف القواعد المتعارف عليها داخل المجتمع، والمدخل الثقافي الذي يعتبر أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولية عن الميل للهجرة، أما نظرية التنظيم الاجتماعي فتري أن الهجرة تؤثر والتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرْد، وفي التفسير السيكلوجي نجد أن ماسلوا ربط بين الهجرة غير الشرعية والحاجات التي يعجزون عن تحقيقها أو حرموا منها في مجتمعاتهم، في حين نجد التفسير الاقتصادي يعطي الأولوية للعوامل الاقتصادية فالتحليل النيوماركسي يركز في تحليله على الدخل الذي يحصل عليه المهاجر في البلد الأصلي والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف، أما نظرية الهجرة الدولية فقد ركزت على هجرة الكفاءات واليد العاملة المؤهلة، أما النظرية البنيوية ونظرية التبعية فقد قسمتا العالم إلى

13- الأصفر أحمد عبد العزيز، "الهجرة غير المشروعة : الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة"، مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 86.

دول مركز وحول المحيط أي حول عتبة، وأخرى فقيرة وتبعية هذه الخيرة للأولى مما يدفع أفرادها للهجرة إليها بحثا عن حياة ومستوى معيشي أحسن.

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن مفهوم الهجرة السرية من المفاهيم أصبحت متداولة في الساحة العالمية، وفي معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة ، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة , وهي ظاهرة عالمية إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة وقد تفاقمت في فترة ما بعد الحرب الباردة ، نظرا للمراقبة الهشة للحدود وانتشار النزعات العرقية وتعد الجزائر من ضمن الدول التي أصبحت تعيش هذه الظاهرة فالأصل أنها ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى كما طرحتها وفسرها مختلف النظريات على غرار الاجتماعية كالبناية الوظيفية، المدخل الثقافي، نظرية التنظيم الاجتماعي...الخ والاقتصادية كالتحليل النيوماركسي، نظرية الهجرة الدولية، النظرية البنيوية ونظرية التبعية...إلخ.

الفصل الثاني : أسباب ظاهرة الهجرة السرية و تداعياتها في المتوسط.

تعتبر الهجرة أحد الظواهر المعروفة منذ قديم الزمان، وقد ساعدت على بناء الحضارات والمجتمعات، إلا أن مفهوم الهجرة غير السرية يختلف تماماً عن الهجرة العادية، وذلك لأن الهجرة السرية تساعد على انتهاك القوانين الخاصة بالهجرة للبلد المهاجر إليه، ويكمن السبب وراء تلك الهجرة في المعاناة من الفقر والأحوال الاقتصادية السيئة المنتشرة في البلد المهاجر منه، وفي العديد من الدول الأخرى، وقد يتعرض المهاجرون بالطرق غير الشرعية إلى العديد من المخاطر مثل الغرق أو المعاناة النفسية التي تتمثل في الشعور بالإحباط وفقدان الأمل وتُعرّف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال الإنسان من موطنه الأم إلى بلاد أخرى من أجل الإقامة بها بشكل دائم، إلا أن هذا الانتقال لا يتفق مع القواعد والأحكام الخاصة بالهجرة بين الدول، والتي نصّ عليها القانون الدولي والداخلي.

المبحث الأول: أسباب الهجرة السرية.

تظهر أسباب الهجرة السرية بالنظر إلى عاملين هما الجذب والطرْد في المناطق، فمن عوامل الطرد والجذب التي تؤدي إلى الهجرة غير المشروعة أو السرية ما يأتي عوامل الطرد تتمثل عوامل الطرد التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية بما يأتي:

المطلب الأول :الأسباب الداخلية.

أولاً :الأسباب السياسية – الأمنية.

إن أغلب الدول العربية تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وضعف المشاركة السياسية وانتشار ظاهرة الفساد وإهدار الموارد وتعدد الحروب

والنزاعات الإقليمية، فباتت الدول الأوروبية تنظر للهجرة القادمة أنها عبء عليها وذلك لأنها مرتبطة بالمسائل الأمنية، فعدم الاستقرار الناتج عن الحروب أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جامعات أو أفراد سواء بسبب انتماءات العرقية أو الدينية أو السياسية يعتبر من أحد الأسباب والدوافع الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة إلى مناطق أخرى أكثر أمناً وهو ما يسمى "بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي". وتعتبر منطقة المغرب العربي نقطة عبور رئيسة للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا وخاصة من منطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى كون هذه المنطقة مصدراً للاجئين وهذا بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته حيث أن المعارضة السياسية وعلى رأسها الإسلاميين من المغرب، الجزائر وتونس وجدت في أوروبا ملجأ ومأوى لها. فخلال العشرية السوداء أو الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر عرفت هجرة عدد لا بأس به إلى أوروبا¹⁴.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية – الاجتماعية.

يعتبر الفارق الهائل في المستوى الاقتصادي والتطور الذي تعيشه الدول الأوروبية مقارنة مع دول جنوب المتوسط من أبرز الأسباب والعوامل الدافعة بالدول النامية إلى الهجرة بطرق غير شرعية ما دامت الشرعية مستحيلة من أجل البحث عن أوضاع أفضل، فبالرغم من الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الدول الجنوبية إلا أن التنمية بمختلف أنواعها لم تحقق إلا معدات ضعيفة من الرفاهية، فوتيرة التنمية متذبذبة في دول جنوب المتوسط، حيث عدم استقرار عوامل التنمية التي لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساساً على الفلاحة والتعدين فهما قطاعات لا يضمنان استقرار للتنمية وذلك فالأول (الفلاحة) مرتبطة بالأمطار والثاني (التعدين) مرتبط بأحوال السوق الدولية. كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قللت من مستوى النمو الاقتصادي وعمقت من الفقر والتهميش، ضف إلى ذلك قلة فرص العمل (البطالة) بشكل الثالوث

14- طارق الهيشاوي، الهجرة غير شرعية، رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 37-36

القاتل لنفوس الشباب، الفقر والبؤس يعتبران من الدوافع الرئيسية إلى الهجرة غير الشرعية، حيث تعتبر تفاقم كارثة البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فحسب التقارير الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، فنسبة البطالة في الدول العربية قدرت بين 15 و 20 % في القرن الحادي والعشرون، كما تفيد إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي وصل إلى 15 % أي ما يعادل 17 مليون عاطل خلال 2008 م.

زائد انخفاض الأجور ومستويات المعيشة تعتبر أيضا من العوامل الدافعة إلى الهجرة بطريقة سرية مخالفة للقانون، حيث أشارت دراسة صادرة لعام 2006 م عن المجلس العربي للطفولة والتنمية أنه أكثر من 80 % من سكان العالم العربي يعيشون في فقر مدقع، كما أن تقريبا مليارين من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وبالتالي فإن تدني مستوى دخل الفرد وانخفاض مستويات معيشتهم، والتباين في الأجور يعدّ كذلك من أسباب هجرة الشباب إلى الغرب حيث الحد الأدنى للأجور يفوق 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، ويعيش أكثر من 230 مليون نسمة في الدول العربية بمتوسط دخل سنوي لا يزيد عن 1500 دولار سنويا عام 2006 ، ووفقاً لبيانات البنك الدولي فإن نمو نصي الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز 6.4 % خلال 24 عامًا إلى جانب عامل الفقر وانعكاساته في الدول المصدرة للمهاجرين يأتي عامل توفير الفرص والإمكانيات ليعيش حياة كريمة في دول الاستقبال كمكملة لدوافع الهجرة، فالدول المستقبلية للمهاجرين يعاني من نقص الأيدي العاملة فيها، خاصة الدول الأوروبية التي تتميز بارتفاع معدل الشيخوخة فيها حتى أطلق عليها اسم " القارة العجوز "ولهذا فإن المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول للعمالة فيقومون بالهجرة إليها، لاسيما هؤلاء لديهم كل الاستعداد للحمل في جميع الميادين المتوفرة وبالأخص العمل في المجالات التي في الغالب تعرف شعوب البلاد تلك عن العمل فيها وبالتالي الباب مفتوحًا أمام

المهاجر غير الشرعي والذي بطبعه يقبل الانخراط في مثل هذه المجالات، فالأسباب الاقتصادية -الاجتماعية عموماً هي تلك المتعلقة باختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن الأفراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة ليرتفع مستوى معيشتهم لأن الهدف من الهجرة هو ضمان فارق إيجابي بين الأجور المالية في دولة الأصل وبين الأجور في الدولة المستقبلة فإن الهجرة هي " ردّ فعل اتجاه التخلف الاقتصادي " ، وحسب الأستاذ "G.p. Tapinos" بالإضافة إلى أن فشل السياسات الحكومية، والذي يتجسد في استمرار الحكومة للإعتماد على القطاع الخاص فقط وذلك من أجل ضمان وتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة¹⁵.

ثالثاً: الأسباب الجغرافية - الديمغرافية.

إنّ للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثر كبير في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث إنّ البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية شكل مناطق طرد للسكان فالفيضانات وثورات البراكين كلها عوامل ودوافع تدفع بالسكان إلى الهجرة، وقد أدت مثل هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد أماكنهم سواءً على المستوى المحدود الضيق أو على شكل حركات جماعية، والعوامل الطبيعية تعدّ أكثر أهمية، فكثيراً ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات كبيرة وغير متوقعة من الجفاف والذي ينعكس سلباً على الحياة بصفة عامة وخسائر فادحة على القطاع الزراعي بصفة خاصة¹⁶.

15- عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ط 01 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 ، ص 74.

16- فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2011، ص 34 .

فالكوارث الطبيعية تدمر الممتلكات ومعظم المشاريع، بل وأيضا الحيوانات، وبالتالي فإن العديد من السكان يضطرون للمغادرة والانتقال والهجرة إلى دول خارجية بحثا عن مأوى آخر تتوفر فيه جُلّ ظروف العمل والاستقرار، فهذه المشاكل كلها قد أصابت 36 دولة في القارة الإفريقية وبالتحديد في منتصف الثمانينات زائد التحديات التي واجهتها بعض دول القارة الإفريقية خلال العشرين عامًا الماضية منها تحدي الجفاف، تحدي التصحر الذي ضرب أجزاء عديدة من القارة، دون نسيان عامل الأمطار وعامل السيول، أثر بشكل سلبي على معنويات دول القارة الإفريقية مما دفعهم بمغادرة أوطانهم باتجاه يؤمن لهم الأفضل¹⁷.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية.

أولا :الاستعمار الكولونيالي.

لقد لعب الاستعمار الكولونيالي دورا هام في تخلف بلدان المصدر سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا حيث انتزع منهم مواردهم واستحوذ عليها وحول سكانها إلى عبيد يعملون في مزارع وبيوت المستوطنين البيض بل وأبعد من ذلك شهدت بعض بلدان المصدر نظمًا للعزل والتمييز العنصري، وحتى حيث خرج المستعمر تحت ضغط المقاومة الوطنية ترك ورائه من يستحوذ على ثروات تلك البلدان سواءً من المستوطنين البيض أو من عملائهم المحليين كما قام المستعمر بالبعث بالجغرافيا السياسية وبمنظومات القيم والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نحو أجب الصراعات السياسية والقبلية والحدودية مما أثر سلبا على التنمية في تلك البلدان .

17- فايزة ختو ، مرجع سبق ذكره، ص 81.

ثانيا :الاستعمار الحديث.

لقد مارس الغربيون بعد خروجهم من مستعمراتهم استثمارا اقتصاديا لمعظم بلدان العالم وذلك بواسطة شركاتهم المتعددة الجنسيات التي تمكنت من بسط نفوذها على البلدان المتخلفة، فقتلت روح المبادرات الاستثمارية المحلية وأتت على القطاعات المنافسة للواردات وأفسدت ذمم الحكام والبيروقراطيين في تلك البلدان وتحكمت في السياسات وساهم كل ذلك في كبح عملية التنمية والنهوض¹⁸.

ثالثا :العولمة و المشروعية الدولية.

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وانسحابه من دائرة التأثير الدولي والدراسات في الغرب تنبه إلى التي أتاحها العولمة وانتهاء الحرب الباردة للبلدان المتخلفة والصناعية على السواء ليس لتحقيق معدلات نمو عالية فحسب بل ولتحقيق تنمية حقيقية وشاملة فالعولمة تفتح أفاق كبيرة لتحقيق تنمية فاعلة في البلدان المتخلفة إذا تعاملت معها على أساس كونها تسارع معدلات التدفق للسلع والخدمات ورأس المال، والتكنولوجيا إلى المستهلك أو من الاقتصاديات القوية والصناعية إلى الاقتصاديات الضعيفة و الريعية، غير أن توظيف القوى الكبرى للعولمة لمصلحتها يعطل تلك الفرص ويجعل منها مجرد ساحة ربة تستخدمه تلك القوى في حربها الباردة ضدّ القوى والبلدان الضعيفة لتقويتها بفتح حدودها أمام حياد العولمة التي تمتطيها الشركات متعددة الجنسية والقوى الاقتصادية الفاعلة الأكثر لتستحوذ على مكاسب العولمة وعليه فإن العولمة وتوظيفها من قبل المنتصرين في الحرب الباردة وما ترتب عليها من دمج الأسواق المحلية في السوق الدولية أدى إلى وضع عربة التنمية أمام الحصان الدافع لها

18- هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، (مكتبة الوفاء القانونية :الإسكندرية، 2010، ص ص87-88.

في البلدان المتخلفة والتي تشكل بلدان المصدر ولا يمكن إعادة الحصان وضعه
الطبيعي 19

المبحث الثاني: تداعيات الهجرة السرية في المتوسط.

للحجرة غير الشرعية آثار واسعة وانعكاسات عميقة على المدى القريب والمتوسط والبعيد مما له تأثيرات على البنيات النفسية والاجتماعية للأفراد، والسياسية والأمنية والصحية للبلدان المصدرة للهجرة والمستقبل لها، و نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الجزائر واليهما فإذا أصبحت مسألة تقلق الجزائر ، بحيث أن هذه الأخيرة أصبحت لها عدة انعكاسات وآثار تشكل خطرا وتهديدا من عدة نواحي ولعدة اعتبارات، نبرزها كالآتي:

المطلب الأول: تداعيات الهجرة السرية على الضفة الشمالية للمتوسط

تداعيات الهجرة السرية على الدول الأوروبية:

بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال العام 2015 حوالي 1.8 مليون مهاجر. أمام هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين، انقسمت الآراء في دول الاتحاد الأوروبي ما بين أفكار الأحزاب اليسارية الداعمة للهجرة والمتسلحة بالمبادئ الإنسانية وقيم الحرية والمساواة والحق في التعبير والعيش الكريم، التي قام عليها الاتحاد الأوروبي أساسا، وباتفاقيات حقوق الإنسان والطفل واللاجئ، وما بين أفكار الأحزاب اليمينية المتطرفة والحركات المناهضة للهجرة والتي لا ترى من المهاجرين الجانب الإنساني، بل تراهم على شكل تهديدات أمنية واقتصادية و ديموغرافية، وقد عادت هذه الأحزاب مؤخرا إلى المشهد السياسي الأوروبي بعد تفاقم أزمة المهاجرين.

19- هشام صاغور، نفس مرجع ، ص96 .

وقد استفادت أوروبا على مرّ السنين من الهجرة الشرعيّة لمواجهة التّحدّيات الديموغرافيّة، إذ إنّ لهذا النّوع من الهجرة فوائد وآثارًا إيجابيّة على الدّولة المستقبلة للمهاجرين. لكنّ الأوضاع اختلفت مع بروز الهجرة غير الشرعيّة، فالأعداد الهائلة غير المسبوقة من طالبي اللّجوء وضعت علامات استفهام عديدة حول منافع هذا النّوع من الهجرة.

تمحورت أغليّة الدّراسات التي تناولت الآثار الاقتصاديّة للهجرة حول الهجرة الشرعيّة التي غالبًا ما يشكّل طالبو اللّجوء جزءًا يسيرًا منها. لكن، قليلة هي الدّراسات التي ركّزت على الآثار الاقتصاديّة النّاتجة عن زيادة مفاجئة وكبيرة في أعداد طالبي اللّجوء بسبب الهجرة غير الشرعية، وذلك لصعوبات عديدة أبرزها صعوبة تقدير أعداد المهاجرين. فتأثير هذا النّوع من الهجرة يختلف جزئيًا عن تأثير الهجرة الشرعيّة.

إنّ الآثار الديموغرافيّة للهجرة الشرعيّة غالبًا ما تكون مدروسة بحيث لا تشكّل تهديدًا لهويّة البلد المستقبل. أمّا الهجرة غير الشرعيّة فمن الصّعب التّحكّم بنتائجها على الصّعيد الديموغرافيّ. هذا ما دفع بالأحزاب اليمينيّة المتطرّفة المعادية لها غير الشرعيّة إلى اعتبار أنّ المهاجرين قنبلة موقوتة ستغيّر وجه أوروبا على المدى القريب.

وقد يضاف إلى الخطر الديموغرافيّ للهجرة غير الشرعيّة، من وجهة نظر الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة، الخطر الأمنيّ المباشر على استقرار أوروبا، إذ إنّ هذه الأحزاب تعتبر هذا النّوع من الهجرة الوسيلة التي يتسلّل بواسطتها الإرهابيون إلى الدّاخل الأوروبي والدّليل على ذلك تكاثر الأحداث المرتبطة بالإرهاب في أوروبا خاصّة في العامين 2015 و2016.

تستثمر الأحزاب اليمينية المتطرّفة الذريعة الديموغرافية والأمنية لكسب التأييد الشعبي، وهي تحقّق تقدّمًا مستمرًّا في أنواع شتّى من الانتخابات، وباتت قاب قوسين من الوصول إلى السلطة، وأصبحت قادرة على الضّغط بفاعليّة باتجاه إلغاء اتّفاقيّة "شينغن" التي تعتبرها سبب تنقّل الإرهابيين بحريّة في الدّاخل الأوروبي.

تهدف هذه الدّراسة إلى إلقاء الضوء على تداعيات الهجرة غير الشرعيّة من حوض البحر المتوسط وأبعادها وخصوصًا الأمنيّة والاقتصاديّة والديموغرافية والسياسيّة، وإمكانيّة أن تؤدّي هذه الهجرة إلى تهديد الوحدة الأوروبيّة وإلغاء اتّفاقيّة "شينغن" وإعادة العمل بالمعابر الحدوديّة بين أعضاء الاتّحاد الأوروبي.

أولاً: التداعيات الاقتصاديّة

إنّ لتدفّق الأعداد الكبيرة من المهاجرين بصورة غير شرعيّة تداعيات على المدى القصير على اقتصاد دول الاتّحاد الأوروبي، ناتجة عن أعباء استقبال هؤلاء أو ترحيلهم. لكن في المقابل، لهذه الهجرة آثار إيجابيّة على المدى الطّويل بخاصّة أنّها الحلّ لمشكلة الشّيخوخة التي تشكّل إحدى المشاكل الديموغرافية التي تعانيها أوروبا وتؤدّي إلى انخفاض هائل في اليد العاملة.

١ - تداعيات فورة اللاّجئين غير الشرعيّين

ترتّب الهجرة غير الشرعيّة أعباء على الماليّة العامّة، إضافة إلى أنّها تؤدّي إلى إدخال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى أسواق العمل خلال فترة زمنيّة قصيرة، ما دفع بالاتّحاد الأوروبي إلى تخصيص اعتمادات ماليّة بهدف السيطرة على تدفّق المهاجرين.

أ- الأعباء على المالية العامة

تضيف الهجرة غير الشرعية على المدى القصير ضغوطات على اقتصاد بعض الدول الأوروبية. فهي ترتب أعباء على المالية العامة نتيجة تكاليف استقبال، وإيواء أو ترحيل المهاجرين إنما هذه التكاليف تُعتبر ضئيلة نسبة لحجم اقتصاد الاتحاد الأوروبي واقتصاد الدول التي تستقبلهم. أمّا على صعيد سوق العمل، فتأثير الهجرة على الدول المستقبلة للمهاجرين محدود، باستثناء البعض منها الذي يعاني أصلاً ارتفاعاً في معدّل البطالة²⁰.

تختلف الأرقام بحسب الدراسات حول تكلفة تدفق المهاجرين غير الشرعيين على المالية العامة، إنما هذه الدراسات تتفق على أنّ هذه التكلفة هي ضئيلة نسبة لحجم اقتصاد الدول التي تستقبلهم. تشمل الكلفة المصاريف الأولية لتأمين الاحتياجات الإنسانية لطالبي اللجوء، والمصاريف اللاحقة المترتبة جرّاء دمجهم في سوق العمل أو إعادة المرفوضين منهم إلى بلادهم.

تتضمّن المصاريف الأولية تأمين المأكل، والمأوى، وكلفة المدارس، وتعلّم اللغة، والمساعدات المالية الشهرية التي تبدأ من 10 يورو للشخص الواحد الذي يسكن في مراكز الاستقبال وتصل إلى أكثر من 300 يورو للذين يتمّ إيواءهم في منازل. تتراوح الكلفة الإجمالية للمصاريف الأولية خلال السنة الأولى ما بين 8 و12 ألف يورو لكلّ طالب لجوء.

تنتج المصاريف اللاحقة عن الكلفة اللازمة لتبليان مهارات اللاجئين للتمكّن وبأسرع وقت من دمجهم في سوق العمل وتوجيههم إلى المجالات والمواقع التي تحتاج إليهم. يضاف إلى هذه المصاريف كلفة ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين، فمذ العام

20- عبد المؤمن مجدوب: "ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورو مغاربية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014، صص 306-307.

2000 وحتى اليوم، أنفق الاتحاد الأوروبي حوالي 11.8 مليار يورو على عمليات الترحيل، بمعدل 4000 يورو لكل طالب لجوء مرفوض.

إنّ بعض الإحصاءات يظهر كلفة استقبال المهاجرين غير الشرعيين في بعض الدول التي تعدّ الأكثر استقبالا للمهاجرين. إذ تتوقع ألمانيا زيادة 0.5% على الناتج المحلي الإجمالي سنوياً في العامين 2016 و2017، في حين أنّ في النمسا ارتفعت كلفة المهاجرين من 0.1% من الناتج المحلي في العام 2014 إلى 0.15% في العام 2015 ومن المتوقع أن ترتفع إلى 0.3% في العام 2016. أمّا السويد، فقد زادت من ميزانية الإنفاق على الهجرة في العام 2016 لتصبح 0.9% من الناتج المحلي من أجل تحسين أنظمة دمج المهاجرين.

وفي هذه الحال، تكون الأعباء على المالية العامة مرتفعة نسبياً على المدى القصير، لكنّها تنخفض في حال السماح لطالبي اللجوء بدخول سوق العمل، أو التسريع في البتّ بطلباتهم وإعطائهم صفة لاجئ ثمّ إدخالهم في سوق العمل، وبالتالي البدء بدفع الضرائب والمساهمة في المالية العامة²¹.

ب- التأثير على سوق العمل

تختلف الفترة القانونية التي لا يُسمح خلالها لطالب لجوء لا يزال ينتظر الموافقة على طلبه، أي لم يحصل بعد على صفة لاجئ، بدخول سوق العمل من دولة إلى أخرى. يسمح لطالب اللجوء في اليونان، والنرويج، والسويد بدخول سوق العمل بمجرد تقديم طلب اللجوء، أمّا في النمسا وألمانيا فهذه الفترة محدّدة بثلاثة أشهر، ترتفع إلى ستة أشهر في إيطاليا وإسبانيا، وإلى تسعة أشهر في فرنسا، أمّا أقصاها ففي بريطانيا وتشيكيا حيث تبلغ هذه الفترة سنة كاملة.

21- مصطفى خليف غرابية: "هجرة الشباب العرب غير الشرعية الى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط"، مجلة جامعة ابن رشد، هولندا، العدد 1 ، 2014، ص 177-178.

أجرت "منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي" دراسة بتاريخ تشرين الأول 2015 حول تأثير فورة اللاجئين غير الشرعيين على أسواق العمل في الاتحاد الأوروبي، وقد استندت هذه الدراسة إلى فرضيتين:

✓ اعتمدت الفرضية الأولى الحد الأدنى من طلبات اللجوء وقدرتها بـ 1.2 مليون خلال العام 2015، وذلك في المنطقة الاقتصادية الأوروبية إضافة إلى سويسرا، منهم 730 ألفاً في ألمانيا، كما قدرت عدد طلبات اللجوء في الأشهر الستة الأولى من العام 2016 بـ 610 آلاف في أوروبا منها 370 ألفاً في ألمانيا وحدها.

✓ في المقابل، اعتمدت الفرضية الثانية الحد الأقصى من طلبات اللجوء وقدرتها بـ 1.4 مليون خلال العام 2015 في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا، منهم 900 ألف في ألمانيا. أما في الأشهر الستة الأولى من العام 2016، فقدرتها بـ 1.1 مليون في أوروبا، منهم 900 ألف في ألمانيا.

أخذت هذه الدراسة بعين الاعتبار توزع اللاجئين حسب الجنس وفئات الأعمار، وخلصت إلى أنّ عدد المهاجرين الذين سيدخلون سوق العمل الأوروبي على أساس الفرضية الأولى، سيبلغ 380 ألف عامل في العام 2016 أي ما يعادل 0.3% من اليد العاملة، حصة ألمانيا منها 290 ألفاً أي 0.7% من سوق العمل الألماني. في المقابل، وباعتماد الفرضية الثانية، ستشكل حالات دخول اللاجئين سوق العمل الأوروبي 0.4% من سوق العمل أي مليون عامل، منهم 430 ألفاً في ألمانيا أي بنسبة 1% من اليد العاملة الألمانية. وبالتالي، وبحسب الدراسة، فإنّ تأثير اللاجئين على سوق العمل محدود جداً ويمكن للدول الأوروبية استيعابه، لا بل إنّ بعض الدول، كالألمانيا مثلاً، بحاجة إليه.

تخطى عدد الطلبات التي تمّ تسجيلها في العام 2015 المليون طلب في ألمانيا وبالتالي فاقت هذه الأرقام توقّعات الدراسة وفرضياتها. بمقارنة الفارق بين عدد طلبات

اللجوء بحسب الفرضية الأولى والفرضية الثانية في ألمانيا (170 ألفاً) مع فارق النسب على سوق العمل الألماني (0.3%)، يمكن القول إنّ التأثير الناتج عن الزيادة غير المتوقعة بعدد طلبات اللجوء سيبقى تأثيراً محدوداً.

يمكن لبعض العوامل أن تزيد من حدة تأثير اللاجئين على سوق العمل. العامل الأول هو أنّ الدول التي يتركز فيها تسجيل طلبات اللاجئين، بخاصة مع وجود اتفاقية "دبلين"، تعاني أصلاً ارتفاع معدل البطالة.

ففي تشرين الأول 2015، بلغ معدل البطالة في اليونان 24.9%، أمّا في إسبانيا فـ 22.3%، وهذه النسب هي الأعلى في أوروبا. أمّا العامل الثاني فهو صعوبة إعادة اللاجئين المرفوضين إلى بلادهم، لعدم جود "اتفاقيات إعادة"، ما يؤدي إلى انخراط هؤلاء في أسواق العمل السرية. يحاول الاتحاد الأوروبي الحدّ من تدفق المهاجرين وتأثيراتهم السلبية وقد خصّص لهذه الغاية اعتمادات مالية.

ج- تمويل مكافحة الهجرة.

رصد الاتحاد الأوروبي اعتمادات مالية بقيمة 7 مليار يورو ما بين العامين 2014 و2020 لمواجهة أزمة الهجرة غير الشرعية، وقد أدرج هذه الاعتمادات ضمن موازنته تحت بندين: البند الأول هو بند "اللجوء، والهجرة، والدمج" (Asylum, Migration, and Integration Funds (AMIF)، والبند الثاني هو بند "الأمن الداخلي" (Internal Security Funds (ISF)).

بلغت الأموال المخصصة "للجوء، والهجرة، والدمج" 3.1 مليار يورو وتهدف إلى دعم جهود الاتحاد الأوروبي لزيادة قدرة استيعاب مراكز استقبال اللاجئين وتحسين مستوى خدماتها كي تتطابق مع معايير الاتحاد، إضافة إلى دمج اللاجئين في المجتمع وفي سوق العمل، وتفعيل برامج الترحيل لطالبي اللجوء المرفوضين. بلغت

حصّة اليونان من هذه الأموال 259.4 مليون يورو، أمّا إيطاليا فحصلت على 315.4 مليون يورو، وفرنسا 286.6 مليون يورو.

بلغت الأموال المخصّصة لبند "الأمن الداخلي" 3.9 مليار يورو، وقد قسّمت إلى جزأين: الجزء الأوّل يستخدم لتمويل عمليّات مراقبة الحدود الخارجيّة للاتّحاد، أمّا الجزء الثّاني فمخصّص لتعزيز قدرات الشرطة وأجهزة الأمن لمكافحة عمليّات الاتّجار بالبشر وحماية البنى التّحتيّة الأساسيّة من خطر الإرهاب. وقد حصلت هنغاريا على 61.5 مليون يورو من هذه الأموال بينما حصلت ألمانيا على 134 مليون يورو.

د- تأثير الهجرة على المدى الطّويل

تشير إحصاءات المفوضيّة الأوروبيّة إلى أنّ معدّل أعمار الشّعوب الأوروبيّة سوف يرتفع من 39 في العام 2004 إلى 49 في العام 2050. توزّع سكّان الاتّحاد الأوروبي بحسب فئة الأعمار في العام 2014 على الشكل الآتي: فئة (صفر إلى 14 سنة) 15.6 % من عدد السكّان، أمّا فئة اليد العاملة (15 إلى 65) فشكّلت 65.9 % وفئة (فوق الـ 65) كانت نسبتها 18.5 %، وبلغ معدّل الأعمار 42.2. أمّا معدّل الإعالة فوصل إلى 28.1 % أي ما يعادل 3.5 شخص من الفئة العاملة لكلّ شخص من فئة فوق الـ 65 ومن المتوقّع أن يرتفع إلى 53 % في العام 2050. تشير هذه الأرقام إلى تحوّل البنية السكّانيّة الأوروبيّة إلى مجتمع هرم، ترتفع فيه نسبة الإعالة ويفرض معضلة ديموغرافيّة تبعاتها خطيرة اقتصاديًّا.

لن تظهر الآثار الإيجابيّة لأزمة اللاجئيين على الاقتصاد الأوروبي إلّا على المدى الطّويل، إذ إنّها سوف تؤدّي إلى تخفيض نسبة الإعالة. ترى الدّراسات الاقتصاديّة المختلفة أنّ التّأثير السّلبى لهؤلاء المهاجرين لن يستمرّ طويلاً في حال تأمّنت لهم وظائف في أماكن الحاجة إليهم. هذا ما حدث في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، عندما وصل إلى ألمانيا وبريطانيا أعداد ضخمة من الأتراك ومن

الأميركيين من جزر الكارييب، فشكّلوا رافعة اقتصادية لهذين البلدين اللذين كانا يشكوان من نقص في اليد العاملة غير المتخصصة في قطاعات البناء والزراعة.

خلافًا لما يعتقده البعض، تفوق المساهمة المالية للمهاجرين الناتجة عن دفع الضرائب، في معظم الأحيان، قيمة ما يحصلون عليه من خدمات صحّية واجتماعيّة، كما تفوق المساهمة المالية للمواطنين الأصليين. أمّا في الحالات المعاكسة فإنّ السبب يعود إلى حصولهم على معاشات أدنى من المواطنين الأصليين، وإلى ضعف إسهام المرأة في سوق العمل. فالهجرة إلى أوروبا ما بين العامين 2001 و2011 أدخلت 20 مليار يورو إلى الخزينة الأوروبيّة، حيث أنّ المهاجرين دفعوا 64 % ضرائب أكثر ممّا حصلوا عليه من خدمات، ووفّروا خبرات كانت لتكفّل الخزينة 6.8 مليار يورو إضافيّة على ميزانيّة التّعليم.

ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أنّ تدفق هذا العدد من المهاجرين، الذين يشكّل الشّباب النّسبة الأعظم منهم، إلى دول صناعيّة كبرى مثل ألمانيا سوف ينعش اقتصاد هذه الدول وليس العكس، إذ إنّهُ يمكن استدراك الأعباء على المدى القصير للحصول على المنافع على المدى البعيد. وبالتالي، وبحسب بعض الخبراء أيضًا، هؤلاء المهاجرون هم نعمة سوق العمل، لكن هل هؤلاء هم أيضًا نعمة ديموغرافيّة أم أنّهم من وجهة النّظر هذه يتحوّلون إلى نقمة؟²²

ثانيًا: التّداعيات الديموغرافيّة

إنّ الأثر الديموغرافي للهجرة غير الشرعيّة مرهون بتصرّف المجتمعات الأوروبيّة الأصليّة. فبقاء معدّل الخصوبة لديهم على ما هو عليه حاليًا سيؤدّي حتمًا إلى تغيير وجه أوروبا في أواخر القرن الحالي، أمّا إذا تمكّنت هذه المجتمعات من زيادة

22- مسعود دخالة: " واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها"، محاضرة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 3، ص ص 143، 142.

معدّل الخصوبة لديها، وهو ما تحاول الدُول التّشجيع عليه حاليّاً، فإنّه في أكثر الافتراضات موضوعيّة، ومع الأخذ بعين الاعتبار هجرة حوالي مليون شخص سنوياً إلى أوروبا حتّى العام 2050، ستصبح نسبة المواطنين الأوروبيين المسلمين نسبة ثابتة تقدّر بحوالي 16% من سكّان الاتحاد الأوروبي.

تواجه أوروبا، إضافة إلى مشكلة الشّيخوخة التي تعانيها، معضلة أخرى ناتجة عن تدني "معدّل الخصوبة" في مجتمعاتها، ما يؤدّي إلى تناقص عدد السكّان. الحلّ السّريع الذي تعتمد به بعض الدول الأوروبيّة لحلّ هذه المعضلة هو استقبال المهاجرين، لكنّ البعض يرى في هذا الحلّ تهديداً لهويّة أوروبا "المسيحيّة".

ثالثاً: التّداعيات الأمنيّة والسياسيّة

أولاً: الإرهاب في أوروبا

يضرّب الإرهاب في العالم كلّ ليس في أوروبا فحسب، والحوادث الإرهابيّة التي وقعت مؤخّراً في أوروبا ليست نتيجة تسلّل الإرهابيين مع المهاجرين غير الشرعيّين كما هو شائع، إذ تبيّن أنّ غالبيّة الإرهابيين هم من المواطنين الأوروبيّين من الأجيال المتعاقبة لمهاجرين شرعيّين. فالمشكلة إذاً هي في عدم اندماج المهاجرين الشرعيّين في المجتمعات الأوروبيّة.

تعرّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة في 11 أيلول 2001 لهجمات إرهابيّة راح ضحيّتها حوالي 3000 شخص. بدورها، بدءاً من العام 2004، بدأ بعض الدول الأوروبيّة تتعرّض لهجمات إرهابيّة، وقد سجّل العام 2015 أعلى نسبة منها، وتزامنت هذه الهجمات مع تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيّين الوافدين إلى أوروبا.

تعرّضت أوروبا لأوّل عمليّة إرهابيّة في 11 آذار 2004، حين تمّ تفجير أربعة قطارات في مدريد عاصمة إسبانيا، ما أدّى إلى مقتل 191 شخصًا، وقد اتّهمت إسبانيا آنذاك تنظيم القاعدة بالحادث.

وكانت العاصمة الفرنسيّة باريس مسرحًا لهجمتين إرهابيّتين في العام 2015 أدّتا إلى مقتل 140 شخصًا، الأوّل في كانون الثّاني على صحيفة تشارلي إيبود، والثّانية في تشرين الثّاني حين هاجم ستّة إرهابيين مواقع عديدة في العاصمة في توقيت واحد. في العام 2016، تعرّضت مدينة "نيس" إلى عمل إرهابي وقع ضحيّته 84 شخصًا، تبعته حادثة ذبح الكاهن جاك هامل داخل كنيسة في النورماندي. وقد أعلن تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام (داعش) مسؤوليّته عن هذه الهجمات.

كما أنّ بريطانيا لم تسلم أيضًا من الإرهاب. ففي كانون الأوّل 2015، قام رجل بطعن ثلاثة أشخاص في قطار الأنفاق في لندن، وقد صنّفت الشرطة هذه العمليّة على أنّها إرهابيّة. قطار الأنفاق أيضًا كان مسرحًا لأربع هجمات منسّقة نفّذها أربعة انتحاريّين في العام 2005، ما أدّى إلى مقتل 52 شخصًا، وقد تبين أنّ المنفّذين متعاطفون مع تنظيم القاعدة. وبحسب رئيس الوزراء البريطاني فإنّه خلال العام 2015، تمّ إحباط ست محاولات إرهابيّة استهدفت إحداها الملكة إليزابيث.

وضرب الإرهاب أيضًا الدّانمارك في شباط 2015، حين قام رجل بإطلاق النّار في معرض لحرّيّة التّعبير في كوبنهاغن، أدّى إلى مقتل شخص وجرح ثلاثة عناصر من الشرطة، ثمّ هاجم كنيس يهودي وقتل شخصًا وجرح شرطيّين.

إنّ ألمانيا قد نالت حصّتها من الهجمات الإرهابية في العام 2016. الهجوم الأوّل نفّذه مهاجر أفغاني، حين قام بطعن خمسة أشخاص على متن قطار، أمّا الهجوم

الثاني فتمثّل بقيام مهاجر سوري بتفجير نفسه في مدينة Ansbach ما أدى إلى جرح 12 شخصاً. 23

1- الأحزاب اليمينية المتطرّفة في أوروبا

تتخذ الأحزاب اليمينية المتطرّفة من الخطر الديموغرافي والأمنيّ للمهاجرين غير الشرعيّين ذريعة لكسب التأييد الشعبي ولمحاولة الوصول إلى السّلطة، وهي تريد إلغاء اتّفاقيّة "شينغن" كمقدّمة لفرط عقد الاتّحاد الأوروبي. لكن في المدى المنظور من المتوقّع ألا يستغني الاتّحاد الأوروبي عن هذه الاتفاقيّة بسهولة، بل سيعمل على تعديلها وتحسينها لمواجهة التّحدّيات الإنسانيّة التي فرضتها الهجرة، وفي أسوأ الحالات قد يُوقف العمل بها لفترة محدودة ريثما يتمّ إيجاد حلّ لأزمة الهجرة غير الشرعيّة.

أثبتت سلسلة من التّجارب أنّ اليمين المتطرّف في الغرب يَصِل إلى ذروة نجاحه عندما تعجّ الأجواء السّياسيّة بالأزمات النّاتجة عن الإرهاب. فلقد حقّقت هذه الأحزاب انتصارات متتالية وازدادت شعبيّتها في الآونة الأخيرة في دول أوروبيّة عديدة، ليس بسبب إقناع قسم من النّخبين بأفكارها السّياسيّة فحسب، بل في الكثير من الأحيان بسبب خوف هؤلاء من المجهول.

أ- أفكار الأحزاب اليمينية

على الرغم من بعض الاختلافات في الأولويّات المحليّة لبعض الأحزاب اليمينية المتطرّفة في أوروبا، فإنّ هذه الأحزاب تشترك في موقف موحدّ تجاه الحدّ من الهجرة بشكلٍ عامّ سواء كانت شرعيّة أو غير شرعيّة، بحيث تصوّر المهاجرين بأنّهم السبب

23- مصطفى عبد الله خثيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية النتائج وردود الأفعال، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 2002 .

الرئيس للبطالة والجريمة ومظاهر أخرى لتدهور الأمن الاجتماعي، وكمستغلين للتقديمات الاجتماعية والصحية التي توفرها الدولة.24

تعارض هذه الأحزاب الهجرة غير الشرعية وتعتبرها السبب الرئيس الكامن وراء الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها أوروبا. فهي ترى أنّ الإرهابيين يتسلّلون مع المهاجرين غير الشرعيين، ومن ثمّ ينتقلون بسهولة بين الدول الأوروبية بسبب عدم وجود إجراءات تدقيق على الحدود الداخلية بين هذه الدول.

تذهب هذه الأحزاب إلى اعتبار، ليس فقط المهاجرين غير الشرعيين على أنّهم إرهابيون بل المهاجرين كافّة وتحديدًا الشرعيين منهم الذين أصبحوا مواطنين أوروبيين. وقد عبّر عن هذه الفكرة رئيس وزراء هنغاريا فيكتور أوربان، إذ اعتبر أنّ السؤال المطروح هو ليس ما إذا كان المهاجر إرهابيًا، فهم كلّهم إرهابيون، إنّما السؤال هو متى وصل إلى أوروبا.

بالنسبة لهذه الأحزاب إنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعتبر عملية منظّمة لغزو أوروبا، فمعظم المهاجرين يأتي من سوريا أو العراق حيث تنتشر التّنظيمات الإرهابية لا سيّما تنظيم "داعش"، وغالبيتهم من الرّجال غير المتزوّجين، ففي العام 2014 شكّل الذكور 71% منهم.

تجدر الإشارة هنا، إلى أنّ العديد من الأوروبيين يقاتل إلى جانب تنظيم "داعش" ثمّ يعود إلى أوروبا بعد أن يكون قد تدرب على استعمال السلاح وتحضير المتفجّرات. كما تعتبر الأحزاب اليمينية أنّ هؤلاء هم بمثابة خلايا نائمة جاهزة للقيام بأعمال إرهابية.

24- محمد غربي: " الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط المخاطر الاستراتيجية المواجهة"، ط1، بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014 ، ص ص 40-41.

وتحارب هذه الأحزاب التّنوّع الثقافي في المجتمع، وتحمل أيديولوجيا معادية لجميع الثقافات الوافدة، وكانت أوّل من استخدم مصطلح "زينوفوبيا" في حملاتها الانتخابيّة. كما تسعى إلى وضع نهاية للاتّحاد الأوروبي، وقد بدأت بالضّغط نحو إلغاء إحدى أهمّ اتّفاقيّاته، اتّفاقية "شينغن"، التي تعتبرها سبباً أساسياً في تنقّل الإرهابيين بحريّة.

ب- أبرز الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة في أوروبا.

حصل حزب "الشّعب الدّانماركي"، أكثر الأحزاب تطرّفًا في الدّانمارك، على 21.1% من الأصوات في الانتخابات العامّة العام 2015، ليصبح بذلك ثاني أكبر حزب في البرلمان. يرفض هذا الحزب تأسيس مجتمع من المهاجرين في الدّانمارك، وهو يسعى بقوة القانون للحدّ من تدفّق اللاّجئين.

يتبنّى حزب "الجبهة الوطنيّة" الفرنسيّ أجندة انفصاليّة عن الاتّحاد الأوروبي، كما يعادي بشدّة العملة الموحّدة واستقبال المزيد من اللاّجئين المسلمين، خصوصًا بعد أحداث تشرين الثّاني 2015 في باريس. كما يلاحظ أنّ شعبيّة هذا الحزب في ارتفاع متواصل منذ العام 2007 :

✓ فاز بـ 23 مقعدًا من أصل 74 لفرنسا في البرلمان الأوروبي في العام 2014 مقارنة بالعام 2009 حين لم يفز سوى بثلاثة مقاعد.

✓ لم يفز في أي محافظة من انتخابات المحافظات الفرنسيّة في العام 2015، إلّا أنّه حصل على 27.1% مقارنة بانتخابات 2010 حين لم يحصل سوى على 11.4%، وقد اضطر حزب اليسار بزعامه الرئيس فرنسوا هولاند للتّحالف مع حزب الوسط بزعامه الرئيس السّابق نيكولا ساركوزي لمنعه من اكتساح 6 من أصل 12 محافظة.

يشبه حزب "الحرية" الهولندي حزب "الجبهة الوطنية" الفرنسي بتبنيّه موقفًا معاديًا للإسلام وللاتّحاد الأوروبي والمهاجرين الأجانب. يرفض هذا الحزب انضمام دولة مسلمة كتركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويستند منهجه إلى التّراث المسيحيّ في أوروبا. حصل هذا الحزب على أربعة مقاعد في انتخابات البرلمان الأوروبي الحالي من أصل 26 لهولندا.

يعمل حزب "الاستقلال" البريطاني المعادي للهجرة على حماية الهوية الإنجليزيّة من المهاجرين ويطالب بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. يشغل حاليًا 22 مقعدًا في البرلمان الأوروبي ومقعدين في مجلس العموم البريطاني.

يكافح حزب "السّويد الديمقراطي" اليميني المتطرّف، بشكل مستمرّ من أجل الوصول إلى السّلطة، وقد حقّق نسبة 13% في الانتخابات الأخيرة واحتلّ 49 مقعدًا ليصبح الحزب الثّالث داخل البرلمان. يرفض هذا الحزب القوانين الميسّرة لعملية الهجرة ويرفض الشّروط التي تحكم عضويّة السّويد بالاتّحاد الأوروبي.

٢- أحزاب اليسار في أوروبا

تعتبر أحزاب اليسار أنّ أزمة الهجرة غير الشرعيّة هي أزمة إنسانيّة بحتة وينبغي التّعامل معها على هذا الأساس، وقد عانت في السّنوات الأخيرة ولا تزال، تراجعًا في شعبيّتها بسبب سياستها هذه في مقابل تنامي شعبيّة الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة، وتعتبر أنّ خطاب هذه الأخيرة يغذّي مشاعر الحقد والكراهية للمهاجرين لدى سكّان أوروبا الأصليين.

يعتبر المفوض الأوروبي جان كلود يونكر من أبرز المدافعين عن المهاجرين إذ قال: "يمكننا بناء جدران، يمكننا إقامة الحواجز، لكن تخيل أنّك أنت

تحمل طفلك بين ذراعيك والعالم من حولك ينهار، لا يوجد جدار لن تتسلّقه، أو بحر لن تعبره، أو ثمن لن تدفعه، أو حدود لن تقطعها لو كنت تريد الهرب من بربريّة داعش".

وقد عبّر معظم قادة الدول الأوروبيّة عن تخوّفه من خطر الصّعود المتواصل لأحزاب اليمين المتطرّف، إذ اعتبر رئيس وزراء فرنسا مانويل فالس أنّ "ربح اليمين المتطرّف في الانتخابات يعني الحرب الأهليّة"، فيما عبّرت المستشارة الألمانيّة أنغيلا ميركيل عن تخوّفها من أن تؤدي عدائيّة هذه الأحزاب تجاه المهاجرين إلى انقسام ألمانيا.

وجدت أحزاب اليسار نفسها مضطّرة في أحيان كثيرة، وعلى مضض، إلى وضع يدها في يد اليمين الوسط كي يتمكّنّا معاً من إقصاء اليمين المتطرّف، ويعني ذلك انزواء الأحزاب اليساريّة مؤقتاً وتركّز الصّراع بين اليمين واليمين الأكثر تطرّفاً. ولقد تحوّل اليمين المتطرّف في السّنوات الأخيرة من مجموعات ضاغطة كانت تقتصر أنشطتها في السّابق على التّظاهر، إلى أحزاب تتمتع بشعبيّة واسعة وتهدّد أكثر من أي وقت مضى تماسك المجتمعات الأوروبيّة.

وتتخوّف الأحزاب اليساريّة من تأثير خطاب الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة على الرأي العامّ، ولعلّ أبرز الأحداث الدّالة على هذا التّأثير هو قيام أندريس برايفيك في 22 تموز 2011 بإطلاق النّار على طلاب خلال مخيم على جزيرة يوتويا في النّروج، ما أدّى إلى مقتل 69 منهم. قبل العمليّة، قام أندريس بتوزيع منشير تعرّفه على أنّه مقاتل من اليمين المتطرّف، وأنّه يقاتل من أجل استقلال أوروبا25.

وصلت تردّدات الأحداث في أوروبا مؤخّراً إلى المجتمع العالمي، إذ أقدم كريغ هيكس في 11 شباط 2015 على قتل ثلاثة أشخاص مسلمين على خلفيّة دينيّة في

25- رؤوف قميني: "اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية في ضوء القانون الدولي الجنائي"، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، صص 99، 100.

نورث كارولاينا في الولايات المتحدة الأميركية، وقد جاء هذا الحادث عقب الهجوم على جريدة تشارلي إيبدو.

ثانيًا: ارتباط الأحداث الإرهابية في أوروبا بالهجرة غير الشرعية.

هناك حاليًا رأيان مختلفان في الاتحاد الأوروبي حول الهجرة. فالأحزاب اليسارية تعتبر أنّ تنظيم "داعش" يريد جذب الأوروبيين إليه وليس تصدير مقاتليه إلى أوروبا، وبالتالي لا علاقة للمهاجرين غير الشرعيين بالإرهاب، فيما الأحزاب اليمينية المتطرفة تعتبر أنّ المهاجرين عامة، سواء غير الشرعيين أو المواطنين الأوروبيين من الأجيال المتعاقبة للمهاجرين، هم مصدر الإرهاب. بغية معرفة حقيقة علاقة الإرهاب بالهجرة، يجب معرفة من ينفذ الهجمات الإرهابية في أوروبا؟ وما إذا كان الإرهاب يضرب أوروبا فقط حيث تكمن ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

١ - منفذو العمليات الإرهابية في أوروبا

منفذ الهجوم على صحيفة تشارلي إيبدو، سعيد كواشي وشقيقه شريف، ولدا وترعرا في فرنسا، ومنفذو الهجمات في باريس في تشرين الأول 2015: عمر إسماعيل مصطفى، سامي أميمور، بلال حدفي هم مواطنون فرنسيون، كما وأنّ صلاح عبد السلام وشقيقه إبراهيم، وعبد الحميد أباعود مواطنون بلجيكيون.

إنّ الإرهابيين الذين فجرُوا قطار الأنفاق في لندن العام 2005، هم: محمد خان، شهزاد تنوير، حسيب حسين، وجرماين ليندسي، جميعهم مواطنون بريطانيون. أمّا منفذ عملية كوبنهاغن فهو المواطن الدانماركي محمد عبد الحميد الحسين.

إنّ منفذ الهجوم في مدينة نيس هو التونسي محمد بوهلال الذي يملك تصريح إقامة فرنسي ويقطن في فرنسا منذ العام 2005.

٢ - الحوادث الإرهابية في العالم

تعرّضت الولايات المتحدة لعمل إرهابي في كانون الأوّل 2015، حين قام سعيد سيّد فاروق وزوجته تشفين مالك، المولودان في الولايات المتحدة، بإطلاق النار في سان برناردينو كاليفورنيا داخل مركز للتأهيل الصحيّ، ما أسفر عن مقتل 20 شخصًا. سيّد فاروق كان موظّفًا حكوميًّا لمدة 5 سنوات في المجال البيئي.

ضرب الإرهاب دولًا إفريقيّة عديدة. ففي العام 2015، نفّذت منظمة "القاعدة في المغرب الإسلامي" هجومًا على فندق في باماكو عاصمة جمهوريّة مالي أدّى إلى مقتل 20 شخصًا، كما نفّذت منظمة "الشباب" الإرهابية هجومًا على حرم جامعي في كينيا راح ضحيّته 150 طالبًا. أمّا في كانون الثاني 2016، قُتل 23 شخصًا من 18 جنسيّة مختلفة في هجوم على فندق في بوركينا فاسو نفّذته منظمة "القاعدة في المغرب الإسلامي".

نالت الدول العربيّة أيضًا حصّتها من الإرهاب. ففي تونس، وقع هجوم على متحف باردو في آذار 2015 أودى بحياة 21 شخصًا وقد أعلنت منظمة "داعش" مسؤوليّتها عن الهجوم. أمّا في لبنان، في تشرين الثاني 2015، فوقع تفجير انتحاري مزدوج في العاصمة بيروت أدّى إلى استشهاد أكثر من أربعين شخصًا.

ضرب الإرهاب أيضًا آسيا. فتمّ تفجير طائرة ركّاب روسيّة في تشرين الأوّل 2015 كانت قد أقلعت من مصر، وجاء هذا التفجير ردًّا من "داعش" على التّدخل الرّوس في سوريا. "داعش" أيضًا تبّنى هجومًا انتحاريًّا في جاكارتا عاصمة إندونيسيا وقع في كانون الثاني 2016، واستهدف مقرًّا للأمم المتّحدة.

وفي الوقت نفسه، تعرّضت تركيا لثلاثة تفجيرات إرهابية. تفجيران انتحاريان في العام 2015، وقد اتهمت تركيا في الحادثين حزب العمال الكردستاني،

وتفجير آخر وقع في كانون الثاني 2016، حيث تبين أنّ منفذ العملية ينتمي إلى تنظيم "داعش" الإرهابي²⁶.

3- المقاتلون الأجانب في تنظيم الدولة الإسلامية وحقيقة ارتباط الإرهاب بالهجرة غير الشرعية

يقاتل حوالى خمسة آلاف مواطن أوروبي في صفوف تنظيم "داعش"، وهؤلاء يشكّلون حوالى 25% ممّا يُعرف بالمقاتلين الأجانب في صفوف هذا التنظيم، أي هم ليسوا عراقيين أو سوريين. حوالى 20% من المقاتلين الأوروبيين هم من غير الديانة الإسلامية، وقد اعتنقوا الإسلام للقتال في صفوف تنظيم "داعش".

إنّ ما أوردناه يدلّ إلى أنّ الإرهاب لا يضرب أوروبا فقط، حيث يتدفّق المهاجرون غير الشرعيين، إنّما يضرب جميع أنحاء العالم، ويدلّ أيضًا إلى أنّ الإرهابيين ليسوا مهاجرين غير شرعيين إنّما هم مواطنون أوروبيون. كلّ ذلك يعزّز موقف الأحزاب اليسارية الداعم لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين من منطلق المبادئ والقيم الإنسانية للشعب الأوروبي.

ما أوردناه يدلّ أيضًا على أنّ هؤلاء الإرهابيين هم مواطنون إنّما من الأجيال المتعاقبة للمهاجرين، لم يندمجوا في المجتمع الأوروبي وتمّ تجنيدهم لتنفيذ أعمال إرهابية، وذلك يصبّ في مصلحة الأحزاب اليمينية المتطرّفة. وبالتالي، فإنّ الإرهاب ليس مرتبطًا حصراً بالهجرة غير الشرعية، إنّما بالهجرة عامّة حتّى الشرعية منها، والمشكلة إذاً ليست في تسلّل الإرهابيين مع المهاجرين غير الشرعيين إنّما المشكلة هي في دمج المواطنين الأوروبيين المتحدّرين من مهاجرين في مجتمعات الدول الأوروبية.

26- أسامة بوزيد: "الحوار الأطلسي-المتوسطي دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط 2001-2015"، مذكرة ماجستير غير منشورة (، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، ص 61-63.

إنّ ممارسات بعض المسلمين في أوروبا وأسلوب حياتهم، وللموضوعيّة، يمنح اليمين المتطرّف فرصة لنشر أفكاره، وبخاصّةٍ عندما يتعلّق الأمر بالتّعبّس الدّيني الأعمى، وممارسة بعض العادات والتّقاليد البالية في المجتمعات. وبالتالي، ستستمرّ هذه الأحزاب باستخدام المهاجرين، الشرعيّين أو غير الشرعيّين على السّواء، كورقة لكسب التّأييد الشّعبي ولمحاولة الوصول إلى السّلطة بغية تنفيذ أجندتها السياسيّة وفي مقدّمتها إلغاء اتّفاقية "شينغن".

ثالثاً: مصير اتّفاقية "شينغن"

سيؤدّي إضعاف اتّفاقية "شينغن" أو إلغاؤها إلى تقييد حرّية حركة الأشخاص، وسيكون مقدّمة للحدّ من حركة البضائع وبالتالي سيؤدّي إلى إنهاء الاتحاد الأوروبي كما نعرفه اليوم. التّوجّه الحالي هو لإعادة النّظر في الاتّفاقية، والعمل على تحسينها، للتّمكن من الموازنة بين الأمن وبين حرّية الحركة، ريثما يتمّ إيجاد حلّ لظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.

١ - الاتّفاقية في وضعها الحاليّ

أقرّت اتّفاقية "شينغن" في 14 حزيران 1985 من قبل خمس دول، وأصبحت اليوم تضمّ 26 دولة، 22 منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى أيسلندا، والنرويج، وسويسرا، وليشتنشتاين من خارج الاتحاد. الدول الأعضاء في الاتحاد التي ليست جزءاً من الاتّفاقية هي بريطانيا وإيرلندا اللتان لم توقّعا الاتّفاقية، إضافة إلى الدول التي انضمت حديثاً إلى الاتحاد وهي رومانيا، وبلغاريا، وقبرص، وكرواتيا وجميعها تنتظر السّماح لها بالانضمام إلى الاتّفاقية.

وقد ألغت اتّفاقية "شينغن" الحدود الدّاخلية بين الدول الأعضاء، إنّما في المقابل شدّدت من إجراءات مراقبة الحدود الخارجيّة، فأنشأت منظّمة (Frontex) لهذه

الغاية، وفعلت عمليات التعاون القضائي بين الدول وأنشأت نظامًا لتبادل المعلومات الأمنية (System Schengen Information). فقد تمّ، على سبيل المثال، توقيف أحد منفذي الهجمات في لندن العام 2005، من قبل السلطات الإيطالية في روما بالاستعانة بهذا النظام. وتمّ تعديل الاتفاقية في 6 تشرين الثاني 2013، وأصبح بإمكان الدول الأعضاء إعادة إجراءات التدقيق على الحدود الداخلية عند وجود أي خطر أمني وذلك بصورة مؤقتة لمدة ثلاثين يومًا أو حتّى يزول الخطر، على ألا تتعدى المدة سنّة أشهر، وبعد مراجعة المفوضية الأوروبية.

أعادت ستّ دول أعضاء في اتفاقية "شينغن" إجراءات التدقيق على حدودها الداخلية. ألمانيا، والسويد، والنمسا، والنرويج، والدانمارك قامت بهذا الإجراء للحدّ من تدفق المهاجرين إليها لعدم قدرتها على استيعابهم، ولتوجيه رسالة إلى دول الاتحاد الأوروبي بضرورة التعاون لحلّ أزمة المهاجرين. أمّا فرنسا، فأعادت إجراءات التدقيق لأسباب أمنية على أثر أحداث تشرين الثاني في باريس.

٢ - مستقبل الاتفاقية

تتعرّض الاتفاقية حاليًا لضغوط عديدة ناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد عبّر عن هذا الوضع رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك إذ حذّر بتاريخ 19 كانون الثاني 2016، بأنّه ما لم يتمّ إيجاد حلّ لظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال شهرين فإنّ اتفاقية "شينغن" في خطر.

إنّ وصول الأحزاب اليمينية المتطرّفة إلى السلطة قد يؤدّي حتمًا إلى إلغاء الاتفاقية. لكنّ الاتحاد الأوروبي حاليًا، وعلى الرّغم من الانتقادات العديدة التي تتعرّض لها الاتفاقية، فإنّه لن يتخلّى عنها بسهولة إذ إنّها تعتبر من أهمّ إنجازاته، فهي تسهم

بإختصار وقت نقل البضائع إلى الأسواق الأوروبيّة وبتخفيض كلفة نقلها، وبزيادة عدد السيّاح، وتوفّر على الدّول الأعضاء كلفة مراقبة حدودها الداخليّة.

يتوقّع تعديل الاتّفاقيّة مرّة ثانية أو تعليق العمل بها لفترة محدودة تحت ضغط الدول الأعضاء لإعطاء هذه الأخيرة صلاحية أكبر في إعادة التّدقيق بالجوازات على الحدود. كما ومن المتوقّع أيضًا أن تدفع دول أوروبا الشماليّة باتجاه تعليق عضويّة، أو حتّى طرد، الدول الواقعة على الحدود الخارجيّة التي لا تستطيع ضبط حدودها، إضافة إلى أنّ دخول دُول جديدة إلى هذه الاتّفاقيّة كرومانيا وبلغاريا وقبرص وكرواتيا سيصبح أمرًا صعبًا.

في المقابل، سيتمّ تحسين مراقبة الشرّطة في القطارات والباصات، وستزداد عمليّات التّفّتيش المفاجئة المتفرّقة. كما وأنّ بعض الدول ستقوم، تحت ضغط الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة، بتعديل قوانين حصول المهاجرين على التّقديرات الاجتماعيّة للحدّ من تنقّل المهاجرين بين هذه الدول²⁷.

27- حبيب كاظم: الهجرة المغاربية و واقع العنصرية و العداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، ط1 ؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص 130.

المطلب الأول: تداعيات الهجرة السرية على الضفة الجنوبية للمتوسط

- انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر .

سنتناول في هذا المبحث طرق ومعايير المهاجرين غير الشرعيين مع إحصائياتها في الجزائر، مع انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر، وكذا سبل وآليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر لأنه من خلال الدراسات التي تناولها العديد من الباحثين والأكاديميين في هذا الشأن تشير إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تزداد تفاقم في دول المغرب العربي وخاصة الجزائر التي تحتوي على مساحة شاسعة، ووفرة الأمن مما جعلها تكون قبلة وأما المطلب الأول: طرق ومعايير المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر أولاً: طرق ومنافذ المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر هناك عدة طرق وأساليب للهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شمال المتوسط والتي تتمثل في الآتي:

- المنافذ البرية (الصحراوية) :

لقد ساعدت عدة أسباب رئيسية في الهجرة غير الشرعية منها تردي الأوضاع الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والتي جعلت الإنسان الفرد الذي يعيش في جنوب ركز عبور المهاجرين غير الشرعيين وانتقالهم إلى الضفة الأخرى المتمثلة في دول الساحل الأوربية المتوسط يعاني اليأس والفقر والمرض ، الأمر الذي دفع هذا الفرد في الهجرة وبأخص الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ الصحراوية متحملاً إخطارها ، بالوصول إلى الضفة الأخرى ، الأمر الذي يوقعهم تحت أيدي سماسرة التهريب ، فهم مجموعة من الأفراد اعتادوا التخطيط لتنفيذ

مخططاتهم الإجرامية في مجال تهريب الأفراد إلى خارج البلاد بطرق غير شرعية ،حيث أن البعض منهم يقوم بإيهام الراغبين في السفر لدول الشمال من خلال تذليل الصعاب لهم لحين وصولهم إلى الدول المراد الذهاب إليها، وذلك مقابل مبالغ مالية كبيرة و صفقات مربحة تتجاوز 60 ألف دولار أسبوعيا ويتم الاتفاق معهم بتجميعهم بمدن معينة ، بحيث تتم الرحلة سيرا على الأقدام ، أوفي سيارات شحن ،بحيث إن الهجرة القادمة من دول فقيرة إلى الجزائر أصبحت هاجس الحكومة الجزائرية وكذلك للاتحاد الأوروبي ، ولاسيما بعد تواجد حوالي أكثر من 29 ألف مهاجر غير شرعي سنة 2008 قادمين من 23 دولة افريقية وغالبا ما يتخلل هذه المرحلة صعوبات مابين فقدان الطرق، أو الجوع، أو العطش، أو يحدث صراع بين المجموعات المهاجرة من اجل غريزة البقاء28.

ب-المنافذ البحرية (المتوسط):

وهنا في الثناء عبور المهاجرين للبحر المتوسط يواجهون العديد من المصاعب والمخاطر ، هذا بعد نجاتهم من أخطار الصحراء بالنسبة للذين جعلوا من الجزائر منطقة عبور – الكبرى من جوع وعطش. حيث يتم الاتفاق مع الأفراد العاملين في الصيد البحري بالاتفاق مع سماسرة تهريب الأفراد على شراء بعض مراكب الصيد ، ليتم الإبحار بها من احد موانئ الصيد إلى أن يتم الوصول إلى منطقة الهجرة غير الشرعية ، وتقوم المراكب بالتوجه مباشرة إلى البلد المراد الوصول إليه، أو عن طريق المراكب التجارية ، ومعظم حالات السفر بواسطة هذه المراكب تنتهي بمأساة المهاجرين أما أن تغرق المراكب قبل استكمال الرحلة، أن أو تعود مرة أخرى إلى السواحل

28- عامر مصباح، " الهجرة غير الشرعية إطار نظري للتحليل"، مجلة فكر ومجتمع، العدد 05 ، طالسيف كوم للدراسات والنشر . والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص ص 34-36

نتيجة وجود عطل فيها حتى يتم صيانتها من جديد وقد حذرت الرابطة الوطنية من تنامي ظاهرة تجارة البشر في البحر المتوسط ، حيث يجني المهربون ، نحو 6 مليارات و 800 دولار سنويا ونحو 160 ألف دولار أسبوعيا عبر البحر الأبيض المتوسط²⁹.

إذ أن إحصائيات حول الهجرة غير الشرعية تعتبر بلدان المغرب العربي ومن بينها الجزائر مراكز لتصدير الهجرة إلى أوروبا حيث احتلت الجزائر المرتبة الخامسة بين الجنسيات الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بعد سوريا والمغرب ونيجريا والعراق ، ويعود ذلك لروابط تاريخية وسياسية واقتصادية تربط منذ القدم بين دول أوروبا خاصة فرنسا واسبانيا ومنطقة المغرب العربي، ولكن اليوم ومنذ التسعينات من القرن الماضي تحولت بلدان المغرب العربي إلى مراكز عبور للهجرة الإفريقية إلى أوروبا، إلى جانب استمرار المنطقة كمصدر للهجرة المغاربة التقليدية إلى فرنسا واسبانيا، وهذه الهجرة ليست الهجرة القانونية أو الشرعية، ولكنها الهجرة غير الشرعية أو ما اصطلح على تسميته أخيرا بقوارب الموت، ولقد زادت معدلات الهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى أوروبا كما يلي:

أ- إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2007 فعلى الصعيد الوطني في الجزائر تدل إحصائيات مصالح الدرك الوطني انه تم إيقاف خلال الفترة الممتدة بين 1996 إلى 2007 حوالي 2055 شخص حاول مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة ، منهم 1071 3 خلال سنة 2007 .

ب- إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 قد سجلت مصالح حراس الشواطئ حوالي 4211 شخص خلال الفترة الممتدة من ما بين 2005 إلى غاية سبتمبر 2008 ، أما مصالح شرطة الحدود فقد سجلت منذ

29- الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، " دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر " ، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010 ، ص 10

سنة 2005 إلى غاية أوت 2007. حوالي 10921 مهاجر غير شرعي تم إعادته من دول أوروبا. وعلى إثرها فقد تم إحصاء عشرات الغرقى والمفقودين سنويا بعرض البحر ، حيث تم انتشال 92 جثة منها 32 جثة مجهولة الهوية سنة 2008

ت- إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 أوضح الأمين الوطني المكلف بالجالية والعلاقة الخارجية للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان محمد جنان، إن الدول الأوربية ترحل سنويا حوالي 5000 مهاجر جزائري من المهاجرين غير الشرعيين وأشارت المنظمة الحقوقية أن الظاهرة تؤرق الحكومة.

ث- إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2015 :حيث أشارت إحصائيات قيادة حراس السواحل التابعة للقوات البحرية بان قوات أحبطت محاولات غير شرعية لـ 1500 شخص حاول الإبحار بطريقة غير شرعية ابتداء من يناير إلى غاية ديسمبر 2015.

ج- إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2016 : بعد تصاعد الاضطرابات في عدد من دول القارة الإفريقية خاصة غرار ، حيث إن الهجرة قادمة من دول فقيرة إلى الجزائر ، ليصل عدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر القادمين من الجنوب إلى حوالي 29 ألف مهاجر من 23 دولة افريقية سنة 2016 حسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

ح- إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2017 أوضح التقرير الصادر عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن حراس السواحل سجل إحباط محاولة حوالي 3109 شخص حاولوا الهجرة نحو أوروبا، من بينهم 186 امرأة و 840 قاصر حاولوا الهجرة نحو أوروبا سنة 2018 سجلت رقما قياسيا في عدد المهاجرين بحوالي 3989 مهاجر غير شرعي من بينهم 287.

خ- إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2018: كشفت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان إن 1 امرأة و 1126 قاصر. و رغم أن هذه الإحصائيات لا تدل على الأرقام الحقيقية للظاهرة، إلا أنها تدل على تفاقمها من كل سنة لأخرى سواء كانت الهجرة من الجزائر نحو الدول الأخرى أو من الدول الأخرى للجزائر أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر آثار واسعة وانعكاسات عميقة على المدى القريب والمتوسط والبعيد مما له تأثيرات على البنيات النفسية والاجتماعية للأفراد ، والسياسية والأمنية والصحية للبلدان المصدرة للهجرة والمستقبلة لها، و نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الجزائر واليهما فإنها أصبحت مسألة تقلق الجزائر ، بحيث أن هذه الأخيرة أصبحت لها عدة انعكاسات وآثار تشكل خطرا وتهديدا من عدة نواحي ولعدة اعتبارات، نبرزها كالآتي:

أولا: التأثير الاجتماعي :

وتتلخص في الآفات التالية

- تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيون الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر.
- رواج واستهلاك المخدرات والمتاجرة بها.
- انتشار أعمال الشعوذة خاصة عند النساء من طرف السود الأفارقة خاصة النيجريين وبيعهم لخلائط المساحيق والأعشاب المستحضرة خصيصا للشعوذة.
- تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي نفسه الذي قد يتعرض للموت في البحر -التفكك الأسري والاجتماعي حيث إن المهاجر سيواجه بلا شك في بلده الأصلي تفككا أسريا إذ يترك أسرته، وزوجته و أولاده وفي جميع الأحوال سيقتلع من روابطه الاجتماعية.30

30- سعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 ، ص ص، 141-142.

ثانيا : التأثير الاقتصادي :

واضح على مختلف المستويات، إذا نظرنا من جانب الايجابي حتى نكون موضوعيين فان توفر اليد العاملة الأقل تكلفة على جميع الأصعدة، و في شتى المجالات، و دون استثناء، امن الأجانب السلابي أو الانعكاس الذي تخلفه هو استنزاف ثروات البلاد، من خلال سعي المهاجر غير الشرعي إلى ادخار أجره ، وإرساله إلى بلده الأصلي، وزيادة في ذلك تفشي ظاهرة البطالة لدى الشباب الجزائري التي بلغت حوالي 378.1 مليون سنة 2018 ، ويبرز الأثر الاقتصادي أيضا في كون جماعات الجريمة المنظمة التي تقوم بتهديد الاقتصاد الجزائري من خلال قيامها بتزوير العملة الوطنية إضافة إلى عدم دفع ضرائب على تلك الأموال المحصلة من طرف المهاجرين مما يؤدي إلى حرمان الدولة الجزائرية من موارد مالية إضافية³¹.

ثالثا: التأثير الصحي:

يحملها المهاجرون خلال مراحل هجرهم وخاصة عند تواجدهم بمراكز الحجز ، حيث إن منهم المصابين بأمراض معدية ومنهم من أصيبوا خلال رحلتهم ، وانه هناك من يحمل أمراضا مستوطنة مثل : الملاريا، والتهاب الكبد ، والايذز الذي بلغت نسبته حوالي 10 الآلف إصابة سنة 2017 حسب ما كشف عنه « رئيس جمعية ايدز الجزائر » والسل الذي بلغت نسبته حوالي 23 ألف حالة سنة 2018 ، وغيرها وهذه الأمراض معدية وصعبة ، ودخيلة على المجتمع الجزائري لان هؤلاء المهاجرين السريين لا تتوفر لديهم شهادات صحية ، ومن هنا تظهر الآثار الصحية جلية وواضحة في

31- مجلة دراسات الاقتصاد والإعمال ، المجلد 06 العدد 1 يونيو 2017، ص13 .

المجتمع من خلال هؤلاء المهاجرين وهناك نتائج كثيرة تؤكد هذه المسلمات فإذا كان ضمن الموقوفين شخص مصاب بمرض معد أصبح الجميع مهددين بالعدوى وحتى رجال الأمن الذين يتعاملون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ، خاصة في مراكز الحجز التي تعرف اكتظاظ كبير يتقاسم فيه المهاجرين مرحاض في زنزانة يتناولون فيها طعامهم ، مما يؤدي إلى حالات الوفيات نتيجة إيداء النفس والظروف الصحية المتدهورة³².

رابعاً: التأثير الأمني والسياسي:

هناك تداعيات سياسية خطيرة لقضية الهجرة غير الشرعية وهي التأثير على العلاقات بين الدول المرسلّة والدول المستقبلة للمهاجرين .بل إن الأمر يصل إلى تكوين صور مغلوبة عن شعوب معينة من خلال قضية الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى تداعيات عدم الاستقرار والاضطرابات المتزايدة في العالم الإسلامي وقضاياها التي تجد لها صدى بين الجالية العربية والإسلامية ، وفي إطار هذه العملية يواجه المهاجرون العرب صعوبة في التعايش مع مكونات الهوية الخاصة التي ورثوها ومتطلبات التكيف مع مجتمعات الهجرة ، أن تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى داخل الجزائر، هذا يؤدي إلى عدت ظواهر في الجزائر هي في غنى عنها أو تسعى إلى التخلص منها، بهدف تعزيز الاستقرار وزيادة الأمن داخل المجتمع ، بحيث تفشت عدة ظواهر سلبية بشكل رهيب، في الجزائر تتجلى في الاحتيال والنصب ، السرقة، القتل والسطو آن إذ ، المهاجرين غير الشرعيين لا يمكن إحصاءهم من قبل الدولة الجزائرية، مما يجعل مؤسساتها الأمنية في حالة استنفار دائم، فالذين يتدفقون بطريقة غير منظمة يمكن أن يكونوا مصدرا حقيقيا للخطر الأمني والسياسي لبلدان الاستقرار.

32- تقرير منظمة الصحة العالمية، الصحة والتنمية المستدامة، جنيف، 2001 ، ص11.

الفصل الثالث: التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية في المتوسط.

لقد تجلّى الإهتمام بمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر والدول الأوروبية في عدة مستويات فالجزائر التي أهلتها ظروفها الداخلية وقربها الجغرافي من الدول الأوروبية قامت بمعالجة الظاهرة ضمن سياسة متعددة الجوانب القانونية ، الأمنية ، الإقتصادية وإدراج مسألة الهجرة غير الشرعية في البرامج التنموية.

أما السياسات الأوروبية فقد ركزت على الإجراءات متتالية أدت إلى بروز مستويين من الهجرة غير الشرعية يتمثل الأول في بناء فضاء أوروبي داخلي يتكون من الأعضاء في الجماعة الأوروبية وما شمله من تنسيق أمني في جميع الجوانب المرتبطة بالهجرة غير الشرعية .فيما يتمثل المستوى الثاني في إعادة صياغة الحدود ولا مركزيتها لتسهيل المراقبة.

ورغم كل الجهود المبذولة من طرف الجزائر والإتحاد الأوروبي إلى أن ظاهرة الهجرة تفاقمت مما دفع بالدول الأوروبية إلى فتح حوار بين الطرفين وربط علاقات التعاون من أجل حل المشكلة.

المبحث الأول: السياسات الجزائرية في مواجهة الهجرة السرية.

تعتمد الجزائر في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية على مقاربة متعددة الأبعاد تتمحور حول ثلاث عناصر رئيسية وهي الإستراتيجية القانونية، الإستراتيجية الأمنية والإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الاستراتيجيات القانونية.

لقد عرفت الجزائر بداية انتشار الهجرة غير الشرعية فراغا قانونيا واجهه القضاء باللجوء إلى القانون البحري رقم 05/98 المتضمن قانون البحري إذ أنّ المشرّع لم يجرّم الهجرة الشرعية إلاّ في سنة 2009 حيث كان في السابق يلجأ إلى تطبيق نص المادة 545 من القانون 05/98 الذي يعدل الأمر رقم 80/76 المتضمن قانون البحري ثم قام المشرّع بتدارك ذلك من خلال سن القانون رقم 11/08 المتضمن شروط دخول الأجانب والقانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات.

1- القانون 11/08 : الصادر بتاريخ 25 جوان 2008 والذي حل محل القانون 66/12 الصادر بتاريخ جويلية 1966 المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم فيها والذي ينص على ضرورة إلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية على أن لا تتجاوز فترة احتجازهم 30 يوما على أقصى تقدير. كما يعاقب هذا القانون الشخص الذي يسهل أو يحاول أن يسهل عملية دخول أجنبي أو خروجه بطريقة غير شرعية وبناءا على ذلك يمكن القول بأنّ المشرّع الجزائري تطرّق إلى معاقبة الشبكات المتخصصة في تهريب المهاجرين لأنّ هذه الأخيرة هي التي تتكفل بنقل الأشخاص المراد تهريبهم.

2- القانون 01/09: المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25 فيفري 2009 بنص المادة 175 مكرر 01 الذي جاء تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني وفي هذا عمد المشرّع 01/08 إلى تكملة النقائص الموجودة في القانون 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم و تنقلهم فيها بإصدار القانون 01/09 الذي نص على المعاقبة على تدبير الخروج من الإقليم الجزائري بطريقة غير مشروعة وبلاستعانة بشبكات تهريب المهاجرين³³.

33- عبد المالك صايش : مكافحة تهريب المهاجرين السريين " ، ، دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، 2014، ص 26.

صدرت أحكام هذا القانون كنتيجة لتزايد إقبال الجزائريين على الهجرة بطرق سرية وفي وقت تعالت الأصوات بضرورة تدخل الدولة لإنقاذ آلاف المهاجرين الذين يموتون غرقا في حوض البحر المتوسط . وفي ظل هذه الظروف كان لابد من تدخل الدولة لردع هذه الظاهرة بتسليط عقوبات على المهاجرين وشبكات الهجرة بموجب أحكام هذا القانون³⁴.

❖ العقوبات المقررة لفعل الجريمة:

لقد صنّف المشرّع الجزائري الهجرة غير الشرعية على أنها جنحة وأقرّ لها نوعين من العقوبات أحدها بدنية والثانية غرامة مالية حيث العقوبة البدنية تكون الحبس من شهرين إلى ستة أشهر أما الغرامة المالية فتتراوح ما بين عشرين ألف 20000 إلى 60000 دج حيث جاء في نص المادة 175 مكرر 1 ما يلي دون الإخلال بأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20 ألف دينار إلى 60 ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وذلك بانتحاله هوية أو وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة سارية المفعول وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود³⁵.

والهدف من هذه العقوبة لا يكمن في الفعل بحد ذاته . لهذا نلاحظ أنّ فعل العقوبة ليس مشدد لكونه لا يخالف النظام العام والآداب العامة فالتنقل حق محمي من طرف المواثيق الدولية فالقصد من هذه العقوبات هو تخويف المهاجرين غير الشرعيين بسجنهم وهدفها القضاء على هذه الآفة . أما العقوبات المالية فتكون ملائمة مع المبالغ

34- عبد المالك صايش : "مكافحة تهريب المهاجرين السريين " ، المرجع السابق ، ص 260.

35- عبد المالك صايش : "مكافحة تهريب المهاجرين السريين " ، مرجع سابق ، ص 260.

التي يستعملها المهاجرين غير الشرعيين في تزوير الوثائق أو حجز مكان في القارب المعد لاجتياز الحدود.

❖ العقوبات المقررة للمدبرين لجريمة التهريب:

لقد أقرّ المشرّع الجزائري عقوبات مخففة وعقوبات مشددة على المدبرين والمساعدين لعملية الهجرة غير الشرعية وهذا حسب توفر حالات معينة فالعقوبات المخففة تكون استنادا للمادة 303 مكرر 3 ، فالفقرة الثانية عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وغرامة تتراوح ما بين 300 ألف إلى 500 ألف وهي عقوبة تتلاءم في نفس الوقت مع الثمن الذي يطلبه المهربون لقاء خدماتهم و درجة جسامة نقل شخص أو عدة أشخاص خارج الإقليم الوطني وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين للخطر أو ترجيح تعريضهم له أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهينة وذلك بعقوبة خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 100 ألف دينار إلى مليون دينار حسب المادة 303 مكرر 3 .

أما المادة 303 مكرر 32 جاءت بظروف أخرى مشددة تتعلق بالمهربين ترتفع فيها العقوبة من 10 إلى 20 سنة وغرامة من مليون إلى مليونين دينار وهذا في الحالات التالية :

- ✓ إذا سهلت وظيفة الفاعل لارتكاب الجريمة.
- ✓ إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص من دون أن يكون بينهم اتفاق مسبق حول الجريمة .
- ✓ إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.
- ✓ إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منضمة وأن يكون الفعل مبرمجا من طرف شخصين أو أكثر .
- ✓ مع وجود اتفاق مسبق.

وحسب المادة 303 مكرر 36 فإنّ المشرّع جعل الإعفاء من العقوبة لصالح من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية في جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشرع فيها.

فأحكام القانون 01/09 تعبر عن تغيير في رؤية الجزائر التي لطالما أعطت أبعاد اقتصادية واجتماعية للهجرة غير أنّ مصلحة الجزائر تقتضي تجريم الهجرة للحد من تدفقات المهاجرين الجزائريين أو الأفارقة الذين يسعون للوصول إلى أوروبا36.

المطلب الثاني : الإستراتيجيات الأمنية.

قصد تعزيز المراقبة على حدودها ومنع تسلل المهاجرين قامت الجزائر بتخصيص وإنشاء أجهزة أمنية لتعزيز المراقبة على الحدود أوكلت لها مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود ، ومن أهمها نذكر ما يلي:

1- قيادة وحدات حراس الحدود : جهاز متواجد على طول الشريط الحدودي توكل له مهمة حراسة الحدود الجزائرية ومحاربة النشاطات غير المشروعة بإفشال كل محاولات التهريب أو دخول إرهابيين أو مهاجرين غير شرعيين .تمكنت من إيقاف أشخاص من جنسيات مختلفة . تم إنشاءه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 109/77/ع/س المؤرخ في 17 نوفمبر 1977 تم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 91/04 المؤرخ في 0/ جانفي 1991 وبموجب المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 143/09 تم تغيير التسمية من هيئة حراس الحدود إلى قيادة وحدات حراس الحدود بقيادة الدرك الوطني وهي التسمية الحالية وتتشكل هذه الأخيرة من قيادة وحدات حراس الحدود على المستوى المركزي ، أمّا على المستوى الجهوي فتتكون من قيادة

36- المرجع السابق ، ص 261.

الدائرة الجهوية لحراس الحدود ، فضلا عن مجموعات حرس الحدود التي تتفرع إلى السرايا ومراكز الحدود³⁷.

توضع قيادة وحدات حراس الحدود تحت سلطة قيادة الدرك الوطني ، وتكلف بحراسة الحدود البرية للبلاد و حمايتها ، وتمارس هذه الصفة مهام الدفاع وشرطة الحدود و تكلف وحدات حراس الحدود في مجال الدفاع بما يلي:

✓ الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية.

✓ جمع المعلومات مهما كانت طبيعتها وتبليغها للسلطة العسكرية .

✓ مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن وسلامة الإقليم.

✓ منع والقضاء على أي حركة تهدف المساس بأمن الحدود .

✓ الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسّد رسم الحدود.

تكلف في مجال الشرطة بما يلي :

✓ مراقبة الأشخاص والممتلكات .

✓ الوقاية وقمع الهجرة غير الشرعية، نشاطات عصابات التهريب، والمتاجرة بالمخدرات .

حيث يقوم في هذا الإطار الاستجابات والإجراءات التحفظية وحجز الأشخاص و المواد وتسليمهم إلى المصالح المؤهلة وفقا للتشريع الجاري العمل به.

2- مديرية شرطة الحدود : تعد هذه المديرية من ضمن المديريات المختصة التابعة

لمديرية الأمن الوطني لها دور هام في مراقبة الحدود البرية والبحرية وفي تطبيق الإجراءات الإدارية والقانونية لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات ضمانا لأمن المنشآت المتواجدة داخل الحيز المطاري والمينائي والسكك الحديدية ومراكز المراقبة والاستشعار و الاستعلام في الوسط الحدودي وقمع الجريمة.

37 - آسيا بن بوعزيز: "السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، دكتورة ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص 232.

لمصالح الحدود مهمات مكافحة الهجرة غير الشرعية باعتبارها فعل غير مشروع يتمثل في اجتياز الحدود بطريقة غير قانونية واختراق لقوانين التنظيمات المعمول بها في مجال حركة عبور الأشخاص حيث تتخذ ضدهم الإجراءات المناسبة سواءا بالطرد أو عن طريق قرار تصدره السلطات القضائية أو الإدارية بالنسبة للأجانب أو المتابعة القضائية بالنسبة للجزائريين بالتنسيق مع مصالح الشرطة القضائية وتضم هذه المديرية في هياكلها :

✓ نيابة المديرية لحركة الأشخاص.

✓ نيابة المديرية لأمن الموانئ والمطارات.

✓ نيابة المديرية للدراسات والإحصائيات.

✓ الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية³⁸.

3- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية : أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز مركزي للقيادة و التنسيق بين مختلف الفرق الجهوية والتحري بصفته مؤسسة لاستشراف والتنسيق من مهامه:

✓ وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

✓ مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب وتزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة.

4- الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية : وهي فرق تابعة لمديرية الأمن الوطني تهدف إلى تتبع وتسجيل كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية من مهامه:

✓ متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك عبر التعرف والبحث بمقتضى

القانون لأفراد الشبكات الموزعة والناقلة للمهاجرين غير الشرعيين والأفراد مزوري وثائق السفر للمهاجرين غير الشرعيين.

38- آسيا بن بوعزيز: "السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية" مرجع سابق، ص 235.

✓ تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.

5- **حرس السواحل :** هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع - القوات البحرية الوطنية ، تتكفل بحراسة الشواطئ ومراقبة الحدود البحرية و تضمن الحراسة للبواخر الأجنبية و هي مدعمة بتواجد حراس مراقبة المرور البحري على طول السواحل الوطنية و تعمل بالتنسيق مع شرطة الحدود البحرية خاصة في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية عن طريق 39:

✓ القيام بمهام الإنقاذ اكتشاف الجثث الطافية.

✓ إفشال محاولة الهجرة بالقبض على الزوارق الناقلة للمهاجرين غير الشرعيين. عرفت المنظمة البحرية منذ الاستقلال ثلاثة تغيرات في البنية القاعدية أولها عام 1963 ثم عام 1973 وآخرها عام 1996 .

في سنة 1963 تم تجديد التنظيم البحري الموروث عن الفترة الاستعمارية من خلال إحداث دوائر بحرية في كل من وهران ، الجزائر وعنابة ، وقسمت هذه الدوائر إلى محطات بحرية مكلفة بكل ما هو متعلق بميدان البحري العمومي من قضايا متعلقة بالشرطة البحرية والصيدية ، البحارة ، السفن واستغلال الموارد المائية بصفة عامة.

تضمنت المنظمة البحرية فضلا عن الدوائر والمحطات البحرية مصلحة بحرية للإشارة خاصة بالجمارك والدرك البحري . وكانت هذه الهياكل مجهزة بالإمكانات المادية والبشرية لتنفيذ مهام الشرطة البحرية والجمارك في البحر. و في سنة 1973 قررت الحكومة التغيير مرة ثانية بهدف وضع حد لتشتت الوسائل ومشكلة التنسيق بأحداثها لتغير بنيوي عميق عن طريق تعويض الهياكل البحرية السابقة بالمصلحة الوطنية لحراسة الشواطئ.

أما التغيير الثالث فقد تم في سنة 1996 وقد جاء فيه ما يلي :

39- آسيا بن بوعزيز: " السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية " ، مرجع سابق ، ص 236.

✓ تأسيس هياكل الشؤون البحرية للمصلحة الوطنية لحراس الشواطئ من القاعدة حتى القمة والتي تفيد وفقا للمرسوم 350/96 المتعلق بالإدارة البحرية المحلية أنهم من الآن فصاعدا تتكون هذه المجموعة على الصعيد المحلي والجهوي من محطات رئيسية بحرية ، وعلى الصعيد المركزي من دائرة الشؤون البحرية للمصلحة الوطنية لحراس الشواطئ.

✓ تحديد السلم التنظيمي والوظيفي لمصالح الشؤون البحرية بوضع المحطات الرئيسية والمحطات البحرية تحت سلطة الدوائر البحرية التابعة بدورها هيكلها لدائرة الشؤون البحرية والتي تختص بجميع السلطات التنسيقية والتنسيقية والمراقبة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 350/96.

✓ الإعلان الرسمي عن القانون الأساسي الخاص بأفراد المصلحة الوطنية لحراس الشواطئ المكلفين بتطبيق القوانين والأنظمة البحرية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 437/96 والمتضمن إحداث هيئات إدارية للشؤون البحرية ، مفتشي الملاحة البحرية ، وأحوال حراس الشواطئ والذي بمقتضاه يوكل تطبيق القوانين فقط لأفراد القوات البحرية التابعين للسلك الإداري ، مفتشي الملاحة البحرية وأعوان حراس الشواطئ والذين يمارسون نشاطاتهم ضمن مجموعات الشؤون البحرية.

✓ تعديل قانون الجمارك بمقتضى القانون رقم 10/98 الصادر في 22 أوت 1998 الذي خصّ المصلحة الوطنية لحراس الشواطئ باعتبارها السلطة الوحيدة للشرطة الجمركية في البحر بالإضافة إلى القوانين والأنظمة البحرية الصادرة بعد ذلك (القانون البحري ، قانون الجمارك ، القانون المتعلق بالصيد والموارد الصيدية ، القانون المتعلق بحماية البيئة) والتي بموجبها حددت المهام الموجهة حصريا للمصلحة الوطنية لحراس الشواطئ والمهام التي بموجبها تشارك أو تساهم فقط.

فالمهام الموجهة حصريا للمصلحة تتمثل في تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالملاحة البحرية ، الصيد البحري والجمركة . في حدود المجال العموم البحري ، وخصوصا داخل المياه الإقليمية ، منطقة الصيد المخصصة بما في ذلك كل المساحة البحرية الموضوعة تحت السلطة القضائية الوطنية بموجب القانون فضلا عن حماية المياه الإقليمية وحماية المجال البحري الطبيعي⁴⁰.

المطلب الثالث: الإستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية:

لقد شكلت برامج التنمية المختلفة عوامل مهمة لإحداث النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال رفع الناتج المحلي الإجمالي والحد من البطالة بتنفيذ المقرر الخاص باستراتيجيه تشغيل الشباب من خلال برامج وأجهزة التشغيل.

- 1- **برامج السياسة الوطنية لترقية الشغل ومكافحة البطالة :** الهدف منها هو تنمية ودعم التشغيل الذاتي عن طريق تدعيم وتطوير المؤسسات المصغرة المحدثه من طرف الشباب البطالين أصحاب المشاريع وذلك في إطار دعم النشاطات المسيرة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وإنشاء لجان انتقاء واعتماد تمويل مشاريع الاستثمارات على مستوى الوكالات المحلية.
- 2- **جهاز المساعدة على الإدماج المهني :** تعمل على توفير مناصب عمل على أساس العقود للشباب وهي موجهة بالأساس للشباب طالبي العمل لأول مرة وتضم ثلاث عقود للإدماج:

✓ **عقود إدماج حاملي الشهادات :** موجهة لخريجي التعليم العالي و التقنيين الساميين في المؤسسات التكوينية.

✓ **عقود الإدماج المهني :** موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة من خريجي الطور الثاني لمنظومة التربية الوطنية ومؤسسات التكوين المهني.

40- آسيا بن بوعزيز: " السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية " ، مرجع سابق ، ص 235.

✓ عقود تكوين إدماج موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل يتم تشغيلهم في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية و مختلف قطاعات النشاط أو لدى الحرفيين معلمين لمتابعة التكوين قبل هذا الجهاز كانت هناك عقود ما قبل التشغيل كآلية لدمج الشباب وبعد عشر سنوات اتضح وجوب تخصيص مرافقة نوعية لطالب العامل وهنا تظهر أهمية جهاز حاملي الشهادات 41.

3- **الوكالة الوطنية للتشغيل** : هذه الوكالة تقوم بمعرفة سوق العمل (الطلب والعرض) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين كما تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل وبالتالي فإنها تشارك في العملية الحقيقية لخلق الوظائف. كما تعمل على تقديم إعانات يقدمها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب الذين يسعون إلى خلق مشاريع استثمارية تساهم في تشغيل اليد العاملة ومتابعتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لإنجاز الاستثمار و كذا تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية وإحداث الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها. 42. تحدد الوكالة الشروط المطلوبة لإمكانية استفادة الشباب أصحاب المشاريع من الإعانة التي يمنحها الجهاز و هي أن:

✓ تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 ويمكن أن يرفع إلى أكثر إذا تعهد المستثمر بخلق ثلاث مناصب عمل فأكثر.

✓ أن يكون ذا تأهيل مهني أو ذا ملكات معرفية معترف بها.

✓ أن لا يكون شاغلا وظيفه مأجورة وقت طلب الإعانة .

ويكون تمويل المشاريع بثلاثة أشكال:

✓ **التمويل الذاتي** : الاستثمار يكون كله من الذمة المالية للشباب أصحاب المشاريع مع إعطاء امتيازات استثنائية كالإعفاء من الجبائية وشبه الجبائية.

41- زكريا مقراني " : مدى فعالية آليات التشغيل في الجزائر " ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، مجلد 11، العدد 01، 2005 ، ص 418.

42- مدني بن شهرة " : الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية " ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1، 2009، ص 290.

✓ **التمويل الثنائي** : إضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضا بدون فوائد ويكون الاستثمار والإنشاء بتمويل ذاتي.

✓ **التمويل الثلاثي** : في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل المشاريع المصغرة للمقولة حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة والتركيبية المالية للاستثمار يكون حسب قيمة الاستثمار 43.

✓ **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة** : هو جهاز موجه لدعم البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة ، يعمل هذا الصندوق على تدعيم الاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل والمؤسسات المالية في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين.

وقد تم استحداث أكثر من 450 ألف منصب شغل وتخفيض نسبة البطالة في الفترة من 2009 إلى 2013 ضمن هذه الصيغ والبرامج.

وفي إطار التنمية الاجتماعية والثقافية تم تعميم التمدرس للجميع من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي ، كما أكدت الجزائر التزامها بتحقيق الأهداف الستة المقررة في برامج التعليم وكذا أهداف الألفية للتنمية.

وفي إطار سياسات التنمية المستدامة وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية لمحو الأمية تهدف إلى تخفيض نسبة الأمية إلى 50 % ومنح إعانات مدرسية لكل طفل محتاج وضمان النقل المدرسي في المناطق النائية وتعميم استعمال الأنترنت في الجامعات. وللحفاظ على المكاسب الاجتماعية والحد من الفوارق الجهوية ومحاربة الفقر قامت بتوحيد مساهمات سائر الأطراف من خلال العقد الاجتماعي المبرم بين الحكومة وأرباب العمل.

لقد راهنت الجزائر على البعد الاقتصادي التنموي في محاربة الهجرة غير الشرعية ذلك بوضع مخططات اقتصادية واجتماعية وأولت اهتماما كبيرا بفئة الشباب واتبعت إستراتيجية تنمية الشغل ومكافحة البطالة 44.

43- مدني بن شهرة : "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية "، مرجع سابق ، ص 289.

المبحث الثاني : السياسات الأوروبية في مكافحة الهجرة السرية.

إنّ وجود الإتحاد الأوروبي كمنظمة تنطوي فيها 27 دولة الشيء الذي جعل أوروبا تبلغ من خلالها مستويات عالية من التنسيق في جميع الميادين . ولما كانت الهجرة غير الشرعية هي أكثر الهواجس التي تؤرق دول الإتحاد لكون الدول الأوروبية من أكثر المناطق استهدافا من طرف المهاجرين فإنّه من الطبيعي أن يكون التعامل مع مسألة المهاجرين في إطار إقليمي هو أحد أولويات الإتحاد الأوروبي داخليا وفي علاقاته الخارجية والذي انعكس على الترسانة القانونية التي تم وضعها لاحتواء الظاهرة ووفق المعالجة التنظيمية والآليات الأمنية المشتركة بين الدول الأوروبية لتحسين حدودها من الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين التي تتمحور حولها المعالجة الأمنية للظاهرة.

المطلب الأول : الإستراتيجية التنظيمية:

أولا: مراحل تجريم الهجرة غير الشرعية في أوروبا:

إنّ تاريخ الهجرة من الجزائر إلى أوروبا يعود إلى الفترة الممتدة من الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي حين كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة فلم تكن قد أصدرت قوانين تمنع عملية الهجرة إلى أراضيها و لكن مع أوائل السبعينيات ومع الأزمة العالمية النفطية عام (1973/1974) شعرت الدول الأوروبية نسبيا بالاكتماء من الأيدي العاملة مما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية.

وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية " شجن " التي دخلت

حيز التطبيق ابتداء من 1985

44-فايزة ختو "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغربية 1995-2010، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011 ، ص 205.

الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورج وهولندا والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من الدول الأوروبية الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول غير أنه عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام 1990 وهو العام الذي شهد توسع الإتحاد الأوروبي.

ومنذ عام 1995 أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة وكان لهذه الإجراءات تأثير سلبي أدى إلى زيادة حركة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية بشكل كبير⁴⁵.

ثانيا: اتفاق شنجن : هو نظام لفتح الحدود الجمركية الداخلية للدول الأوروبية وتعزيز مراقبة الحدود الخارجية يندرج ضمن التعاون بين حكومات الدول الأوروبية تم إبرام شنجن الأولى في 14 ج وان 1985 من قبل دول البينيلوكس وهي هولندا ، بلجيكا ولوكسمبورغ وفي عام 19 جوان 1990 تم اعتماد اتفاق مكمل للأول يدعى الاتفاق الإضافي لشنجن دخلت في حيز التنفيذ في عام 1995 مع توسع أعضائها ليصل مع مرور الوقت إلى 26 بلدا.

هذا الاتفاق المعترف به من قبل الإتحاد الأوروبي يتميز بخاصتين أساسيتين تسمح بزيادة حركة الأشخاص عن طريق التدابير التعويضية للأزمة لمواصلة تقرير مستوى الأمن:

✓ مراقبة الأشخاص على الحدود الداخلية للدول الموقع على الاتفاقية بإلغائها وتحديد الحدود المشتركة.

✓ تحديد شروط الدخول والعبور للحدود الخارجية وتنسيقها والأمر نفسه بالنسبة لسياسة التأشيرات ، وكذا التعاون الأمني والقضائي بين الدول المشاركة في هذا الفضاء.

45- آسيا بن بوعزيز: "سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية " ، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، العدد 25 ، ديسمبر 2015 ، ص 30.

تضمنت هذه الاتفاقية إنشاء نظام معلومات شنجن يهدف إلى تقديم معلومات حول بعض الفئات من الأشخاص أو الأشياء وهذا النظام المعلوماتي عبارة عن قاعدة بيانات تسمح للسلطات القضائية لدول شنجن بتبادل المعلومات ، كما قام بوضع نظام للرقابة على الحدود الخارجية وأقر مبدأ التناقل في فضاء شنجن⁴⁶.

❖ نظام الرقابة على الحدود الخارجية في إطار شنجن:

حددت اتفاقية شنجن شروط العبور القانونية للحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كما وضعت تدابير أخرى متمثلة في العقوبات في حالة العبور غير الشرعية للحدود الخارجية بالعودة إلى نص المادة 3 من الفقرة 1 لا يمكن عبور الحدود الخارجية إلا في نقاط عبور معينة وفي ساعات محددة حيث أن المرور للحدود الخارجية للدول المتعاقدة في إطار شنجن يبقى خاضعا لمراقبة قائمة على مبادئ مشتركة بين الدول الأوروبية ، هذه المراقبة تخص كل شخص مهما كانت جنسيته ، أين تقوم السلطات الوطنية الأمنية المتخصصة وعلى أساس تشريعاتها بتحديد هوية كل الأجانب الذين يدخلون أو يغادرون إقليم هذه الدول وتأتي المراقبة بناءً على التعرف على هوية الأشخاص عن طريق وثائق كجوازات السفر ، أما بالنسبة لعبور الحدود الجوية فتكلف مصالح المراقبة بالمطارات بمهمة مراقبة تنقل الأشخاص⁴⁷. وهنا وضعت الاتفاقية شروط لقبول الدخول إلى أقاليم الدول المسموح بها وهي امتلاك وثيقة شرعية أو رخصة تسمح بعبور الحدود ، تقديم أدلة لإثبات سبب أو ظروف الإقامة ووثائق لتحديد الإقامة ، غياب تهديدات على النظام العام والأمن الوطني أو العلاقات بين الدول أو حتى بين الدول المتعاقدة.

46- آسيا بن بوعزيز: "السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية" مرجع سابق، ص 149.
47- خديجة بتيقة: "السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مرجع سابق، ص 78.

الأمن ومبدأ التنقل في فضاء شنغن:

يهدف اتفاق شنغن إلى الفصل بين مبدأ حرية التنقل ومفهوم الأمن خاصة حينما يتعلق الأمر بمحاربة الظواهر التي تخل باستقرار الدول الأوروبية ومن أهمها ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ومن أهم هذه الإجراءات نذكر:

✓ فتح نقاط عبور حدودية محددة وفي مواقيت محددة في حالة عدم احترام هذه التعليمات يعرض الأشخاص إلى عقوبات.

✓ فرض رقابة صارمة على الحدود الداخلية والخارجية خاصة على مستوى المطارات ويتم تحديد نوعية الرحلات الجوية القادمة من الخارج والرحلات التي تغادر هذه المطارات ويطلق على هذه الرحلات التي تتم داخل نظام شنغن بالرحلات الداخلية ، أما الرحلات التي تتم إلى خارج هذا الفضاء فيطلق عليها تسمية الرحلات الخارجية .

✓ يشترط في الشخص الذي يود السفر إلى دولة من الدول المنتمية إلى فضاء شنغن عدم الإبلاغ عنه وعدم تعيينه كشخص مغل بالنظام العام.

✓ يشترط على الأجنبي الإبلاغ عن نفسه حين وصوله إلى الدولة التي يود الاتجاه إليها وهذا وفقا للشروط المحددة من قبل الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية شنغن

✓ يسمح لبعض الأشخاص الذين يودون السفر إلى دولة من دول فضاء شنغن الأخذ في الحسبان الظروف الإنسانية لهؤلاء الأشخاص وهذا استنادا للمسؤوليات الدولية الواقعة على عاتق الدولة المستقبلة للمهاجرين وهذا حفاظا على مصالحها ومكانتها في الساحة الدولية ، لكن ينحصر التنقل لهؤلاء الأشخاص على إقليم الدولة التي تقدم المعلومات الكافية عليهم لباقي الدول المتعاقدة في الاتفاقية.

✓ إنّ إجراء عدم القبول بعد الطرد يطبق على كافة الدول المنتمية لفضاء شنغن بالإقامة في دولة من الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية شنغن يشترط أن تمنح له

الدولة المستقبلية تسريحا يدعى بوثيقة السفر لعبور باقي الأقاليم الأوروبية فترة أقصاها ثلاثة أشهر48.

✓ تميز الاتفاقية بين نوعين من تأشيرة الدخول قصيرة المدى وطويلة المدى فالأولى يستوجب فيها الأجانب حيازتهم على تأشيرة معادة أما الثانية فهي تأشيرة وطنية تقدم من قبل الدول المستقبلية للأجانب.

✓ وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية أقرت المادة 7 من نص الاتفاقية الأولى 1985 يجب على الأطراف أن

✓ تسعى لتقريب سياسات التأشيرات في أقرب وقت ممكن من أجل تجنب الآثار السلبية في مجال الهجرة والأمن التي قد تنجم عن تخفيف الضوابط على الحدود المشتركة ولا يجوز لهم أن تتخذ ، إذا كان ممكنا قبل 1 جانفي 1986 ما يلزم من خطوات من أجل تطبيق إجراءاتها لمسألة التأشيرات والقبول ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ضمان حماية كامل أراضي دول الخمس ضد الهجرة غير الشرعية والأنشطة التي يمكن أن تعرض الأمن للخطر.

ثالثا: ميثاق الهجرة الأوروبي : 2008 صدق الزعماء الأوروبيون بإجماع على ميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء خلال مؤتمر القمة الأوروبي الذي عقد ببروكسل ، تضمن الميثاق مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة مع مراعاة خصائص الدول الأعضاء وتعزيز الإدماج ومحاربة الهجرة غير الشرعية بالتركيز على مراقبة الحدود الخارجية للإتحاد حيث أعطت لها أولوية الاهتمامات من خلال القواعد الواردة الخاصة على ما يسمى البطاقة الزرقاء وهي وثيقة تسمح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العائلية والذين يأتون من خارج دول الإتحاد الأوروبي حق الإقامة مع عائلاتهم لفترات محددة في أراضي دول الإتحاد ، كما يسعى ميثاق الهجرة

48- خديجة بتيقة : "السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية" ، مرجع سابق ، ص 79.

الجديد لتشديد المراقبة على الحدود مع انتهاج صيغ أفضل في مجال سياسة اللجوء ومع الميل الإلزامي لطالبي اللجوء لتقديم طلباتهم من خارج الاتحاد الأوروبي⁴⁹.

ويبحث أيضا على أن تأخذ الدول بعين الاعتبار مصالح الدول المجاورة في صياغة سياسات الهجرة والإدماج و اللجوء السياسي تجنباً لتصاريح إقامة جماعية للأجانب لدولة ما . وأيضا أن تكون السياسات الجديدة للهجرة حاجزا دون وصول الأفراد الذين يطلبون الحماية من الدول الأوروبية وهم بحاجة إليها.

كما تضمن ميثاق الهجرة نقاط مثيرة للجدل من بينها تلك التي تنص على ترحيل مهاجر رين غير شرعيين أو احتجازهم لفترة طويلة تصل إلى 18 شهرا ومنعهم من الدخول من جديد إلى دول الاتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات لاحقة.

يبدو أنّ هذا الميثاق جاء لينظم قضية الهجرة غير الشرعية وفق المنظور البراغماتي الأوروبي والذي يبحث فيه صناع القرار عن الاستفادة الممكنة من المهاجرين والبحث عن السبل بمنع غير الشرعيين من الوصول إلى أوروبا.

المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمنية .

أولا: الشرطة الأوروبية : تم إنشاء هذه المنظمة بموجب اتفاقية ماسترخيت أين تم المصادقة على مشروع إنشائها في 7 من أبريل . 1992 والتي حددت مهمة خلق نظام لتبادل معلومات على مستوى الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والهجرة غير الشرعية وأي شكل من أشكال الجريمة عن طريق تقديم الدعم الإستخباراتي والتحليلي للدول الأعضاء لمتابعة الأحداث الكبرى وتقييم التهديدات وإعداد التحليلات الإستراتيجية وتقارير الحالات العامة ، فهي المسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي⁵⁰.

49- عبد القادر رزيق المخادمي " : الهجرة السرية واللجوء السياسي "، مرجع سابق ، ص 61.

50- خديجة بتقة : "السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية" ، مرجع سابق ، ص 85.

كما تشمل فرق العمل التي تضم ممثلين عن أقسام الشرطة الأوروبية المختصة في مجال التعاون الشرطي كنقطة اتصال مركزية للتنسيق بين النشاطات المختلفة بتأمين تسيير الحدود على الصعيد المتوسطي وبذلك جعل كل الجهود تحت إشراف هيئة واحدة من خلال قيادة مبادرة الأوروبيول الخاصة بتأمين الحدود وفي إطار بلورة مشروع الشرطة وتسيير الحدود فهي مسئولة عن مجموعة من المهام وهي:

- ✓ التخطيط والتنسيق لسياسة تسيير أمن الحدود.
- ✓ تعزيز قدرات وأمن الحدود في البلدان الأعضاء.
- ✓ تطوير الشراكات مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص.
- ✓ تخصيص الموارد العملية للمبادرات الأمنية لتسيير الحدود.
- ✓ تبليغ المصالح المختصة للدول الأعضاء بالمعلومات التي تخصهم حول مختلف الأنشطة الإجرامية.

وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تتولى المنظمة تنسيق التحريات والتحقيقات التي تتم على مستوى دول الإتحاد ودعم فرق البحث المشتركة . غير أنه ليس لهذه المنظمة صلاحية القبض والتفتيش وحتى المطاردة إعمالا بمبدأ السيادة الذي لا تستطيع هذه الأخيرة تصديه وتبقى هذه الأخيرة من صلاحية الأجهزة الأمنية الوطنية.

ثانيا: الكلية الأوروبية : هو واجهة الإتحاد الأوروبي يضم كبار من مسؤولي أجهزة الشرطة ويهدف إلى المساعدة في تكوين الشرطة وتمييز قدرات قمع الجريمة كي تتمكن من مساندة مختلف التهديدات والأخطار ، مع الإشارة إلى أنها تركز على التهديدات التي تعني كل أعضاء الإتحاد والأخطار العابرة للحدود والتي يعتبر المهاجرين أحدها حتى وإن كانت الكلية لا تتمتع بصلاحيات التدخل الميداني إلا أنها تساهم في تقديم المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود من خلال شبكة إلكترونية⁵¹.

51- خديجة بركة: " السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية" ، مرجع سابق ،ص86.

ثالثا: قوات الأوروفورس : يعد تشكيل القوات الأوروبية تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك بقرار من الدول الأوروبية الأربعة المطلة على البحر الأبيض المتوسط عام 1996 وهي عبارة عن قوة خاصة للتدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية تقررها القيادة العامة لهذه القوات.

تتكوّن قيادة الأوروفورس من قادة القوات البحرية والبرية في كل من فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا والبرتغال إذ تكمن أهميتها في حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا . ليتبنى الإتحاد الأوروبي فكرة قوات التدخل السريع في نوفمبر 2002 حيث وافقت دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر على تشكيل قوات التدخل السريع هدفها المحافظة على الاستقرار والأمن الأوروبي إلى جانب التدخل السريع في أية أزمات تؤثر في مصالح أوروبا.

فالتدخل في حوض البحر الأبيض المتوسط قصد منح أو الحد من الهجرة غير الشرعية و الإرهاب وتهريب المخدرات ، يعدّ أبرز أهداف القوات الأوروبية للتدخل السريع على أساس أنها دول متوسطة مهددة للاستقرار والأمن في حوض البحر المتوسط⁵².

رابعا: الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود : هي وكالة لإدارة التعاون الميداني بشأن الحدود الخارجية أنشأت في إطار تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أكتوبر 2004 مهامها تتلخص في:

- ✓ تنسيق التعاون العملي بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية
- ✓ مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود عن طريق تطوير معايير مشتركة للتدريب وعقد ندوات و ورشات عمل لموظفي السلطات المختصة.
- ✓ تطوير الأبحاث ذات الصلة للسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها.

52- المرجع نفسه ، ص 87.

✓ مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني والعمليات على الحدود .

✓ تزويد دول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة .

خامسا: وكالة الحدود وخفر السواحل : هي وكالة تعنى بالإدارة الشاملة للحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي فضلا عن إدارة تدفقات اللاجئين وتعزيز أمن اتحاد ومكافحة الهجرة غير الشرعية والجرائم خارج الحدود ، بدأت عملها في أكتوبر 2016 لها كيان أكثر تحكما ذاتيا من الدول الأعضاء ، ودور حساس في الإعادة والترحيل فضلا عن أهلية تقديم الشكاوي وليس لها تفويض واضح بالبحث والإنقاذ.

سادسا: النظام المتكامل للمراقبة الخارجية : يعتبر النظام المتكامل للمراقبة الخارجية اليوم من أكبر أنظمة المراقبة بأوروبا والتي تهدف إلى مسح المناطق البحرية المستهدفة من قبل المهاجرين غير النظاميين ، تم تطبيق هذا النظام المتكامل في عام 1999 حول مضيق جبل طارق حيث كان أغلب المهاجرين غير النظاميين في ذلك الوقت يصلون إلى التراب تدريجيا من خلال استخدام تقنيات متقدمة في مراقبة الحدود وإدارتها بما في ذلك أنظمة الرادار لمسافات طويلة وأجهزة استشعار متطورة يمكنها من كشف دقات القلب عن بعد ، كاميرات حرارية ، أجهزة الكشف الليلي ، كاميرات مزودة بأشعة ما تحت الحمراء ، طائرات هليكوبتر وزوارق الحرس⁵³.

المبحث الثالث : فشل السياسات الأوروبية الجزائرية في مكافحة الهجرة السرية وضرورة التعاون:

في محاولة للسيطرة على المهاجرين قامت الجزائر والدول الأوروبية بالعديد من المبادرات الفردية إلا أنها لم تنتظر طويلا لتتأكد من فشلها ، فتعزيز المراقبة على الحدود وتكثيف الدوريات الخاصة بتتبع الأشخاص بدون وثائق ، وكذلك مجموعة

53- خديجة بتقة" : السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية" ، مرجع سابق ، ص 89.

المبادرات التي قامت بها مجموعة الدول الأوروبية بتسوية الوضعية للمهاجرين ، وكذلك محاولات التنسيق بين بعض الدول ومنها محاولات الطرف الأوروبي في معالجة هذه المسألة في إطار أوروبي والتي جاءت في عدة معاهدات كمعاهدة شنغن وفي اتفاقية امستردام لسنة 1991 التي جسدت التنسيق الأوروبي في هذا الجانب معتبرة إياها مسألة تدخل ضمن المجال الأمني ولا تريد معالجتها على أساس أنها مشكلة إنسانية متعلقة بالتنمية.

المطلب الأول : ضرورة التعاون الأوروبي الجزائري في مجال الهجرة غير الشرعية.

من ردود الفعل على فشل السياسات المنتهجة في مجال الهجرة غير الشرعية كان تبادل الأطراف المعنية التهم على التقاعس في ردع المهاجرين وتقديم تسهيلات في مجالات معينة من أجل عبور الحدود ، وقد جاءت هذه الاتهامات من دول الشمال إلى الدول المغاربية فعده دول أوروبية كإسبانيا اتهمت الجزائر على أنها لا تقوم بما عليها من أجل وقف الهجرة غير القانونية ، غير أنّ اللجان التقنية التي قامت بتعيينها المفوضية الأوروبية لمعاينة مسارات الهجرة ذهبت إلى عكس ذلك وأوصت بضرورة بعث الحوار مع الجزائر مشيرة إلى أنّ الإتحاد الأوروبي لم يباشر معها أي اتصالات بالرغم من وجود بعض الاتفاقيات التي تجمعهما ، وأنّ هذه المشكلة تخص الجزائر وأوروبا لذلك يجب مساعدة هذا البلد الشريك لتنظيم حركات المهاجرين وهو نفس الموقف الذي تبناه البرلمان الأوروبي الذي دعا من جانبه في عدة توصيات إلى ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب ، ومنها التوصية رقم 1992/981 المتعلقة بالعلاقة الجيدة شمال جنوب والتوصية رقم 2000/ 1467 حول ضرورة التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية كوسيلة وحيدة للحد منها⁵⁴.

54- عبد المالك صايش : التعاون الأورومغاربي في محاربة الهجرة غير القانونية "، مرجع سابق ، ص 52.

وما يدعم أكثر ضرورة التعاون أنّ الجزائر والدول المغاربية قد تحولت إلى دول عبور للمهاجرين الأفارقة، ونظرا للصعوبات والعراقيل التي تقابلهم جرّاء ارتفاع تكاليف السفر ومخاطره يدفعهم إلى الاستقرار في شمال إفريقيا والبحث عن العمل ووسائل العيش ممّا يجعل الدول المغاربية طرفا معنيا بشكل كبير بهذه المشكلة.

غير أنّ ما يعني الجزائر كدولة انطلاق هو ما تفقده من أبنائها الذين يمثلون الطاقة الحية فالظاهرة أصبحت تطال كفاءات وخريجي الجامعات ، ومن جهة أخرى صعوبة مراقبة الحدود نظرا للتدفقات الكبيرة للمهاجرين ومحدودية الإمكانيات والوسائل في تعزيز الحدود البرية والبحرية لرصد شبكات التهريب⁵⁵.

المطلب الثاني : نقل إشكالية الهجرة غير الشرعية والمسؤولية إلى بلدان المصدر والعبور:

على اعتبار أنّ الهجرة غير الشرعية ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد استقرار المتوسط ومتداخلة الوحدات المنشأ ، العبور والاستقبال (فإنّه يستحيل على الاتحاد الأوروبي كدولة استقبال إدارة العملية فرادى أين أدّى إلى تطور سياسة تتماشى وخصوصية طبيعة الظاهرة عبر انتهاج ما يسمى سياسة البعد الخارجي للهجرة كسياسة مشتركة تجمع الوحدات المعنية لمواجهة مناطق التهديد ولقناعة الاتحاد الأوروبي أنّ أمنهم مرتبط بأمن المناطق المصدرة للظاهرة خاصة منطقة الجنوب المتوسط ، ويشير مصطلح البعد الخارجي للهجرة إلى العملية التي تحاول الدول الأوروبية بواسطتها نقل الموقع الذي تتم فيه السيطرة على حركة الهجرة إلى خارج حدودها الإقليمية وتعزيز حدود خارجية لأوروبا تحتضنها اتفاقية شنغن⁵⁶ .

تعود خلفية التأثير المؤسسي لسياسة البعد الخارجي إلى قمة ثانيري لعام 1999، والتي تهدف إلى إدارة التدفقات الهجرية عبر تطوير سياسات مشتركة مع بلدان المنشأ وخلق نظام أوروبي مشترك للهجر واللجوء ، وإدخال تدابير لضمان

55- عبد المالك صايش : التعاون الأورومغاربي في محاربة الهجرة غير القانونية "، مرجع سابق ، ص 47.

56- خديجة بنّقة : السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية" ، مرجع سابق ، ص 91.

معاملة عادلة لبلدان الثالثة فأوجزت الاستنتاجات الرسمية حول الاقتراب العالمي للهجرة، ويمكن اعتبارها علامة فارقة في تطوير سياسة الهجرة المشتركة وشددت التقرير على أهمية منع ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة وبالتالي مهد الطريق لزيادة التركيز على الجوانب الخارجية للهجرة.

والهدف الرئيسي من هذا النهج هو ربط سياسات التعاون للهجرة الداخلية مع بلدان المنشأ والعبور، بما في ذلك السياسة الاقتصادية والتنمية ومسائل حقوق الإنسان ويمكن اعتبار المبادئ التوجيهية والتي وضعتها القمة كأول إدراج رسمي للهجرة في العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي.

فمقاربة النهج العالمي كحد أولويات الهجرة الأوروبية تهدف إلى تقديم إستراتيجية شاملة لمعالجة الهجرة غير الشرعية من خلال التعاون مع دول المنشأ والعبور ، ويعتمد النهج على المحافل الإقليمية القائمة للتعاون بشأن الهجرة مثل مسار برشلونة ، سياسة الجوار الأوروبي ومؤتمر الرباط⁵⁷.

المطلب الثالث : رهانات الهجرة غير الشرعية في العلاقات الجزائرية الأوروبية

تطرح مسألة الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية عدة رهانات تتعلق بالجانب الاجتماعي والإنساني والسياسي والأمني.

1- الرهانات الاجتماعية والإنسانية:

إنّ الأشخاص الذين يشاركون في حركات الهجرة المختلفة يتعرضون للكثير من المخاطر والانتهاكات والمضايقات لأسباب عرقية وأيضاً إلى السرقة والابتزاز ، فالذين يسافرون على متن القوارب في المتوسط يتعرضون لخطر الغرق أو اعتراض سبيلهم في الطريق والتخلص منهم وإلقائهم في البحر ، في حين يتم إعادة أولئك الذين يسافرون برا أو يتم ترحيلهم إلى أماكن نائية وخطيرة ، وقد يعجز البعض ممن يفقد وثائق الهوية أو أولئك الذين يتخلون عنها في إثبات جنسيتهم ، ومن ثم يصبحون

57- خديجة بتقة ، المرجع نفسه ، ص 91.

بالفعل عديمي الجنسية وتعدو عودتهم إلى أوطانهم بالغة الصعوبة فقضية تحركات الهجرة هذه تثير طائفة واسعة من بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية المختلفة.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط هي تحدي إنساني خطير لدول هذا الأخير وذلك لارتفاع عدد الضحايا في صفوف المهاجرين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا بكل الطرق وما يخلفه من غرقى وقوارب محطمة. هذه الحوادث المتكررة ليست فقط بسبب انتقال هؤلاء المهاجرين في قوارب أو سفن غير آمنة ومكتفة بل أيضا بسبب عدم حرص شبكات التهريب بسلامة المهاجرين. لقد تعددت حوادث غرق هذه القوارب ، ووصفت تارة أنها قوارب الموت وقوارب الانتحار الجماعي وقوارب الفرار إلى المجهول ، وقد كثر الحديث عن القوارب الغارقة في الجزائر حيث ذكرت الإحصائيات البحرية الجزائرية للجثث التي عثر عليها ، ولعدد المعتقلين للأعوام 2005، 2006، 2007 على النحو التالي:

السنة	عدد الجثث	عدد المعتقلين
2005	29	335
2006	73	1016
2007	83	1485

المصدر :محمد محمود السرياني" : هجرة قوارب الموت

عبر البحر الأبيض المتوسط "، دار حامد للنشر

والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ص18

وبلغ عدد الموقوفين الأجانب في الجزائر في عام 2002 ما يزيد عن 20 ألف قدموا من 19 دولة من مختلف العالم. وأحصى مركز مساعدة عائلة مفقودي البحر التابع للهلال الأحمر الجزائري 50 طلب بحث شهري فحص أشخاص فقد أهاليهم أي اتصال تهم بعد إقدامهم على الهجرة غير الشرعية.

وفي إيطاليا وحسب إحصائيات وزارة الداخلية الإيطالية فإنّ قرابة 121 ألف وصلوا السواحل الإيطالية عام 2006 وانخفض العدد إلى 16.5 ألف عام 2007 ، وبلغ عدد المعتقلين لنفس العام 1419 مهاجر ولقي 500 مهاجر مصرعهم 58.

2- الرهانات السياسية:

أصبحت الهجرة من المواضيع التي احتلت مكانة الصدارة في العلاقات الأوروبية والمتوسطية خاصة وأنها تطرح رهانات سياسية على مستوى الدول الأوروبية المستقبلية للمهاجرين تتمثل في التوجه المتشدد إزاء قضية الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية ، وهذا راجع لتطور وانتشار الأحزاب اليمينية المتطرفة والشعبوية لدى معظم البلدان الأوروبية . هذا التوجه السياسي العام في أوروبا أثر مباشرة على مسار اتخاذ القرار سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الجماعي حيث أصبحت الأحزاب اليمينية المتطرفة كحزب " الجبهة الوطنية " بفرنسا ، وحزب " الجمهوريين " في ألمانيا وعصبة الشمال أو اتحاد الشمال في إيطاليا ، وحزب الحرية في النمسا ، توظف ملف المهاجرين كمحور أساسي في برامجها السياسية حيث تسعى بكل قوة إلى غرس الشعور العدواني والكراهية وحتى العنصرية لدى مجتمعاتها من أجل تجاهل الغير وجعله في قفص الاتهام باعتبارهم مصدر المشاكل والأزمات فالشعور العدائي ينقسم إلى ثلاث أنواع وهي العنصرية ، كره الأجانب ورد الفعل للدفاع الذاتي لقد وظفت الأطراف السياسية وخاصة منها الأحزاب اليمينية قضية العداء لمهاجرين لجلب أكبر عدد ممكن من المنتخبين والمؤيدين ومنه يمكن تفسير العلاقة الموجودة بين تصاعد موجة العداء للأجانب وتصاعد الأحزاب اليمينية فحسب صبر الآراء لفترة مابين 1991 و 1998 توصل إلى نتيجة نوضح ارتفاع نسبة الأشخاص المعادين لتواجد الأجانب بألمانيا وهذا بنسبة 40 % إلى 60 % على التوالي.

58- محمد محمود السرياني: " هجرة قوارب الموت عبر البحر الأبيض المتوسط "، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ص 186.

شجعت الأحزاب اليمينية قيام نمط جديد من التسيير السياسي والاقتصادي وتهميش كل ما هو مغاير للقيم الوطنية والهوية الثقافية للمجتمعات الأوروبية وأثرت في التوجه السياسي العام في أوروبا وهو ما أثر على مسار اتخاذ القرار سواء على المستوى الداخلي للدول الأوروبية أو على مستوى الاتحاد الأوروبي⁵⁹.

3- الرهانات الأمنية:

تعتبر القضايا الأمنية من أهم الرهانات التي تطرحها الهجرة وخاصة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية -متوسطة باعتبارها مصدر من مصادر التهديد لاستقرار وأمن الدول الأوروبية من جهة وتهديد لحياة وسلامة المهاجرين غير الشرعيين من جهة أخرى.

فبالنسبة للدول الأوروبية تتمثل أهم الرهانات الأمنية في علاقة الهجرة مع الجريمة والإرهاب ، حيث يتم التعامل مع المهاجرين المغاربة وفق العلاقة التي تربط مشكلة الجريمة مع الهجرة أي مع مفهوم المهاجر الجامح ، وازدادت هذه العلاقة ارتباطا في ظل انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تدخل ضمن الظواهر الفوق القومية التي تتعدى حدود ومراقبة الدول ، حيث يتم توجيه اتهام مختلف الجرائم في الدول الأوروبية نحو الأجانب والمهاجرين المقيمين في هذه البلدان ، ففي فرنسا وحسب إحصائيات 1995 نسبة مشاركة المهاجرين في الأعمال الإجرامية 29 % من مجموع المجرمين ، وفي بلجيكا وحسب تقديرات 1994 تصل إلى 41 % من مجموع الأعمال الإجرامية.

أمّا عن علاقة الهجرة بالإرهاب فهي تعد من بين التهديدات الكبرى في منطقة البحر المتوسط وتشكل مصدر قلق للدول الأوروبية فقاعدة التأثير المتبادل تشكّل محورا أساسيا لهذا التصور ، وتؤكد هذه القاعدة أنّ هذه الأخطار التي تخيم على منطقة من المناطق المجاورة بنفس الدرجة ونفس الحدة فطبقا لهذه القاعدة يمكن القول بأنّ

59- فيصل دليو وآخرون " : الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية " ، مخبر علم الاجتماع للاتصال ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2008 ، ص 64.

الاضطرابات الأمنية في بعض الدول الجنوبية ومنها الجزائر خلال التسعينيات من القرن الماضي لها تأثيرها على دول الجوار الأوروبية ، ومنذ أحداث سبتمبر 2001 ازداد خوف أوروبا من الظاهرة فأحداث تفجيرات لندن وانتفاضة المهاجرين في الضواحي الفرنسية في عام 2005 وما رافقها من أعمال الشغب وعنف تبين خطورة ملف المهاجرين على الأمن ، وتؤثر على برامج الاتحاد الأوروبي لإدماج المهاجرين بدرجات متفاوتة وأصبح أغلب هذه الدول في ممارسته وتعامله إزاء المهاجرين أكثر اقترابا من مفهوم الاستيعاب ، مما أدى إلى عرقلة عمليات الاندماج وتراجعت دوافع حقوق الإنسان لمصلحة الهواجس الأمنية.

في ضوء ارتفاع أعداد المهاجرين بطرق غير مشروعة من الجزائر نحو أوروبا وللنتائج السلبية المترتبة عن ذلك قامت الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي بعدد من الإجراءات للحد من تيار الهجرة عن طريق تعديل قوانين الهجرة بحيث يتم التضييق على المهاجرين إلى الحدود الدنيا حيث قامت الجزائر بسن القوانين التي تجرم الهجرة وتشدّد العقوبات المفروضة على المهاجرين غير الشرعيين وتشدّد الإجراءات الأمنية على الحدود وتطوير برامج التنمية و التشغيل قصد خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة . أما الاتحاد الأوروبي فقد قام بخلق نظام شنغن ووضع الميثاق الأوروبي للهجرة والتي تمثل الإطار العام للسياسة الأوروبية في مجال الهجرة وتنظيم الهجرة بما يتناسب مع متطلبات السوق الأوروبية وتدعيم أجهزة حرس الحدود وتزويدهم بالمعدات والآلات التي تساعد على تعقب المهاجرين.

غير أنّ هذه الحلول التي حكمت سياسات دول الاتحاد الأوروبي المستقبل للهجرة وكذلك سياسات الجزائر لم تعطي حلول جذرية للمشكلة مما أدى إلى طرح بعض الآليات الأخرى عن طريق إقامة تعاون بين الطرفين كشركاء متكاملين للتعاطي المجدي لإدارة الهجرة غير الشرعية عن طريق تعزيز المبادرات المشتركة⁶⁰.

60- منال طويل " : التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية افريقيا-اورويا " ، ماجستير ، كلية الحقوق ، وهران ، 2012 ، ص 168.

الفصل الرابع: آليات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة الغير الشرعية.

تنصب آثار الهجرة غير الشرعية على الدول المصدرة ودول العبور ودول الاستقرار وتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية الأمر الذي يجعل من الهجرة مسألة ينصب عليها التعاون بين الدول.

والتعاون كإستراتيجية في العلاقات بين الدول ظهر في المجال الاقتصادي ثم غزى الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية ، ويشير هذا المصطلح إلى العلاقات المشتركة القائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة ، فهو إذن تلك الحالة التي تخلق بين الأطراف في الأجلين المتوسط والطويل وبدون شرط ضروري من أجل تجسيد علاقة ثقة بين الأطراف المتعاونين.

فالتعاون بين الدول يجب أن يكون مبني على المصلحة المشتركة للأطراف المعنية حتى تعمل على تجسيده وتتمسك به ومن هذا المنطلق فإنّ الهجرة غير الشرعية التي تعتبر مشكلة مشتركة في الحوض المتوسطي بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي تستدعي التعاون لإيجاد حل لها بين الطرفين.

المبحث الأول : مسارات التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

خلال فترة السبعينات والثمانينات المسألة التي ينصب عليها التعاون بين الجانب الجزائري والأوروبي لم يكن هناك مناقشات سياسية واضحة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، إلا تلك الموجودة على المستوى الدولي أو الثنائي.

لكن لما زادت وتيرة الظاهرة أصبحت هناك حاجة ماسة إلى وضع مناقشات عامة حول الأزمة في منطقة البحر المتوسط وإيجاد بدائل للسياسات القائمة على

المبادرات أحادية الجانب وتعويضها بالحلول الجماعية التي تسعى إلى الحد من الهجرة غير الش رعية وألّا يكون هناك دوافع للمهاجرين بالمجازفة بحياتهم في قوارب غير آمنة من أجل الوصول إلى أوروبا وبالتالي فقد انصب التعاون الجزائري الأوروبي على مجالين ، الأول يتعلق بالجانب القمعي للهجرة والثاني بالجانب الوقائي أي المراقبة على المدى القريب والتنمية على مستوى المدى البعيد.

المطلب الأول : المسارات الأوروبية

1-الاتفاقيات الثنائية:

وقعت الجزائر على هذه الاتفاقيات الثنائية مع الدول التي تتعاضد فيها مشكلة الهجرة غير الشرعية.

الاتفاقية بين الجزائر وإيطاليا : تم توقيعها في روما في 24 فيفري 2000 المصادق عليها بالمرسوم الرئاسي 67/06 المؤرخ في 11 فيفري 2006 بموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل مهاجرين جزائريين غير شرعيين بعد التحقق من جنسياتهم كما قدّمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة للعمل للجزائريين عام 2006 ومثلها عام 2009.61

الاتفاقية بين الجزائر وفرنسا : تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على التعاون الأمني المتعلق بالهجرة المبرم في أكتوبر 2003 بالجزائر حيث نص الاتفاق على قيام الطرفان بالتعاون عملياتيا وتقنيا في مجال الأمن الداخلي وتبادل المساعدة في عدة مجالات منها مكافحة الهجرة السرية والتدليس في الوثائق المتعلقة بها ، هذا التعاون بني على الأخذ والعطاء بين الأطراف بصفة متعادلة بين الشركاء ،الفرنسيون يعلمون الجزائريين كيفية محاربة الهجرة والجزائريون يعلمون الفرنسيون كيفية محاربة الإرهاب و إرسال الخبراء. و في 11 ماي 2005 قام كل من ميشال قودان المدير العام

61- عزة حمد الشيشني " : المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال الهجرة غير الشرعية " ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ط1، 2014، ص 154.

للشرطة الفرنسية وعلي التونسي المدير العام للأمن الوطني على الاتفاق في محاربة الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، المخدرات والهجرة غير الشرعية.62

2-التعاون في إطار مشروع الحوار خمسة زائد خمسة : يعتبر حوار مجموعة خمسة زائد خمسة من أهم الآليات التي ساهمت في مناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية وتعود فكرة إنشاء هذه المجموعة إلى الرئيس الفرنسي فرونسوا ميثران في عام 1983 الذي أعلن من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض البحر الأبيض المتوسط يضم اسبانيا ، إيطاليا ، فرنسا ، برتغال ، الجزائر ، تونس والمغرب ويخصص لدراسة القضايا الاقتصادية ، وهو ما أيدته كل من تونس والمغرب في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيعه لبحث أيضا المساعي الأمنية وقد رفض هذا الاقتراح ففشلت المبادرة (1) ، وفي عام 1986 أعاد الرئيس الإيطالي طرح الفكرة وعبرت الدول المغاربية عن نيتها في مثل هذه اللقاءات التي قد تساعد في الخروج من أوضاعها الاقتصادية المتدنية ، لقد تم برمجة العديد من اللقاءات و المنتديات كمنتدى مرسيليا فيفري 1988 ، وفي لقاء روما 10 أكتوبر 1990 أصبحت المجموعة تضم خمس دول أوروبية بانضمام البرتغال ومالتا وكذلك فرنسا ، إيطاليا و اسبانيا وخمس دول مغاربية هي تونس ، الجزائر ، المغرب ،ليبيا وموريتانيا وفي هذه المرحلة كانت أغلب حوارات المجموعة ذات طابع اقتصادي وفي 2001 استأنفت المجموعة عملها بعدما تجمدت العشرية كاملة وهذا لتضافر مجموعة من العوامل من أبرزها تصاعد وتيرة الهجرة حيث اجتمع وزراء خارجية الدول في نوفمبر 2001 بلشبونة البرتغالية انتهى هذا الاجتماع ببرمجة اجتماع آخر احتضنته تونس في ديسمبر 2003 حيث كان لأحداث سبتمبر وقع كبير على الاجتماع ناقش فيه مشكلة الهجرة السرية وعلاقتها بالأمن ومن أهم الأفكار التي جاءت فيه:

62- آسيا بن بوعزيز: "السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مرجع سابق ، ص 176.

- ✓ إنَّ تقوية وتشديد الإجراءات الأمنية لن يكون حلا للقضاء على الهجرة السرية إذ أنَّه وبالرغم من مضاعفة إجراءات المراقبة على الحدود وطرده المهاجرين السريين إلا أنَّ هذا لم يعمل على إحباط الرغبة في الهجرة نحو أوروبا.
- ✓ المطالبة بالمزيد من المساعدات والإمكانيات للتمكن من مواجهة هذه الظاهرة ،
- فمراقبة التدفقات وموجات المهاجرين يتطلب جهودا مشتركة⁶³.

المطلب الثاني : المسارات الأوروبية ومتوسطية

- ✓ 1- -مسار برشلونة : انبثق ميثاق برشلونة من الاجتماع الذي انعقد بإسبانيا بمدينة برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995 شاركت فيه 27 دولة من بينها 15 دولة مكونة للإتحاد الأوروبي وأيضا 8 دول عربية هي (تونس ،المغرب ، الجزائر ، مصر ، سوريا ، الأردن ،لبنان ، السلطة الفلسطينية) وأربع دول متوسطية غير عربية(إسرائيل، تركيا ، قبرص ، مالطا).
- إنَّ صيغة ميثاق برشلونة مثلت اقترابا شاملا لقضايا منطقة البحر المتوسط بأبعادهم المختلفة وقد صنف هذا الإعلان هذه الأبعاد وفق المنظور الأمني والسياسي الذي يهدف إلى تحديد فضاء مشترك للسلام والاستقرار وتعزيز التعاون الأمني والتحاور السياسي وكذلك المحور الاقتصادي والمالي ببناء شراكة اقتصادية مالية تحقق الازدهار والتنمية بالمنطقة والتوجه نحو التأسيس التدريجي نحو منطقة تبادل الحرب . وأخيرا المحور الاجتماعي والثقافي إلى حمل عنوان الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافي والإنسانية وتنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية ويهدف إلى التقريب بين المجتمعات في المنطقة وذلك بإقامة شراكة اجتماعية ثقافية وإيجاد تواصل بين المؤسسات المدنية قصد إنشاء مجتمع مدني فعال⁶⁴.

63- مصطفى بخوش " : حوض الحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة - دراسة في الرهانات والهداف " ، دار الفجر للتوزيع والنشر ، القاهرة 2006، ص 89.

64- محمد غربي وآخرون " : الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة " ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص 409.

هذا التصنيف لا ينفي التداخل بين هذه المحاور الثلاثة فغياب أو قصور التعاون في أي محور منها يؤدي إلى بالتبعية إلى تهديد التعاون في المحورين الآخرين وبينت من الأهداف المسطرة أنّ الهجرة كنقطة مهمة بالنسب للطرفين تدخل في كل الجوانب الثلاثة.

لقد ترجمت الشراكة الأوروبية المتوسطية على المستوى الثنائي سلسلة من الإتفاقات الخاصة بالشراكة ككتلة واحدة والدول المتوسطية منفردة حيث شهدت الفترة الممتدة ما بين 1995 إلى غاية 2004 توقيع العديد من اتفاقات الشراكة ، وقد كانت الدول المغاربية سباقة في إبرام اتفاقيات الشراكة مع افتحاد الوروبي على أما تضيق هوة التنمية مع جيرانها الأوروبيين فكانت تونس أول دولة مغاربية ثم تلتها المغرب وأخيرا الجزائر التي تأخرت في عقد إتفاق الشراكة نظرا لتعثر مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي إلى غاية 22 أفريل 2002 تضمنت اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية المحاور الرئيسية المدرجة في إعلان برشلونة ، والإتفاق إطار جديد للعلاقات الجزائرية الأوروبية وتشجيع الروابط الإقتصادية كما يسمح بإنشاء هياكل مؤسسية لتكثيف الحوار السياسي وتدعيم التعاون في مختلف المجالات ومنها التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية حيث صرحت اللجنة الأوروبية أنّ الاتفاق يؤكد مكانة الجزائر كشريك اقتصادي و سياسي للإتحاد الأوروبي فمن خلال تحليل مضمون الشراكة نستخلص أنّ للجزائر دورا أمنيا في المتوسط لكونها تتمتع بعمق استراتيجي في دول الجنوب المتوسط. كما أنها تمتد بشمال يجعلها أقرب البلدان المتوسطية الجنوبية إلى دول الشمالية الأمر الذي يبرز أهمية دورها في إمكانية التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تهدد أمن واستقرار الدول الأوروبية⁶⁵.

65-فايزة ختو " :البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأوروبية مغربية 1995-2010، المرجع السابق، ص 153.

الإتحاد من أجل المتوسط:

انطلقت فكرة الإتحاد المتوسطي من مؤتمر روما الثلاثي بين إيطاليا ، فرنسا واسبانيا في 7 فبراير 2007 وانجلى مؤتمر عن نداء روما الذي صدر عن زعماء الدول المطلة على الأبيض المتوسط فقط وكان هذا المشروع بمبادرة فرنسية يضم الدول المطلة على البحر المتوسط لكن ولمعارضة ألمانيا تم الانتقال إلى الإتحاد من أجل المتوسط يضم كافة بلدان الإتحاد الأوروبي 27 والدول المتوسطية في مسار برشلونة . حيث جاء في إعلان الإتحاد" مسار برشلونة ، الإتحاد من أجل المتوسط " هو الاسم الرسمي للإتحاد الجديد.

يهدف الإتحاد إلى إعطاء دفعة جديدة للعلاقات بين البلدان الأوروبية وشركائها في الضفة الجنوبية عبر تحسين مستوى الحوار السياسي بين الإتحاد والشركاء المتوسطيين والمبني على توسيع المسؤوليات بين الطرفين بشكل متوازي ويسعى إلى تعزيز الشراكة بين الجانبين عبر إطلاق برامج مشاريع إقليمية ملموسة في مختلف المجالات منها الطاقة ، البيئة والثقافة.

أهمية المبادرة تكمن في أنها تجعل الحوض المتوسطي في عمق الانشغالات الإستراتيجية بعدما كانت أوروبا الشرقية والوسطى تستحوذ على معظم اهتمام الأوروبيين وهي تسلط الضوء على القضايا المصيرية والتحديات المشتركة: الأمن ، التنمية ، الهجرة غير المشروعة ، الإرهاب وحماية البيئة...

وهناك قناعة راسخة بأنه لا يمكن ضمان الاستقرار في أوروبا بدون تأمين الاستقرار والتنمية في دول الجنوب والأوروبيون أصبحوا أكثر إدراكا بأن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجنوب المتوسط هي السبب الوحيد للحد من الهجرة غير الشرعية وتقليص حدة التطرف وتبديد الصراعات⁶⁶.

66-فايزة ختو "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأوروبية مغربية 1995-2010، المرجع السابق، ص 178.

المطلب الثالث : سياسة الجوار الأوروبية .

هي إستراتيجية أوروبية تهدف إلى إقامة علاقات إمتيازية مع جيران الإتحاد الأوروبي بهدف حماية المصالح المشتركة والعمل على تعزيز الاستقرار والأمن والرفاه لجميع الأطراف المعنية.

تنبثق سياسة الجوار عن المؤسسات الأوروبية وعن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والمنية المشتركة يعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية مارس 2003 الوثيقة الرسمي " أوروبا الموسعة والجوار :إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق والجنوب . " عرضت المفوضية الأوروبية الأولويات الأساسية لخفض العمل على النحو التالي : سوف تركّز علاقات الامتياز بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه على الالتزامات بشأن القيم المشتركة وتحديد الديمقراطية ، سيادة القانون ، حكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وكذلك بشأن المبادئ الاقتصادية التي تهدف إلى تنظيم اقتصاد السوق ، التبادل الحر ، التنمية المستدامة ومكافحة الفقر67.

يقوم التصور الرئيسي لسياسة الجوار في المقام الأول على توفير إطار شراكة معزز شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسع الإتحاد الأوروبي سنة 2004 وعلى اعتبار ضعف الشراكة الأورومتوسطية فقد تم توسيع سياسة الجوار لتشمل البلدان المنطوية تحت هذه الشراكة والهدف من سياسة الجوار الأورومتوسطية هو إنشاء منطقة أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي ومواجهة مختلف التهديدات ومن أهم القضايا التي حاولت سياسة الجوار التعامل معها الهجرة حيث أشارت اللجنة الأوروبية عام 2003 إلى أنّه ينبغي للإتحاد أن يدعم الجهود التي تبذلها الدول المجاورة في مكافحة الهجرة غير الشرعية وإنشاء آليات فعالة ولاسيما بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين العابرين . وبالمثل

67- رشيد ساعد : " واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني " ، مرجع سابق ، ص 127.

أشارت الخطة الإستراتيجية لعام 2004 إلى أنه يمكن أن نعطي أولوية أيضا للتعاون فيما يتعلق بالهجرة واللجوء.

فخطط العمل التي تتشكل بها سياسة الجوار تساعد على إقامة وترسيخ التعاون حول القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء السياسي وهذا طبيعي لأن الهجرة أصبحت تحديا مشتركا للإتحاد الأوروبي وشركائه من دول البحر الأبيض المتوسط خاصة دول شمال إفريقيا التي أصبحت دول عبور للمهاجرين الأفارقة فهذه الدول تعاني من نفس المشكلات التي ظل الإتحاد الأوروبي يحاول التعامل معها لمدة عقدين من الزمن وهي كيفية التعاون مع تدفقات المهاجرين مع احترام الحقوق الأساسية للبشر وعلى الأخص حقهم في طلب اللجوء السياسي في حالة الوفاء بشروط الحصول على الحماية الدولية وكيفية التعامل مع هؤلاء المهاجرين الذين يقطنون بشكل غير شرعي وكيفية التعاون مع الدول الأخرى لتكون هناك إدارة أفضل للهجرة الدولية.

كما أن الدول المتوسطية هي دول منشأ للمهاجرين إلى الإتحاد الأوروبي وعليه يجب أن يغطي الحوار مع تلك الدول والإتحاد الأوروبي كيفية معاملة المهاجرين الشرعيين من هذه الدول ودول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حول حماية حقوقهم.

لقد تعدّل الخطاب الأوروبي ظاهريا في سياسة الجوار حول الهجرة إذ تعترف وثائق المفوضية الأوروبية بفشل التوجه الأمني الصرف وتوصي بضرورة استقبال المهاجرين من أجل الاستجابة إلى الاحتياجات الاقتصادية وللحاجة لليد العاملة ، وهكذا فإن خطة العمل لسياسة الجوار الأوروبي مع الدول المغاربية ومن بينها الجزائر تحتوي على حملة إعلامية حول الهجرة الشرعية فرص العمل في أوروبا ولم الشمل العائلي ما يستوجب على المفوضية رفع شأن الجوانب الإيجابية للهجرة المغاربية إلى أوروبا بإعداد أطر قطرية للرفع من شأن المهاجرين في أوروبا وتفكر بوسائل لمساعدة دول الأعضاء للسيادة في المجال على تطبيق سياسات " الاندماج الإيجابي. "

بالإضافة إلى ذلك يعزز الإتحاد الأوروبي مكافحة الهجرة غير الشرعية والتي ما يتم خلطها في نصوص سياسة الجوار الأوروبي مع وسائل الأمن) الحرب ضد الإرهاب ، الاتجار بالبشر... إلخ . (فسياسة الجوار أداة محكمة تماما لهذه الحرب التي توفر الذريعة الأمثل لضبط الحدود . وهي من الواضح أنها ذات أولوية بالنسبة للإتحاد الأوروبي68.

المبحث الثاني : فحص آليات التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الهجرة الغير الشرعية.

أولت الجزائر والدول الأوروبية أهمية كبيرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال ادراجها اتفاقيات ومشاريع التعاون وربطها بمسائل الأمن والإستقرار في المتوسط ، واهتم الطرفان بالعمل المشترك لإحتوائ الظاهرة عن طريق نهج السياسات تقوم على مكافحة تهريب المهاجرين وإعادتهم إلى أوطانهم ، ودعم الإتحاد الأوروبي للتنمية في الجزائر.

المطلب الأول: مكافحة تهريب المهاجرين.

تعد ظاهرة تهريب المهاجرين واحدة من أهم الأنواع الحديثة للجريمة عبر الوطنية ، فكل شبكات تهريب المهاجرين تشترك في خاصية أساسية هي طابعها الإجرامي تشكل تهديدا حقيقيا من خلال النشاط الذي تمارسه تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر على تشجيع بعض الظواهر السلبية على غرار ظاهرة الفساد والرشوة هذه الأخيرة تعتبر من وسائلها لخرق الحدود وبسط النفوذ فهي ظاهرة محاطة بمجموعة من المخاطر على الدولة والمهاجرين غير الشرعيين الذين يقصدونها حيث تقترح شبكات تهريب المهاجرين نفسها كجهة مساعدة للمهاجرين للوصول إلى الدول التي يريدونها

68- رشيد ساعد: " واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني " ، مرجع سابق ، ص 129.

غير أنّ الأبحاث التي تناولت الدراسة تنكر ذلك وبينت أنّ همها الوحيد تحقيق الربح وأنّ أغلب أفراد شبكتها مجرمون محترفون .

ازداد حجم نشاط شبكات التهريب في الآونة الأخيرة أين أصبحت تعمل دون ردع أو رقابة على الصعيد الدولي والمحلي كما يسهم الفساد في الدوائر الرسمية لدى البلدان التي تشكل مصدر أو معبر أو استقرار للأجانب في زيادة قدرة هذه الشبكات على نقل مجموعات كبيرة للمهاجرين ، فيعرف نشاط شبكات تهريب المهاجرين تزايد منقطع النظير مع زيادة نسب الهجرة وينعكس هذا الازدهار من خلال القدرات الهائلة في التنظيم والإمكانات البشرية والمادية التي وضعتها لتحقيق أغراضها ممّا جعل نشاطها يصل إلى ذروته و لا يقف عند حدود المهاجرين بل وإلى خلق الرغبة في الهجرة لديهم ، فالدور الدعائي لهذه الشبكات لا يستهان به في تشجيع الشباب على خوض غمار الهجرة عن طريق التحايل عليهم بقدرة هذه الشبكات على مد يد العون للراغبين في تحسين وضعهم المعيشي ، في المرحلة الأولى من التجنيد تظهر شبكات التهريب الوجه الحسن من مغامرة الهجرة - مع أنّ فرص فشلها في أغلب الأحيان هي أكبر من نجاحها بسبب الأحوال الجوية أو التضاريس أو بسبب قوات مكافحة التهريب . -وهو الأمر الذي يزيد من إقبال المهاجرين على خدمات شبكات تهريب المهاجرين خاصة في ظل

استحالة الحصول على الدخول إلى أقاليم الدول الكبرى⁶⁹.

يستغل المهربون هذه الوضعية لتهريب أكبر عدد ممكن من المهاجرين وفي ظرف وجيز وكل ما يهمهم هو الحصول على مبالغ طائلة ، يساعدهم في ذلك قدرتهم على تدويل العروض أي نقل خدماتها من الدول الأصلية التي تمارس فيها نشاطها إلى الدول الأخرى المجاورة وهو ما يعطي طابع عبر الوطني لهذه الشبكات بزيادة عدد الأقاليم التي يصل إليها أثر الجريمة وتعدّد جنسيات ضحاياها.

69- عبد المالك صايش : "مكافحة تهريب المهاجرين السريين "، مرجع سابق، ص 244.

تكمن أهمية محاربة هذه الشبكات في جانبين دورها الرائد الذي تلعبه في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الثاني هو الاستغلال الذي يتعرض له المهاجرين . وعلى هذا الأساس فإنّ ردع هؤلاء المهربين ووضع حد لعملياتهم هو محور مهم من محاور التعاون بين الدول المتوسطية لهذا نجد اللجنة المتوسطية الأوروبية في التوصية رقم 1167(200) المتعلقة بمحاربة تهريب المهاجرين دعت إلى ضرورة التعاون بين أعضائها ومع جميع الشركاء من أجل محاربة هذه الشبكات وبشكل فعال . والقضاء على العبودية الحديثة التي تفرضها وأوصت اللجنة الوزارية إلى السعي لبلوغ هذا الهدف بإشراك كل الجهات المعنية وتبادل المعلومات المتعلقة بتهريب المهاجرين فيما بينها وتوفير الآليات القانونية اللازمة لمعاقبة منظميها.

وفي إطار التعاون الأوروبي ومتوسطي تم التطرق إلى محاربة تهريب المهاجرين في إعلان برشلونة المتعلق بالمجال الاجتماعي والثقافي في البند الخاص تحت عنوان " الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة " وحث على ضرورة عقد اجتماعات دورية لمختصين من أجل ضبط التدابير العملية التي يجب اتخاذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية والإدارية لمحاربة الجريمة المنظمة وعلى الرغم من أنّ إعلان برشلونة لا يرقى أن يكون آلية حقيقية لمحاربة تهريب المهاجرين ، على اعتبار أغراضه والظروف التي صاحبت إقراره ، فإنّه يعتبر بالفعل أولى المبادرات التي سمحت بفتح باب الحوار والنقاش فيما يخص هذه الظاهرة بشكل خاص و في مجال الهجرة غير الشرعية بشكل عام.

إذ خرج المشاركون في القمة بقرار يحث على زيادة التعاون فيما بينهم وهو مهد الطريق لتبني مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تصب في هذا الاتجاه و التي تجلت بصورة واضحة في اتفاقيات الشراكة ومعاهدات الصداقة التي أبرمت في هذا الاتجاه بين الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية فيما بعد . وتجسيدا لما تم الاتفاق عليه في قمة برشلونة تناولت اتفاقية الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي فقد تم

التوصل إلى التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية

.

وقد تناولت اتفاقية الشراكة الجزائرية للإتحاد الأوروبي مسألة تهريب المهاجرين باهتمام أكثر من الاتفاقيات الموقعة بين تونس والمغرب وذلك راجع إلى ظروف توقيعها والتي تميزت بتنامي الهجرة السرية وتزايد حداثتها ، وقد تناولت أولا هذه النقطة في نفس إطار الاتفاقيتين السابقتين في الباب الثاني المتعلق بالحوار في المجال الاجتماعي في المادة 72 (فقرة 3 ب ، ج ، د. غير أن جدية الأطراف في تناول مسألة تهريب المهاجرين، تبدأ بالبروز في الجزء المتعلق في المجال الأمني والشؤون الداخلية في المادة 84 التي جاءت تحت عنوان " التعاون في مجال الوقاية ومحاربة الهجرة غير الشرعية ومراقبتها وإعادة القبول " ، وفصلت هذه المسائل في ثلاث فقرات تبرز المجالات الضرورية التي يجب تناولها لمعالجتها والمتمثلة فيما يلي:

✓ تبادل المعلومات حول تدفق المهاجرين .

قبول كل طرف إعادة الأشخاص الذين يعيشون في وضع غير قانوني في إقليم الطرف الآخر.

✓ الدعوة إلى إجراء مفاوضات قصد إبرام اتفاقيات في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وإعادة قبول المهاجرين في الدول التي دخلوا منها.

وعلى الرغم من أن المادة 86 تناولت الوقاية من الجريمة المنظمة ومكافحتها إلا أن هناك لبس شاب نصها جعلها لا تفرق بين التهريب والاتجار بالبشر ، ومع ذلك فيمكن أن يكون قصد الاتفاقية يتجه الأخذ بالظاهرتين ، خاصة وأن الإتحاد الأوروبي لا يضع حدا فاصلا بينهما وهو ما جعله لا يضع اتفاقية خاصة بتهريب المهاجرين ، ويكتفي بوضع واحدة تتناول الاتجار بالبشر⁷⁰.

70- عبد المالك صايش : "مكافحة تهريب المهاجرين السريين "، مرجع سابق ،ص 260.

الطلب الثاني : التعاون في إعادة المهاجرين.

إنّ الدولة التي تضبط مهاجرا مقيما بطريقة غير قانونية يكون لها الحق في أن تتخذ مجموعة من التدابير الرامية إلى إبعاده من إقليمها سواء باقتياده إلى الحدود أو إعادته إلى الدولة التي دخل منها أو إلى دولته الأصلية ، وهذا ليس فقط بناءً على السيادة التي تمارسها فوق إقليمها بل أيضا إلى الدور الذي يلعبه هذا الإجراء في عدم التحفيز على الهجرة ممّا جعله يحتل مكانة بارزة في كثير من اتفاقية التعاون.

أولا: أهمية إجراء الإعادة:

كثرة المهاجرين المستقرين في دولة المقصد بطرق غير الشرعية هي إحدى الدوافع التي تجعل الحكومات تتخذ قرارات إعادة المهاجرين إلى أوطانهم وهي أيضا طريقة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

بتعبير أوضح أنّ أحد العوامل التي تجعل المهجرين يختارون وجهاتهم هي كيفية تعامل مصالحها مع المهاجرين الموقوفين فإذا كانت تتساهل معهم فهذا يحفز على الهجرة إليها أمّا إذا تعاملت معهم بحزم وتقوم بإعادتهم إلى بلدانهم أو إلى تلك التي دخلوا منها فهذا سيكون عاملا مثبطا الراغبين في الهجرة وللشبكات التي تتكفل بهم.

وفي الواقع إنّ إجراء الإعادة تقنية دبلوماسية يفترض لها أن تنتم التدابير في مجال مراقبة الحدود وعلى الرغم من أنّها الإجراء يصطدم بمشكلة التعرف على الهوية الحقيقية للمهاجرين إلّا أنّ إمكانية إعادتهم إلى البلدان التي دخلوا منها حتى وإن لم يكونوا من مواطنيها أو المقيمين الدائمين فيها يعد حلا آخر للمشكلة⁷¹.

وبجانب ذلك تلجأ بعض الدول لتثبط عزيمة المهاجرين من خلال اقتيادهم إلى الحدود أو حشدتهم في مراكز داخل أو خارج حدود الدولة وفي هذا المقام تقترح عديد الدول المستقبلية على دول أخرى أغلبها تشكل مناطق عبور من أجل أن تبني على

71- عبد المالك صايش: " مكافحة تهريب المهاجرين السريين "، مرجع سابق، ص 400.

إقليمها مراكز حجز مؤقتة ريثما يتم التعرف على الهوية الحقيقية للمهاجرين وإذ كان بعضها

رفض الفكرة فإنّ بعضها الآخر قبل بها مقابل بعض المصالح التي تحققها.

وتماشيا مع ذلك وفي ظل استمرار توافد معتبر من المهاجرين باتجاه بعض الدول فإنها أصبحت تبحث عن إطار تعاوني لذلك وهذا ما يفسر أنّ الاتحاد الأوروبي أصرّ في كل الاتفاقات والمناسبات التي تم فيها مناقشة ظاهرة الهجرة السرية على ضرورة إعادة قبول الدول المهاجرين الذين يعتبرون من رعاياها أو الذين تسللوا عبر إقليمها وهذا باقتراح دوله الجنوبية . بينما تطالب المنظمات الدولية بضرورة حمايتهم من كل أنواع الاستغلال وكذا من المضايقات التي يتعرضون إليها من قبل مصالح الأمن ومن قبل السلطات الإدارية والذي يعتبر أيضا مطلبا مغاربيا وإفريقيا فإيطاليا وقعت ما بين 1996- 2000 مالا يقل عن 22 اتفاقية مع دول المصدر والعبور انتهت في الأخير للاتفاق على قبول المهاجرين في اتفاقيات الشراكة الموجهة إلى دول الجنوب المتوسط بشكل انفرادي⁷² .

ثانيا: إعادة المهاجرين غير الشرعيين في اتفاقية الأوروبية الجزائرية:

إذا كانت سيول الهجرة غير الشرعية التي تدخل إقليم أوروبا مستخدمة الوسائل غير الشرعية والشبكات المختصة للتهريب يمكن ردعها بمحاربة الشبكات وتشديد الرقابة على الحدود خاصة المناطق التي يسلكها المهاجرون ، فإنّ الفئة الأخرى التي تعبر الحدود بطرق شرعية ثم تستقر في بلد الوصول بطريقة سرية لا يمكن ردعها بوسائل مستعملة لمراقبة الحدود ، على ذلك فإنّ نسبة كبيرة من المهاجرين العابين للحدود غالبا ما ينجحون في الوصول إلى بلدان الاستقرار ، لتبين الإحصائيات المتوفرة أنّه لا يتم صد سوى 2.5 إلى 3.3 من الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود.

72- عبد المالك صايش : "مكافحة تهريب المهاجرين السريين "، مرجع سابق، ص403.

وهذا ما خلق مجتمعات بأكملها من المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا ينبغي معالجة ملفها وبالنسبة لأغلب الدول الأوروبية لا يمكن أن يكون الحل في تسوية وضعيتهم لأنّ نتائجها معروفة وهذه السياسة ستؤدي لا محال إلى تشجيع الوافدين الجدد كما لا يمكن تركهم على تلك الوضعية فالخيار الأخير المتبقي هو إعادتهم من حيث أتوا سواء من دول الانطلاق أو دول العبور . وعليه فإنّ قبول إعادة المهاجرين تشكل نقطة محورية في السياسة الأوروبية إذ تعتبرها الوسيلة لأنجح للتخلص من تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يقيمون على إقليمها بطريقة غير شرعية . لذلك تنص اتفاقية الإرجاع التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع دول المصدر أو العبور على أنّ الدولة التي يدخل منها المهاجرين السريين أو التي تعتبر موطناً أصلياً لهم تلتزم بقبول إعادتهم ، وهو ما يفسر

الإصرار الكبير من الجانب الأوروبي على هذه المسألة في الوثيقة المتضمنة للشراكة الأوروبية ومتوسطة وفي كل الاتفاقيات الموقعة مع الدول المغاربية . وأكثر من ذلك فهي تسعى إلى إبرام موانئ خاصة بإعادة القبول مع كل دولة مصدرة للمهاجرين أو دولة عبور له.

احتوت اتفاقية برشلونة بندا خاصا بالهجرة السرية وتناولت إجراء عمليات قبول إعادة المهاجرين بتعبيرها و في مجال الهجرة غير الشرعية ، يقررون زيادة التعاون فيما بينهم ، وفي هذا الصدد ، وإيماناً منهم عن مسؤوليتهم في إعادة قبول المهاجرين فقد وافق المشاركون على تبني الخطوات والإجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية لإعادة قبول مواطنين الذين يوجدون في وضع غير شرعي . ولتحقيق ذلك سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقاً لتعريف المجموعة الأوروبية⁷³ .

وأعيد التأكيد على هذا الموقف فاتفق الشراكة الأوروبية الجزائرية الذي أعطى لها حيزاً كبيراً في القسم المتعلق بالحوار في المجال السياسي والأمني في المادة

73- عبد المالك صايش : مكافحة تهريب المهاجرين السريين "، مرجع سابق ، ص 404.

72 الفقرة 3 ج التي تنص على ضرورة إقامة حوار بشأن شروط عودة المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي والعكس ، وفي القسم الثالث تلزم المادة 74 فقرة 2 ب (الأطراف على أن الأشخاص الذين كانوا يعيشون في وضعية غير شرعية يجب إعادة إدماجهم في المجتمع.

ولتأكيد أكثر على أهمية هذه النقطة تم إعادة طرحها مرة أخرى في المادة 84 المتعلقة بالتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية وحثت على وجوب تقديم الوثائق اللازمة لهؤلاء الأشخاص لدى عودتهم.

أمّا فيما يخص سعي أوروبا لخلق مراكز عبور في شمال إفريقيا فالجزائر رفضت مثل هذه الحلول القمعية لمحاربة الهجرة غير الشرعية التي تعتبرها ظاهرة ذات بعد إنساني ولا تقبل أن تكون حلولها بأساليب غير إنسانية ، وإذا كانت اتفاقية الشراكة التي تربطها بالاتحاد الأوروبي تناولت قضية إعادة المهاجرين السريين إليها وإعادة إدماجهم في المجتمع فإنها تقبل فقط برعاياها وترفض بأي مبادرة أخرى ترمي إلى إنشاء محتشدات أو مراكز عبور للأفارقة داخل إقليمها يكون الهدف منها تخليص أوروبا من مشكلتها دون أن تكفل بالأسباب الباعثة للهجرة.

المطلب الثالث : دعم الاتحاد الأوروبي للتنمية في الجزائر.

لقد قام الاتحاد الأوروبي بدراسات حول الهجرة غير الشرعية وتوصلوا إلى حلول بديلة لمكافحة الهجرة غير الشرعية بتفعيل الشراكة في مجال التنمية فالعلاقة بين الهجرة والتنمية علاقة جد وطيدة فأوروبا استفادت منها في وقت ما حينما كانت في مرحلة إعادة الإعمار والبناء لكنها لم تنتظر طويلا لتحول سياستها نحو سياسة ردعية ممّا أعطى الفرصة لبروز وتنامي العبور غير الشرعي وهذا ما عكس التصور الذي كان قائما على الهجرة غير الشرعية بدعم التنمية وهو ذات التوجه الذي كانت تنادي به

دول الجزائر ودول المصدر. ويستهدف التعاون الجزائري - الأوروبي في جال التنمية خلق منطقة للتبادل الحر، وتقديم الدعم المالي للجزائر.

أولاً: علاقة الهجرة بالتنمية:

أصبحت فكرة تسييس الهجرات الناتجة عن الفرق في التنمية بين بلدان المصدرة للهجرة والبلدان المستقبلة لها من أهم الانشغالات المطروحة في علاقات التعاون الأوروبية ومتوسطة وقد تم ربط الهجرة بالتنمية في عدة بحوث ودراسات كما طرحت أهمية ربط المصطلحين ببعضهما البعض في مؤتمر السكان والتنمية 1994 حيث وضح ضرورة معالجة بعض أنواع الهجرات من خلال الفقر وخلق ظروف اقتصادية جهورية ومحلية للتنمية . وقد اعتمد الإتحاد الأوروبي في إطار سياسته مقاربة عامة ومتوازنة من أجل التعاون مع بلدان الغير بهدف إنقاص ضغط توافد المهاجرين ، تسهيل دمج المهاجرين القانونيين في المجتمع الأوروبي لمحاربة الهجرة غير الشرعية من أجل هذا قدمت اللجنة الأوروبية في ديسمبر 2002 وثيقة عمل رسمية بعنوان "مسألة الهجرة في العلاقات الأوروبية مع الغير" .

قامت من خلالها بربط التنمية بالهجرة حيث درست كيفية مساهمة سياسة الإتحاد الأوروبي ومنها سياسة التنمية في القضاء على الأسباب الحقيقية للهجرة 74 .

ثانياً: التنمية الاقتصادية:

خلق منطقة تبادل حر : في إطار احتمالات الزيادة المستمرة للهجرة غير الشرعية من جهة وسعي الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي لكبحها بنيت آمال كبيرة على تحرير التجارة من أجل السيطرة عليها واعتبرت حرية التجارة كحل بديل لها . بالنظر إلى أنها تساعد كثيراً في دعم الاقتصاد الجزائري وتساهم في تحقيق النمو انطلاقاً من التخصص الجيد للاقتصاد مع الاستعمال الكبير للإمكانيات الإنتاجية وتحسين طرق التسيير إضافة إلى كون أنها تساهم في إدخال الاقتصاد في دائرة من الرفاهية وبما أنها

74- منار طويل: " التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إفريقيا -أوروبا" ، مرجع سابق ، ص 168.

ستؤدي إلى ارتفاع الإنتاج وانخفاض في الأسعار ووفرة مناصب العمل مع تحسين المستوى المعيشي فالشراكة الجزائرية الأوروبية تبنت إستراتيجية بعيدة المدى لجعل الجزائر تندمج في اقتصاد السوق والسوق العالمي عبر الانخراط في المدى البعيد في منظمة التجارة العالمية نتيجة لإمكانياتها البشرية والمادية المعتبرة فالاهتمام الكبير من الإتحاد الأوروبي والجزائر على إقامة منطقة التبادل الحر كعنصر هام نص عليه إعلام برشلونة عن طريق:

✓ التفكيك الجمركي وإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية وتحضير الجزائر للدخول في منطقة التبادل الحر - الأوروبية ومتوسطة.

✓ إقرار نظام منافسة وفتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية لإنعاش القطاع الصناعي والزراعي .

✓ تدعيم القطاع الخاص للاستثمار وجعله يلعب الدور المنوط به لاقتصاد السوق والسوق العالمي.

✓ تأهيل المؤسسات الجزائرية عن طريق هيكلتها أو تصنيفها لصالح القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي أو المشاركة في رأس مالها لإدارتها.

الدعم المالي : يكتسب الجانب المالي أهمية بالغة في إطار السعي للقضاء على الأسباب الدافعة للهجرة . ونظرا لأهمية هذا الجانب فقد أصبح جوهر التعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة كحال الإتحاد الأوروبي والجزائر والذي أحاطوه بالأولوية في الشراكة الأوروبية جزائرية . تجسد في شكل تعهدات قامت بها أوروبا اتجاه الجزائر لتدعيم نموها الاقتصادي سواء في شكل مساعدات مالية أو كقروض يقدمها بنك الاستثمار ومساعدات تمنحها دول أوروبا للجزائر.

والهدف من الشراكة المالية هو بناء إستراتيجية لتمويل التنمية عن طريق دعم بناء منطقة التبادل الحر وترقية الاستثمارات . فالشراكة الأوروبية أكدّت أنّه لا مناص من سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل واحترام الكرامة الأساسية

وحتى لا يبقى هذا الهدف ظرفيا فلا بد من مساهمة مادية من الدول الأوروبية وقد تجسدت في برنامج ميذا (1) وميذا (2) وبصيغة أخرى فإنّ تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع وانجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في أماكنهم عن طريق تقديم الدعم المالي من الإتحاد الأوروبي لتأهيل النسيج الصناعي الجزائري وتدعيم الفلاحة وذلك لاستقطاب استثمارات أجنبية ومصاحبة الإصلاحات الاقتصادية المكلفة جدا.

وقد استفادت الجزائر في إطار برنامج ميذا (1) وميذا (2) ب 304 مليون أورو سنة 2002 للفترة من 2000 إلى 2006 ومن بين آليات الدعم الآلي نجد أيضا:

✓ الآلية الأوروبية للجوار والشراكة : وهي أداة التمويل الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية حيث تمر من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية.

وأداة التعاون يديرها قسم المعونات الأوروبية للتنمية والذي من خلالها يتم تجسيد القرارات السياسية وترجمتها على أرض الواقع . وتعوض الآلية الأوروبية للجوار والشراكة منذ افتتاح نشاطها في جانفي 2007 عن آلية ميذا التي كانت تضمن تمويل الشراكة الأورومتوسطية وآليات أخرى. يقدر المبلغ المرصود لفائدة منطقة الجنوب المتوسط للفترة 2007/2013 ب 333 مليون أورو . استفادت الجزائر منها تقدر ب 120 مليون أورو لنفس الفترة وتسخر معظم إعتمادات لميدان الاقتصادي والاجتماعي لإصلاح سوق العمل واستحداث الوظائف ودعم إدارة الاستثمار.

المبحث الثالث : مآلات التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

لقد تجسدت العديد من المشاريع بين ضفتي المتوسط في مكافحة الهجرة غير الشرعية بشكل متفاوت بين كياناته و فواعله المختلفة وهذا ما نلمسه على صعيد العلاقات الأوروبية الجزائرية حيث أنها تأخرت مقارنة بالدول المغاربية الأخرى مما جعل مسار التفاوض يتأخر حيث أخذت هذه العلاقات التعاونية صبغة أمنية من باب تأمين أوروبا من الخطر القادم من الجنوب وتحديدًا الجزائر وذلك عبر تعاون يستهدف الجانب الأمني أولاً ثم تأتي التنمية و الإستثمار⁷⁵.

المطلب الأول : تغليب المقاربة الأمنية على المقاربة التنموية:

1- ربط التنمية بمراقبة الهجرة:

إنّ التعاون الأمني للإتحاد الأوروبي في علاقاته مع الجزائر ودول الغير من أجل وضع حد للهجرة خاصة منها الهجرة غير الشرعية يوحى بتجاهل لظاهرة العولمة التي تساهم في تفعيل وتحفيز استمرار الهجرة.

فالعولمة قد شهدت تحولا كبيرا في التكنولوجيا وكذلك الزيادة غير المسبوقة في حجم التجارة الدولية وقد أحدث هذا تطورا حركة ضخمة لرأس المال وحركة انتقاله عبر الحدود ، ولكن هذه التطورات لم يجاريها تطور مشابه في حرية انتقال اليد العاملة واعتماد مبدأ الانتقائية حيث يجري التركيز على استقدام اليد العاملة الماهرة والكفاءات ذات التخصصات الدقيقة .ويرى البعض أنّ البند الرابع لاتفاقية منظمة التجارة العالمية والخاص بانتقال الأشخاص الطبيعيين .غير أنّه من الصعب على البلدان الأوروبية التقليل من وتيرة الهجرة وعدم السماح بتنقل الأشخاص إليها في الوقت الذي تسمح فيه بتنقل السلاح ورؤوس الأموال فالعولمة هي مجموعة القوى التي لا يمكن السيطرة

75- أحمد فريجة ، لامية فريجة: "الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية " ، مجلة الفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، ص 102.

عليها كالأسواق الدولية ، الشركات متعددة الجنسيات التي ليست لها ولاي دولة قومية ، وهي حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية الإقليمية وبخصوص التناقض إنّ مسألة الهجرات تطرح تناقضا رئيسا في الخطاب النيوليبرالي Van Buren: " التي تطرحه هذه المسألة يقول الذي يحاول من جهة بأية طريقة فتح الحدود للسلع والبضائع للخدمات وفي المقابل فإنّ قواعد أخرى تطبق عندما نتكلم عن أشخاص حيث تتدخل الدولة بكل ما لديها من وسائل للحد من هذه الحرية أي حرية تنقل الأشخاص " وعليه فإنّ وضع الدول المستقبلية للهجرة ، لقواعد الإجراءات الأمنية المشددة من أجل الحد من الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة دون الأخذ في الحسبان تأثير عوامل أخرى كالعولمة التي تلعب دورا في استمرار الهجرة.

وفي هذا السياق نجد أنّ هدف مشروع برشلونة هو احتواء الهجرة والتقليل منها وهو ما يتناقض مع هدف فتح مجال حرية تنقل الأشخاص الذي تم التأكيد عليه في نص الإعلام كما يعرقل إنشاء منطقة التبادل الحر وإلا كيف يسمح بتبادل السلع والخدمات ويمنع ذلك على الأشخاص ولهذا يمكن الفهم لماذا أدرجت الهجرة وتنقل الأشخاص ضمن الجوانب الاجتماعية وليس الجوانب الاقتصادية⁷⁶ .

ويبقى أنّ التوجه الذي حملته و وثيقة الإعلان يركز على التعاون في المجال الأمني لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية رغم أنها مدرجة ضمن الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية و يكشف ذلك من خلال تعبيرها الذي يقول: تحسين التعاون بين الشرطة ، القضاء ، الجمارك ، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية .وهذا يدل على اقتصار طرحها على الحل الردعي للمشكل بتعزيز مراقبة حركة الأشخاص وتبادل الخبرات وأهملت الجانب المهم وهو

76- محمد غربي وآخرون: " الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مخاطر واستراتيجيات المواجهة " ، مرجع سابق ، ص 410.

الجانب التنموي . كما اتجهت إلى تجريم الهجرة غير الشرعية من خلال حثها على التعاون البوليسي القضائي⁷⁷ .

إضافة إلى هذا فإن ارتباط اتفاقية الإرجاع بالمساعدة في التنمية يزيد من خطورة المشكلة ، فمنذ المجلس الأوروبي المنعقد بإشبيلية في جوان 2002 فرض الإتحاد الأوروبي وضع بند الإرجاع في كل اتفاقيات التعاون والشراكة وما شابهها المبرمة مع أي دولة. وبذلك أقام الإتحاد الأوروبي علاقة بين " المساعدة في التنمية وتسيير حركة الهجرة.

كما تطرح الاتفاقيات الأوروبية مع دول الغير ومنها الجزائر مشكلة عدم التكافؤ بين أطرافها حيث تهيمن مصالح الدول الأوروبية التي تطالب بعودة أكبر عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم على حساب مصالح الدول الأخرى التي تسعى لقبول إرجاع أقل عدد منهم إلى أراضيها ، وهنا تدخل علاقات القوة فالإتحاد الأوروبي يبرم هذه الاتفاقيات كقوة واحدة موحدة لذلك يمثل مصالحه أحسن تمثيل ، أما الدول المغاربية فتمضي معه اتفاقيات بشكل إنفرادي مما يؤثر على مصالحها⁷⁸ .

2- تعزيز أمنة الهجرة غير الشرعية في علاقات التعاون الأوروبي:

تكريس الإعادة القسرية في اتفاقيات الإرجاع : الإرجاع هو سلسلة عمليات الطرد لأجنبي التي تعد وسيلة فعالة لإعادة المهاجرين إلى بلدانهم والحد من الهجرة غير الشرعية لكنها في أغلب الأحيان تكون السبب في التعدي على حقوق الإنسان للمهاجرين ووجودها يحفز الدول على اتخاذ قرارات طرد غير صائبة كما يمكن لاتفاقيات الإرجاع أن لا تحتوي على بنود تنص على إجراءات استعجالية لإرجاع وفي هذه الحالة فإن سرعة تطبيق قرار إرجاع ممكن أن يحرم الشخص المعني بقرار الإرجاع من حقه في ممارسة الطعن القضائي . وينظر إلى هذا الإجراء على أنه خطير لما له من نتائج وخيمة على حقوق الإنسان.

77- المرجع نفسه، ص 413.

78- منار طويل : "التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إفريقيا -أوروبا" ، مرجع سابق ، ص 191.

إنشاء مراكز الاعتقال : قامت الدول الأوروبية بإنجاز مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الأوروبية . حيث يحتجزونها حتى ترحيلهم إلى بلدانهم وتجسد هذه الممارسة المدخل الرئيسي لجميع انتهاكات حقوق المهاجرين ، تتخذ دول الإتحاد الأوروبي تدابير انتقال إداري كأحد أهم الآليات للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية رغم الخطورة المحيطة بتنفيذه على المهاجرين ، يعد هذا التدبير شموليا بامتياز لا يراعي الظروف الاستثنائية والوضعيات المتميزة للأشخاص الخاضعين له كالأجانب والفئات الهشة كالنساء والأطفال كما أنّ الدول الأوروبية وإن كانت تعتمد هذا التدبير بصفة مؤقتة بحجة حفظ نظامها العام ومراقبة سبل الدخول القانوني لإقليمها في انتظار ترحيلهم إلى أماكن أخرى وإعادة تدويرهم لبلدانهم ، فإنّ الممارسة الراهنة تكشف العديد من التجاوزات التي ينطوي عليها هذا التدبير لتقييد الحق في التنقل والتمادي في فرصة وإطالة مدته زيادة على ظروف الاعتقال ونوع المعاملة التي يجدها المهاجرون في مراكز الاحتجاز ومدى الرعاية الصحية الواجبة لهم وغيرها من الظروف الصعبة والماسة بحقوقهم في مراكز الاعتقال.

وقد انتقد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في تقريره المقدم في الدورة 25 أمام مجلس حقوق الإنسان في سنة 2015. أنّ العديد من المهاجرين غير النظاميين ملتزمسي الوجود يتعرضون لاحتجاز بعد وصولهم إلى الإتحاد الأوروبي في رحلات غالبا ما تكون طويلة وخطيرة وشاقة . والأخطر في الأمر حسب المقرر الخاص أنّ بعض حالات الاحتجاز المهاجرين في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان لأنّ هذا الاحتجاز يعرف في القانون المحلي على أنّه غير معقول أو ضروري أو متناسب ولا يقرر على أساس كل حالة على حدة79.

79- محمد أوكيل : "عن فعالية المقاربة الأوروبية الراهنة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية" ، مجلة دفاثر السياسة والقانون ، العدد 13، جوان 2018 ، ص 711.

ترحيل المهاجرين : علاوة على التدابير التي تتخذها الدول الأوروبية للتعامل مع التسلل أو الدخول إلى أراضيها بطريقة غير شرعية واحتجاز المهاجرين أو اعتقالهم فترة معتبرة ريثما ينظر في مصيرهم إما بالترحيل الجماعي أو بإخلاء سبيلهم تحت شروط تحديد فترة زمنية لمغادرة الإقليم تحت طائلة تشديد العقوبة . ويظهر هذا الاتجاه العام بشأن السياسة الأوروبية للتعاطي مع الهجرة غير الشرعية أنه يميل لربطها مع ظواهر إجرامية قد تكون متداخلة معها كجريمة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وجرائم الإرهاب الدولي وهذا بالرغم من أن الفرق واضح بين طبيعة الهجرة غير الشرعية ذات الجوانب الإنسانية والدوافع الاجتماعية مع الظواهر الإجرامية المذكورة وهذا ما ينفي نهائيا صحة الربط بينها وبين المسائل الأمنية والجنائية⁸⁰ .

ومن المخاطر التي تواجه الجزائر والدول المغاربية في إطار أمانة أوروبا للهجرة غير الشرعية هو خطر توغل الوكالة الأوروبية خفر السواحل فرونتكس التي يتركز دورها في مراقبة وإدارة الحدود الخارجية كما تتمتع بإمكانيات هامة سواءً لوسائل الاتصال الرقمية أو العسكرية لتنفيذ حرب أوروبا على الهجرة. أصبحت دوريات فرونتكس تتخذ مواقع متقدمة في حوض المتوسط كآلية للتصدي لمحاولة التسلل للمهاجرين القادمين من إفريقيا مبدئيا توغل فرونتكس في متوسط يستدعي التنسيق لتشكيل دوريات مشتركة لمراقبة حوض المتوسط. وهو ما قامت به مع ليبيا من خلال تشكيل دوريات مشتركة بينها وبين إيطاليا وبين المغرب وإسبانيا.

هذا النموذج تحاول وكالة فرونتكس تصديره إلى باقي الدول المغاربية إذ برز ذلك من خلال دعوة إيطاليا لكل من الجزائر وتونس والمغرب للمشاركة في الدوريات لمنع تدفق المهاجرين ، ما من شأنه أن يؤثر على سيادة الدول فيتحول مجال مياهاها الإقليمية للتحرك للوكالة ، مما يعني نقل حدود أوروبا إلى الجنوب وتحويلها إلى مسرح

80- المرجع نفسه، ص 711.

العمليات للمحاربة ضد المهاجرين كما سيحول هذه المنطقة إلى جدار لحماية المن الأوروبي.

وإلى جانب وكالة فروتكس نجد النظام الأوروبي لمراقبة الحدود ، وهو جهاز حديث النشأة لديه مهام لا تتعد كثيرا عن التي تطلع عليها وكالة فرونتكس فهو نظام متعدد الأهداف يعمل على زيادة الإستجابة والقدرة على التدخل في الحدود ومحاربة الهجرة غير الشرعية (1) تم إطلاق هذا النظام في 2 ديسمبر 2013 في 18 دولة وهو تطور آخر لنظام شنغن في مجال مراقبة الحدود الخارجية فهي آلية لتبادل المعلومات للدول الأطراف في اتفاقية شنغن ، وتفسر اللجنة الأوروبية وضع هذا النظام بضرورة خلق تنسيقية مركزية لمختلف الإجراءات و الاختصاصات المتعلقة بالرقابة على الحدود من أجل تفادي كل الأخطاء التي يمكن أن تنجز عن قلة التنسيق ، وعليه فإنّ هدفها الأساسي رفع مستوى جاهزية المصالح المختصة في مراقبة الحدود.

لقد حولت الدول الأوروبية الهجرة غير الشرعية إلى تهديد استراتيجي لأمن المتوسط الأمر الذي فسح المجال لدخول أطراف أخرى لها اهتماماتها الخاصة بالمتوسط هذا الطرف يكمن في حلف الناتو الذي تركز مهامه الأساسية في حفظ الأمن في المتوسط ومحاربة كل ما يمكن ان يهدد هذا الأمن بما فيها الهجرة غير الشرعية التي أصبحت من اهتمامات الناتو ، وعليه فإنّ أمن أوروبا أصبح متعلقا بأمن الحلف الأطلسي فالتمييز بين الأمن العسكري وفير العسكري من وجهة النظر الأطلسية قد أخذ بعدا جديدا فيما يخص المتوسط ، فالبيئة الأمنية في المتوسط التي تتميز باحتوائها على الجوانب المادية (العسكرية) وغير المادية (السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية) لهذا توصي بالمفهوم الواسع للأمن في المتوسط ، ليشمل بذلك الهجرة التي أصبحت مت أهم التحديات الأمنية في المدركات الأوروبية ومدركات الحلف الأطلسي.

الناتو في تعاطيه مع قضية الهجرة فإنّه يدفع بالدول المغاربية لدور الشرطي سواءً بإغرائها بالشراكة مع الحلف في مناوراته العسكرية في إطار تعاون أمني عسكري في مواجهة الإرهاب وعمليات البحث والإغاثة الإنسانية في البحر ، كما يقوم

الناتو برحلات خاصة لعمليات طرد المهاجرين غير الشرعيين وكل هذه المعايير تعتبرها الدول المغاربية غير مقبولة وخرقا لإجراءات بناء الثقة مع الحلف خاصة مع انخراط كل من تونس ، الجزائر والمغرب⁸¹ .

المطلب الثاني : تأثير السياسة الأوروبية على الهجرة غير الشرعية الجزائرية.

مازالت الهجرة غير الشرعية مستمرة من الجزائر إلى أوروبا بالرغم من كل السياسات والمقاربات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مع الجزائر والدول الأخرى المصدرة للهجرة لمواجهة هذه المشكلة ويرجع هذا لتجاهل المشاكل الحقيقية المؤدية للهجرة غير الشرعية والمتمثلة في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشمال والجنوب جعل هذه المشكلة تستمر إن لم نقل تتضاعف خاصة مع نقص المبادرات الأوروبية وعدم تحقيق المشاريع المشتركة بين بلدان الدفة الشمالية والجنوبية فالتركيز الأوروبي على أوروبا الشرقية أدى إلى فشل مشاريع الشراكة والتعاون الأوروبي ومتوسطي خاصة الأوروبي جزائري حيث بقيت الاستثمارات الأوروبية ضعيفة في البلدان المغاربية وهذا مقارنة مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . رغم أنّ الميزان التجاري لبلدان المغاربية في صالح بلدان الاتحاد الأوروبي حيث أنّ نسبة الاستثمارات الموجهة نحو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تفوق 18500 مليون دولار وفي المقابل فإنّ النسبة الموجهة إلى البلدان المتوسطية ومن بينها البلدان المغاربية الثلاث الجزائر ، المغرب وتونس تقدر ب 6259 مليون دولار ، وهي نسبة تمثل ثلث مجموع الاستثمارات الموجهة إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بذلك اتجهت أوروبا نحو الخيار الإستراتيجي لتحقيق المشروع الأوروبي الكبير على حساب انتعاش العلاقات الأوروبية المغاربية .

81- سهام يحيوي : "أمنّة الهجرة في العلاقات الأوروبية-متوسطية -دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأوروبي-مغاربي" ، ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2014 ، ص 189.

إنّ التشخيص الأمني الأحادي الجانب واعتبار الضفة الجنوبية الغربية كمصدر تهديدات أمنية وفي المقابل البحث عن سبل معالجة مشتركة للهجرة غير الشرعية أدت إلى فشل السياسات الأمنية المطروحة خاصة في ظل الإزدواجية التي يتعامل معها الإتحاد الأوروبي مع الهجرة الوافدة من أوروبا الشرقية في إطار الشراكة ، إذ تعمل داخل هذا الإتحاد بعد توسيع العضوية على دول المنطقة على تشجيع هجرة الأوروبيين الشرقيين على حساب الهجرة غير الشرعية المغربية ، وقد ساهم التجانس الحضاري والثقافي بين الشعوب الأوروبية على توجه الإتحاد الأوروبي على هذا الخيار. ويستشف من هذا علاقة واضحة بين أمانة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية ونظرية صدام الحضارات كون الظاهرة تجلب قطاعات مختلفة ترفض الاندماج بالمفهوم الغربي نتيجة شعور المهاجر بالعجز والإحباط في مجتمع لا يفهم ثقافته مما قد يدفعه للقيام بأعمال إجرامية تشكل تهديدا صريحا على أمن المجتمع الأوروبي الأصلي. وقد رسخت أحداث سبتمبر 2001 في ذهن الأوروبي فكرة الخوف من الأجنبي القادم من الدول الجنوبية وبرز اليمين الرفض للتعايش مع الشعوب غير الأوروبية⁸².

المطلب الثالث : أنسنة الهجرة غير الشرعية في علاقات التعاون الجزائري الأوروبي:

إنّ التتبع للسياسة المنتهجة في أوروبا والرامية للقضاء على الهجرة غير الشرعية يدرك وجود تعارك يستحق الوقوف عليه حتى يتم إدراك بعض الوقائع المتعارضة فقد دفع التخوّف الإتحاد الأوروبي إلى بناء جدران مادية على مستوى الحدود وأخرى معنوية تبدأ من القنصليات المكلفة بتقديم التأشيرات كما تم تسخير

82- سفيان بوسنان: "الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي القراءة في أمانة الظاهرة " ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 55 ، 2018 ، ص 266.

أحدث التكنولوجيا لتدعيم هذه الجدران مثل كاميرات الفيديو وأجهزة الاستشعار ، بالإضافة إلى نظام المعلومات الجغرافية.

غير أنّ هذه الوسائل لم تمنع آلاف المهاجرين من الوصول إلى بلدان المقصد متحدين بذلك كل عقابات والصعاب التي تعترض سبيلهم والعقوبات الجزائية التي تهددهم في حالة تم القبض عليهم ، وهذا يثير العديد من الإشكاليات التي يجدر التوقف بها مطولا ، إذ كيف يمكن لمجموعة من المهاجرين الذين لا يملكون من العدة سوى حقيبة صغيرة أن يتجاوزوا العقبات التكنولوجية التي تكلف مليارات الدولارات ، ثم هل يمكن تسخير كل هذه الإمكانيات التي تضاهي تكلفة حروب الفضاء فقط على ثلة من المهاجرين الذين كانوا من الممكن أن يستفيدوا من هذه الأموال لو تم تسخيرها لإسصال أسباب الهجرة من جذورها وخلق الإمكانيات اللازمة لتثيث الأشخاص لمناطق غقامتهم وبالتالي القضاء على الرغبة في الهجرة . والسؤال الذي يطرح نفسه في سياق الظروف التاريخية والفكرية الحاسمة التي تحولت من خلالها الهجرة كظاهرة إنسانية من رهان اجتماعي إلى آخر أممي⁸³ .

إنّ الهجرة غير الشرعية القادمة من الجنوب لها جذور اقتصادية واجتماعية وسياسية ومن ثم توجب تبني مقاربة شاملة تتضمن كل الجوانب بما فيها المقاربة التنموية والإعتماد على سيناريو الإصلاح والتنمية والتطور ومن ثم التوجه نحو أنسنة الهجرة غير الشرعية باعتبار المهاجر مجرد شخص أجبرته الظروف للبحث عن مكان آمن ، والدعوة إلى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكلة أمنية عن طريق بناء لغة أمنية جديدة إيجابية وتسويق لفكرة أنّ الظاهرة تعد مصدر ثروة للمجتمعات الأوروبية وليس تهديد يجب مجابهته بالقوة⁸⁴ .

وتقوم نزع الأمانة عن الهجرة حسب الأستاذ **هايسمانز** على ثلاث استراتيجيات هي:

83- خديجة بركة: " الأمانة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على دول شمال إفريقيا " ، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد الأول ، العدد الثاني ، 2018 ، ص 59.

84- سفيان بوسنان: " الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوروبي قراءة في أمانة الظاهرة " ، مرجع سابق ، ص 266.

الإستراتيجية الموضوعية : والتي تحاول بناء تصور ذاتي إيجابي للهجرة وهذا بإقناع الشعب بأنّ المهاجر ليس حقا المشكلة الأمنية فمحصلاتها هي تعليم المواطنين الأوروبيين أنّ المهاجرين لا يمثلون خطرا علينا ، وفي هذا يقوم العلماء والممارسين بإنتاج المعلومات الإحصائية وغيرها من الحجج التي تهدف إلى إظهار أنّ المهاجرين لن يلتهمو وظائفهم بل يمكن ان يساهمو في ثروة المجتمع.

الإستراتيجية البنائية : فإنّ الغرض لايمكن في تحديد إذ كان الأمر حقا تهديدا أم لا ، فالهدف هو فهم كيف تعمل عملية الأمانة بمعنى آخر التأكيد على البناء الإجتماعي وانعدام الأمن وهذه الإستراتيجية تبنى على الفصل التام بين فهم القضية والتعامل معها الأول هو أن نفهم العمليات السببية ، وعندئذ يمكن أن نبدأ بمساعدة المعرفة المكتسبة في معالجة هذه القضية.

الإستراتيجية التفكيرية : نزع الطابع الأمني يتم بسرد قصة المهاجر بالطريقة التالية فهو ليس مجرد مهاجر ولكنه شخص بهويات متعددة فهو شخص مثله مثل بقية المواطنين هنا هايسمانز يدعوا إلى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكلة أمنية عن طريق بناء لغة جديدة إيجابية.

فالإشكالية التي تطرحها الهجرة غير الشرعية لا تكمن في نتائجها ومن ثم مواجهة آثارها بقدر أنّ الإشكالية تكمن في أسبابها ومن ثم ضرورة تكييف مقاربة شاملة لمكافحة أسبابها من خلال تفعيل مشاريع الشراكة الموجهة نحو دول الضفة الجنوبية للمتوسط المتعلقة بمشروع الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار وبرنامج ميذا مما يصنع احتمالية حلول مشتركة لمسألة الهجرة غير الشرعية جد واردة.

إنّ التحديات والأخطار التي لحقت بالجزائر والدول الأوروبية من جراء الهجرة غير الشرعية استدعت العمل التوافقي بين الطرفين من خلال طرح العديد من المبادرات المشتركة سواءا الثنائية أو الأورومغاربية أو الأورومتوسطية أو ضمن سياسة الجوار الأوروبية.

غير أنّ حصيلة التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية لا تزال هزيلة لانشغال الإتحاد الأوروبي بتنمية الدول التي انضمت إليه من أوروبا الشرقية من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنّ الإتحاد الأوروبي حريص على أمنه الخاص من خلال العلاقات التعاونية في مكافحة الهجرة أكثر من مساهمته في عملية التنمية البشرية في الجزائر.

لذلك لا يزال هناك الكثير من الجهود التي تتطلبها عمليات التنسيق المستمر من كلا الفاعلين المتأثرين بالهجرة غير الشرعية، خاصة من طرف الإتحاد الأوروبي ومدى مساهمته في خلق مشاريع تنموية في الجزائر تساعد على خلق فرص للعمل وتثبيت المهاجرين في بلدانهم.

الخاتمة

إنّ سعي أغلب الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية في الحوض المتوسطي إلى التنسيق فيما بينها كان نتيجة لعوامل ودوافع معينة ، إستدعت ضرورة مد كل طرف بيده إلى الآخر من أجل تنسيق وتكثيف الجهود حتى يتم معالجتها بما هو مناسب من الحلول وفي إطار شامل لكل ماتطرحة هذه المشكلة ، وإن كانت الضرورة الأولى هي التزايد المستمر للهجرة غير الشرعية فإن ما يبرر الذهاب لتنسيق الجهود هو فشل مختلف السياسات التي عالجتها الظاهرة من جانب واحد ، ومن جانب آخر هناك كذلك الشعور بوحدة المشكلة وأهمية التنسيق بين الجزائر والدول الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

لقد كان لهذا التعاون عدة رهانات أهمها الرهان البشري التي تفرضه درجة الحدة التي بلغت الهجرة التي عولجت من جانب واحد من طرف الإتحاد الأوروبي عن طريق سياسة الإنغلاق والتركيز على البعد الأمني على حساب الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والثقافية ولهذا كان لابد من مناقشة شؤون الهجرة بما يتوافق مصالح كل

الأطراف التي تستلزم معايير مثل الحاجة إلى العمالة والوضع الديموغرافي للطرفين حاضرا ومستقبلا وكذا الوضع القانوني للمهاجرين فهذه المقاربة تحول الهجرة من عامل التهديد إلى عامل للدفع الحضاري.

إنّ الرهان التنموي الذي يطرح مسألة التقارب على الأقل مستويات التنمية بين الجزائر والدول الأوروبية أما الرهان الأمني المتعلق أساسا بالقضايا الأمنية والربط بين الهجرة غير الشرعية والإرهاب وعلى الشبكات التي تخترق الحدود الوطنية. أما الرهان الحضاري فهو يرمي إلى تفعيل حوار الحضارات والثقافات المتوسطة.

إنّ المفارقة الكبيرة للتعاون الجزائري الأوروبي تكمن في تعدد رهاناته وإدراج موضوع الهجرة ضمن الرهان البشري إلا أنّه يصطدم بالواقع القائم على وجود فجوة بين النظري والتطبيقي فالدول الأوروبية بعد توسعها نحو الشرق أصبحت ترى أنها وجدت بديلا للعمالة المغاربية وتحديدًا الجزائرية لذلك تصر على اعتبار الهجرة القادمة من الجنوب خطرا يهدد الأمن المجتمعي الأوروبي ومعالجتها على هذا الأساس أي أن يتحول الرهان من البشري والتنموي إلى الأمني فالمطلوب من الجزائر القيام بدور الحارس للحدود الأوروبية باعتبارها دولة مصدرة ودولة عبور للهجرة. ومن خلال تتبع مسار التعاون الأوروبي الجزائري للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية يبدو جليا تغليب المقاربة الأمنية أكثر من التعامل معها وفق المنظور الإنساني وإنّ اعتماد الإتحاد الأوروبي على تعزيز وتغليب الجوانب الأمنية في معالجة الظاهرة لم يؤدي إلى ضبط الهجرة غير الشرعية بل إلى زيادة المساس بحقوق الإنسان والأفراد وحرية التنقل ، في الوقت الذي تنادي به الاطراف الأوروبية بضرورة إحترام حقوق الأفراد والحريات العامة.

في الوقت الذي بلورت فيه دول الإتحاد رؤية موحدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وفرضها على الطرف الآخر ، نجد أن الجزائر وباقي الدول المغاربية دخلت المفاوضات فرادى وتحت منحى التكيف مع المطالب الأوروبية ومحاولة فرض الحد

الأدنى من المطالب التنموية. الجزائر فضاء للمبادرات الجادة فهي تمثل النواة الصلبة للحوض الغربي للمتوسط والتي يستند إليها أي مشروع شمولي في المنطقة المغاربية، وما يربط المبادرات الأوروبية هو الفهم الأمني للهجرة أي أمنة الهجرة غرب المتوسط وعدم الإهتمام الجدي بالمشاكل البنيوية للهجرة وأسبانيا الداخلية . وتركيز الدول الأوروبية على جعل الجزائر سياج أمان دون أي اهتمام لأولوياتها وانشغالاتها وإذا فإنّ اختلاف رهانات ومدرجات أطراف العلاقة جعل مصير التعاون الجزائري - الأوروبي لحد الآن هو الفشل.

الهجرة غير الشرعية هي نتاج لقصور عمليات التنمية في الجزائر كما ان للسياسات الأمانة الأوروبية دور في انتشار الظاهرة ، لذلك لابد من أنسنة الهجرة واعتبارها قضية اجتماعية بغية معالجة أسبابها. فالتعاون الفعال في مكافحة الظاهرة بين الطرفين هو الذي تساهم فيه الدول الأوروبية عن طريق المشروعات التنموية المشتركة على الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي وإحداث تنمية مستدامة بالجزائر للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية

أ – الكتب:

- 1-أحمد رشاد سلام" : الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة " ، أكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ط1 ، 2014.
- 2-أحمد عبد العزيز الأصفر" : الهجرة غير المشروعة الإنتشار والأشكال والأساليب المتبعة "، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2010.
- 3-عبد القادر رزيق المخادمي : " الهجرة السرية واللجوء السياسي "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012.
- 4-عزة حمد الشيشني" : المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال الهجرة غير الشرعية " ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ط1، 2014.
- 5-فيصل دليو وآخرون : "الهجرة والعنصرية في الصحافو الأوروبية " ، مخبر علم الاجتماع للاتصال ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2003.
- 6- محمد غربي وآخرون " : الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة " ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر.

7- الاصقر أحمد عبد العزيز، الهجرة غير مشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير مشروعة، ط1 ؛ الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

8- الورفلي ونيسة الحمروني ، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط – د ارسلة التجمع الإقليمي (5+5)، ط1 ؛ الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2016 .
9- بشارة خضر، أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008 تر :الرياشي سليمان، ط1 ؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

10- مصباح عامر ، " الهجرة غير الشرعية إطار نظري للتحليل"، مجلة فكر ومجتمع، العدد 05 ، طالسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 .

ت- أطروحات دكتوراة و رسائل ماجستير:

6- أسامة بوزيد" : الحوار الأطلسي المتوسطي : دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط 2001-2015، رسالة دكتوراه ، جامعة مولود معمري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية.

7- 20- آسيا بن بوعزيز" : السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية "، أطروحة الدكتوراة ،جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2018.

8- خديجة بتيقة" : السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية" ، ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014.

9- رشيد ساعد" : واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني " ، ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011.

10- 23- سهام يحيلاوي " : أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية) دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي " ، ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزيوزو ، 2014.

11- عبد المالك صايش " : التعاون الأورومغاربي في محاربة الهجرة غير القانونية " ، رسالة ماجستير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2007.

12- عبد المالك صايش " : مكافحة التهريب المهاجرين السريين " ، دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، 2014.

13- 26- فايزة بركان " : آليات التصدي للهجرة غير الشرعية " ، رسالة الماجستير ، جامعة الحاج الأخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنة ، 2012.

14- فايزة ختو " : البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغربية 1995 – 2010 ، ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011.

15- منال طويل " : التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية افريقيا - اورويا " ، ماجستير ، كلية الحقوق ، وهران ، 2012 .

16- ليندة بوعافية: الهجرة غير الشرعية و مكافحتها، مذكرة لنيل شهادة الماستير في فرع القانون الدولي و حقوق الانسان، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2012-2013.

ج -المقالات والمجلات:

- 1- آسيا بن بوعزيز": سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية " ،
المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة زيان عاشور ،الجلفة
، العدد 25 ، ديسمبر 2015.
- 2- خديجة بتقة" : الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاسا □ا على دول شمال
إفريقيا " ، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل ، المركز الديموقراطي العربي ،
المجلد الأول ، العدد الثاني ، 2018.
- 3- سفيان بوسنان : الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوروبي القراءة في أمننة الظاهرة
"، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 55 ، 2018.
- 4- طلال عبد الرزاق، السارة جاسم والسارة عباسو حكمت فرمان الدركزلي
عباس:جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبة عليها،" مجلة العلوم القانونية
والسياسية" ،العراق،ديالي، العدد الأول،2012 .
- 5- بوعشة مبارك ، " الفساد، أشكاله، آثاره وطرق معالجته"، مجلة البحوث
والدراسات الإنسانية، العدد 01 ، منشورات جامعة سكيكدة، سبتمبر 2007 .

الفهرس:

1.....	مقدمة
7.....	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة السرية
7.....	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للهجرة السرية
7.....	المطلب الأول: تعريف الهجرة السرية
12.....	المطلب الثاني: الهجرة و المفاهيم ذات الصلة
17.....	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهجرة السرية
18.....	المطلب الأول: الجانب الاجتماعي
21.....	المطلب الثاني: الجانب السيكولوجي
23.....	المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي
	الفصل الثاني: أسباب الهجرة السرية و تداعياتها على الضفة الشمالية و الضفة الجنوبية
28.....	المبحث الأول: أسباب و دوافع الهجرة السرية في المتوسط
28.....	المطلب الأول: الأسباب الداخلية
32.....	المطلب الثاني: الأسباب الخارجية
	المبحث الثاني: تداعيات الهجرة السرية على الضفة الشمالية و على الضفة الجنوبية
34.....	المطلب الأول: تداعيات الهجرة السرية على الدول الأوروبية
56.....	المطلب الثاني: تداعيات الهجرة السرية على الجزائر
	الفصل الثالث: السياسات الجزائرية الأوروبية في مواجهة الهجرة السرية في المتوسط
63.....	المبحث الثاني: السياسات الجزائرية في مواجهة الهجرة السرية في المتوسط
64.....	المطلب الأول: الاستراتيجية القانونية

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية.....	67
المطلب الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية و الاجتماعية.....	72
المبحث الثاني: السياسات الأوروبية في مواجهة الهجرة السرية في المتوسط.....	75
المطلب الأول: الاستراتيجية التنظيمية.....	75
المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية.....	80
المبحث الثالث: فشل السياسات الجزائرية الأوروبية في مواجهة الهجرة السرية في المتوسط.....	83
المطلب الأول: ضرورة التعاون الأوروبي الجزائري في مواجهة الهجرة السرية في المتوسط.....	84
المطلب الثاني: نقل إشكالية الهجرة غير الشرعية و المسؤولية إلى بلدان المصدر و العبور.....	85
المطلب الثاني: رهانات الهجرة غير الشرعية في العلاقات الجزائرية الأوروبية.....	86
الفصل الرابع: آليات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية.....	91
المبحث الأول: مسارات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية....	91
المطلب الأول: المسارات الاورومتوسطية.....	94
المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية.....	97
المبحث الثاني : فحص آليات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية.....	99
المطلب الأول: محافحة تهريب المهاجرين.....	99
المطلب الثاني : التعاون في إعادة المهاجرين.....	103
المطلب الثالث: دعم الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية.....	106

المبحث الثالث: مآلات التعاون الجزائري الأوروبي في مواجهة الهجرة السرية....	109
المطلب الأول: تغليب المقاربة الأمنية على المقاربة التنموية	110
المطلب الثاني: تأثير السياسة الأوروبية على الهجرة السرية الجزائرية.....	116
المطلب الثالث :انسنة الهجرة السرية في علاقات التعاون الجزائري الأوروبي.....	117
الخاتمة.....	120
قائمة المراجع.....	123